بيانات الكتاب

الكلية: التربية فى قنا

الفرقة: الأولى (تعليم أساسى)

الشعبة: اللغة العربية

المادة: النحو والصرف

الفصل الدراسى الأول

العام الأكاديمى: ٢٠٢٢/٢٠٢٣م

عدد الصفحات: ٢٥١ صفحة

تراكيب العربية

١

مقدمات التركيب

بين الشكل والدلالة

دراسة تحليل ونقد

الدكتور

حسن مغازى

دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة بمرتبة الشرف فى النحو والصرف وأنغام الشعر العربى

شيخ النحو وموسيقار الشعر العربى فى كلية الآداب

الطبعة الثالثة عام ٢٠١٦م

الناشر دار الثقافة العربية

تراكيب العربية

١

مقدمات التركيب

بين الشكل والدلالة

دراسة تحليل ونقد

الدكتور حسن مغازى

دكتوراه كلية دار العلوم جامعة القاهرة

بمرتبة الشرف فى النحو وأنغام الشعر العربى

شيخ النحو وموسيقار الشعر العربى فى كلية الآداب

و

الدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله

دكتوراه كلية الآداب

بمرتبة الشرف فى النحو والصرف

الطبعة الثالثة عام ٢٠١٧

الناشر دار الثقافة العربية

ثبت المحتويات

من التراث	٣
الإهداء	٤
التوطئة	٥
المقدمة الأولى (الكلمة والكلام)	١١
أنواع الكلمة	١٣
الحرف	١٣
الاسم	١٤
الفعل	١٤
تفصيل	١٥
علامات أنواع الكلمة	٢٥
علامات الأسماء	٢٥
العلامة الأولى (الجر)	٢٥
العلامة الثانية(التنوين)	٢٦
تنوين التمكين	٢٧
تنوين التنكير	٣٠
تنوين المقابلة	٣١
تنوين العوض	٣٢
إضافة	٣٣
تعديل التنوين	٣٦
العلامة الثالثة (النداء)	٣٧

العلامة الرابعة (أل) ٣٩
العلامة الخامسة (الإسناد إليه) ٣٩
إضافة مهمة ٤٠
علامات الأفعال ٤٣
علامة الفعل الماضى ٤٣
علامة الفعل المضارع ٤٥
علامة الفعل الأمر ٤٦
علامات الحرف ٤٦
المقدمة الثانية (الإعراب والبناء) ٤٩
بناء الأسماء ٥٢
الشبه الوضعى ٥٢
الشبه المعنوى ٥٤
الشبه الاستعمالى ٥٥
الشبه الافتقارى ٥٦
عن البناء ٥٦
بناء الحروف ٥٨
بناء الأفعال ٥٩
بناء الماضى ٦٠
بناء الأمر ٦٢
بناء المضارع ٦٤
أنواع الإعراب ٦٥
الرفع ٦٦

النصب	٦٧
الجر	٦٧
الجزم	٦٨
علامات الإعراب	٦٩
أولا العلامات الأصلية للإعراب (الإعراب الأصلى)	٧٠
ثانيا العلامات الفرعية للإعراب(الإعراب الفرعى)	٧٢
المثنى	٧٣
شروط التثنية	٧٨
الملحق بالمثنى	٨٠
تعقيب	٨٤
جمع المذكر السالم	٨٥
شروط الصياغة	٩٠
الملحق بجمع المذكر السالم	٩٢
المجموع بألف وتاء	٩٦
الملحق بالمجموع بألف وتاء	٩٩
الأسماء الستة	١٠١
الشروط	١٠٣
طرق أخرى فى استعمال الأسماء الستة	١٠٨
الممنوع من الصرف	١١٠
المجموعة الأولى بسبب واحد	١١٣
أولا صيغة منتهى الجموع	١١٣
ثانيا بألف التأنيث المقصورة	١١٦

ثالثا بألف التأنيث الممدودة ١١٧
رابعا أخر ١١٨
المجموعة الأخرى بسببين ١١٩
العلم الممنوع من الصرف ١١٩
الوصف الممنوع من الصرف ١٢٧
عودة الممنوع من الصرف ١٣٣
الأفعال الخمسة ١٣٧
المضارع المعتل الآخر ١٤٠
الإعراب التقديرى فى الاسم ١٤٩
الاسم المقصور ١٤٩
الاسم المنقوص ١٥١
الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ١٥٥
الإعراب المحلى ١٥٦
المقدمة الثالثة (النكرة و المعرفة) ١٥٩
الضمير ١٦١
إضافة ١٧١
اسم الإشارة ١٧٣
الموصول ١٧٥
النكرة المقصودة ١٧٩
العلم ١٨٠
تصنيف العلم ١٨١
التصنيف الدلالى ١٨١

التصنيف اللفظى ١٨٣
التصنيف حسب الأصل ١٨٥
التصنيف حسب تاريخ الاستعمال ١٨٧
المقترن بـ أل ١٨٩
المضاف إلى المعرفة ١٩٤

من التراث

ورد فى معجم الأدباء

قال الفراء:

قلَّ رجل أنعم النظر فى العربية، وأراد
علما غيره، إلا سهل عليه

فقال: محمد بن الحسن

يا أبا زكريا قد أنعمتَ النظر فى العربية،
وأسألك عن باب من الفقه.

فقال: هاتِ على بركة الله تعالى، فقال له

ما تقول فى رجل صلى، فـ سها فى صلاته،
وسجد سجدتى السهو، فـ سها فيهما ؟

فتفكر الفراء، ثم قال: لا شىء عليه، فقال له محمد: لم ؟

قال:

لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدتا
السهو تمام الصلاة، و ليس للتمام تمام.

فقال محمد بن الحسن

ما ظننت آدميا يلد مثلك...!

الإهداء

إلى أربعة الأقمار التى تضيئ لى حياتى:

سـيف الإسـلام فى بدء شبابه، وأرسـتقراطية تصرفـه.

ثم التوأم:

أدهم الميدان فى أواخر صباه، وعشوائية تصرفه.

و

سماء العرش فى رقة صباها، و دقة تصرفها

و

همس المشاعر فى رقة طفولتها

أهدى لكم كتابى هذا

راجيا أن ينتج هذا الإهداء

دافعا لكم فى التفوق الدراسى

داعيا ربنا لكم

بمستقبل يسعدكم

ويسعد بكم

دعوة أبيكم

حسن

توطئة

الحمد لله، جلت آلاؤه عن أن تحاط بإحصاء، أو عدٍّ، وتعالت كبرياؤه عن أن تشتمل برسم، أو حدٍّ، نحمده بما يبلغ رضاه، ويوجب المزيد من عطاياه، ويؤدى حق نعمته، ويتكفل بالزلفى لديه فى جنته،

اللهم أعنتنا على إدراك الحق، فاشرح الصدور له، وأعذتنا من سفه الباطل، فاصرف الوجوه عنه، اللهم أثر بنا دفائن الحكمة، وأوضح لنا غوامض العلم، نشهد لك بالوحدانية، ولحبيبك محمد . عليه أفضل الصلاة، وأزكى السلام . بالنبوة والرسالة، أما بعد...

فهذا كتابى

مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة

هو الحلقة الأولى من سلسلة حلقات، سميتها

تراكيب العربية

وفى النية . إن نسأ الله فى الأجل، وبارك فى العمل . إخراج بضع حلقات أخرى على التوالى، لتغطية جميع أبواب تراكيب العربية إن شاء الله، من خلال رؤيتنا فى طريقة عرض المادة العلمية، وتحليلها، بعيدا قدر الإمكان عن التعقيد، ودون ادعاء محاولات التيسير، اتباعا لنهج النحوى الأول؛ الخليل بن أحمد الفراهيدى . رحمه الله . حيث قال:

"إن من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه؛ حتى يستوى

فيه القوى والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم بعدنا مَزِيَّة"

وذلك فيما نقله لنا ابن يعيش فى مقدمته لشرح مفصل الزمخشرى.

وعلى ذلك فإنه لا يصح لى، ولا لغيرى ادعاء التيسير من خلال التضحية بما هو مهم من الجزئيات والمسائل، فعلى القارئ الراغب فى تتبع ذلك العلم أن يبذل من الجهد ما يستطيع به الوصول إلى هدفه، دون

---

[1] شرح المفصل ٢/١.

انتظار مداعبة من هذا، أو ادعاء تيسير من ذاك، بل تسطيع التناص فى ذلك مع قول زهير فى الحرب، فتقول

وما النحو إلا ما علمتم وذقتمو

أو قول ابن رشيق فى الشعر

ليكن النحو تحت حكمك، ولا تكن تحت حكمه

يداعب ذاكرتى فى هذا الصدد ما رد به العقاد . رحمه الله . حين سئل لماذا لا تنزل بمستوى إبداعك إلى الدرجة التى يفهمك بها العامة، فتضمن الانتشار بذلك؛ حيث أجاب بأن ذلك لا يصح منه، بل إن العكس هو الصحيح، أى أن يرتفع المتلقى بمستواه حتى يسطيع فهم ما يتلقاه، فتكون الفائدة بذلك مضاعفة، مرة برفع مستوى الفهم، ومرة بفهم الإبداع العالى.

ولنترحم على روح الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، فى تقديم تحقبقه(شرح ابن عقيل)على(ألفية ابن مالك)؛ يقول:

(وقد كان مجال القول ذا سعة لو أننا أردنا أن نتعرض للأقوال، ومناقشتها)؛ فالموضع موضع العرض، والتحليل، لا موضع النقاش، والترجيح . [1]

ومقدمات التركيب ثلاثة، اعتادتها كتب النحو، أولاها عن(وحدات القول)؛ من كلمة، وكلام، وكلم، مع تحديد الرسوم الفاصلة بين كل وحدة وأختها، وثانيتها عن(الإعراب والبناء)، مع تفصيل أصناف كل، وعلاماته،

---

[1] تعلمنا فى(دار العلوم، جامعة القاهرة)أن طرق التفكير فى العلم ست؛ (نقل، وتوثيق/ تحليل، واستنباط/ تصنيف، ومناقشة/ موازنة، وترجيح/ ابتكار، وإضافة/ تذوق، واستمتاع).

ووحدات الكلم التى يعتريها كل منهما، وثالثتها عن(التعريف والتنكير)، وأنواع المعارف، ودرجاتها.

وقد ترك النحويون ـ ربما ـ عامدين مقدمات أخرى، كان يتوقع ذكرها، منها(الجمود والاشتقاق)، و(التذكير والتأنيث)، و(تصنيف الصيغ)عندهم ... لكنها تركت فى مداخل(علم النحو)؛ بسبب تكفل(علم الصرف)بها، إضافة إلى لمس النحوى كلا منها لمسا خفيفا فى موضع الاحتياج إلى أى منها أثناء بحث المسائل والأبواب، فمثلا جاء لمس(الاشتقاق)فى باب الحال، و(الجمود)فى باب التمييز ... إلخ.

وقد تعددت الأسباب؛ لتخصيص حلقة كاملة من هذى السلسلة فى(مقدمات)هذا العلم، ربما أقلها أهمية اعتياد الباحثين ذلك، كل فى تخصصه، ثم الاحتياج فى التدريس إلى عمل، يضم هذه المقدمات، ثم أهمية مقدمات هذا العلم فى الولوج إلى مسائله وقضاياه، لاسيما من خلال تناولها كرتين: أولاهما تتحسس الشكل، وأخراهما تسبر غور المضمون، ومن ثم جاءت عنونة هذا الكتاب؛ فعلى "الباحث فى نحو العربية ـ إذن ـ أن ينظر إلى كل تركيب نظرتين: أولاهما؛ لتعرف عناصره التى كونت إطاره الشكلى، وأخراهما لتعرف حقيقة العلاقة، أو النسبة التى تقدمها مضمونات هذه العناصر، وهو فى النظرة الأولى يتعامل مع أنماط تركيبية على هدى مجموعة من القواعد، أما فى الأخرى فإنه يستلهم روح اللغة وصولا إلى شىء من أسرارها، و وجوه الحكمة فيها" .

ولعلك معى ـ قارئى العزيز ـ فى أن هذا هو شأن المدققين من النحاة، "يرون دائما للأشكال التركيبية معانى، وللقواعد حِكَمًا، أو قل

---

[1] التوابع بين القاعدة والحكمة د من التقديم.

عقلا" ، بل إن هذا هو شأن سيبويه؛ إذ عودنا أن يحلل التركيب شكليا، ثم يقول:

(لكن هذا تمثيل، لا يتكلم به)

أو يقول:

(أما فى الحقيقة ...)

ثم يقدم لنا أمورا لغوية أخرى، تخالف نتائجها ذلك التحليل الشكلى الأول، وربما تناقضه.

ولعل التفاتةً إلى مسائل هذا العلم تبين لنا جميعا أن الفكر النحوى العربى " لم يقصر نفسه على دراسة ما أسميه التركيب الخارجى للغة، ذلك الذى تصوره مجموعة من الرسوم الشكلية الخاصة بالحالات الإعرابية، والترتيب الحر، أو المقيد، والمطابقة المطلقة، أو الجزئية، والترابط بين عناصر التركيب عن طريق الرصف، أو بعض الأدوات، بل اهتم مع ذلك بالكشف عما أسميه التركيب الداخلى الذى قد يسمح أحيانا بالتداخل بين الرسوم السابقة، تلبية لما أسميه روح التركيب المستمد من المعنى، ونسبة ما بين العناصر" . [٢]

ولست أدعى أننى أضفت فى هذا العمل كثيرا، وإنما هى شذرات متفرقات، حسب ما يعن للرأى أثناء بحث القضية صدد العرض والتحليل، فالمعلومات الأساسية فى علم النحو أمد بها كتاب سيبويه، والخطة، والتبويب، والمصطلحات نفثة من ابن مالك وطرازه، أما اللُّحمة والسُّدى، وأما الروح المهيمن، وأما شخصية العرض والتحليل، وأما الشهيق،

---

[١] التوابع بين القاعدة والحكمة د من التقديم.

[٢] الإعراب و التركيب بين الشكل والنسبة ج من المقدمة.

والزفير الناقدان المتوفزان ... فذلك هو عملى بتوفيق من ربى، غشيتنى فيه أنوار هدايته، وأضاءت لى إليه رحمة عطاءاته، وعطاءات رحمته، سبحانه ... يصطفى من يعطيه، ويصطفى من يعزه، ويصطفى من ينير بصيرته، فيكشف له حجب التباين بين المتشابهات، وحجب التشابه بين المتباينات، ويقرب له بين المتباعدات، ويباعد له بين المتقاربات، فيصل من ذلك كله، ومن غيره معه إلى نظرات رائعات، وخطرات كاشفات ...، وهذا يعنى عدم اكتفاء هذا العلم عن الفحص والمحص الدائمين الدائبين؛ إنما هو فى حاجة ماسة دوما إلى العمل الدءوب لكشف خفاياه، على عكس ما يتصوره كثير من المتخصصين فى النحو، ناهيك عن عامة المتعلمين، من أن هذا العلم واحد من العلوم التى نضجت، واحترقت؛ حتى لم يعد للخلف فيه ما يمكن أن يضيفه إلى السلف، وكأن هؤلاء لم يقرأوا ما ينقلونه لنا عن السيوطى من قوله إن "العلوم . وإن كثر فى الأمدين عددها، وانتشر فى الخافقين مددها . فغايتها بحر عميق، قعره لا يدرك، ونهايتها طود شامخ، ذروته لا يستطاع إليها أن يسلك، ولهذا يفتح لعالم بعد آخر من الأبواب ما لم تتطرق إليه من المتقدمين الأسباب ".

توخيت فى عرض المعلومة أن أعتمد دائما على شواهد موثقة، إلا ما ندر من مرات، جاء فيها الاعتماد على نماذج من عندى، وذلك مرهون بانعدام الشاهد فى مظانه المتاحة، كما تحريت فى الاحتجاج بالشواهد الموثقة أن تكون من القرآن الكريم، بمتعدد قراءاته، ثم من الحديث الشريف، بمختلف رواياته، ثم من كلام العرب فى عصور الاحتجاج اللغوى، شعرا أو نثرا.

رجعت فى توثيق المادة العلمية إلى عدد من المصادر والمراجع، ولئن كانت تلك المصادر والمراجع التى استشرتها فى هذا العمل موافقا باقتناع، أو محاورا بحجة، أو معدلا بدليل، أو رافضا ببرهان . قد نيفت على تسعين مرجعا ومصدرا، تنوعت بين قديم وحديث، فإن هذا يمثل مظهر الجهد المبذول، لا حقيقته، فهذا العدد هو ما ورد ذكره فى حواشى صفحات العمل، على أنى فى الواقع قد تعاملت مع أضعافه من المراجع والمصادر ذات التأثير غير المباشر على العمل، ولأن تأثيرها غير مباشر لم يرد ذكرها فى تلك الحواشى، لكن كان ذلك من عوامل وضوح التصنيف، وغزارة الاستشهاد، وما كان ذلك ليحدث إلا بعد محاولة صاحب هاته السطور أن تكون جهود الرواد الأوائل كتابا مفتوحا فى ذهنه، يقلب فقراته بين أصابعه كيف يشاء إلى أن يعثر على موضع قدم، فينطلق منها إلى تعبيد طريق.

وأخيرا أرجو أن يكون التوفيق قد حالفنى فى اختيار مسائلى، كما أرجو أن يكون التوفيق قد حالفنى فى عرض المادة وتحليلها، ونقدها بما يحقق هدفنا، وهدف القارئ العزيز، فإن تحققت تلك الأمنية فالحمد فى ذلك لله، وإلا فإن النقص من سمة البشر، ولا يسعنى فيه سوى شكر من أهدانى إياه، وإنى لعلى ثقة كبرى من أن التلاميذ هم أدق آلة يقاس بها مستوى أستاذهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاحتكاك بهم هو- عندى . أفضل معمل يتم فيه ابتكار أرقى البحوث فى كل فرع من فروع العلوم.

المؤلفان

غرة المحرم

عام ثمانية وثلاثين

وأربعمائة وألف للهجرة الشريفة

مدينة المهندسين بالقاهرة الكبرى

المقدمة الأولى

الكلمة والكلام

الكلمة

هى فى عرف النحاة صوت، أو عدة أصوات، تدل على معنى جزئى، وهذا هو مدلول قول ابن عقيل إنها:

(لفظ موضوع لمعنى مفرد) [1]

مثل:

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل ١٦/١.

(قلم، عمل، اعتراف)

فلابد فيها من اجتماع أمرين: أحدهما شكلى، هو الصوت، أو الأصوات المكونة، والآخر دلالى، هو المعنى المفرد المفهوم منها، واجتماع جانبى الشكل والدلالة ضرورة فى الكلمة؛ بحيث إذا جاء التصويت دون دلالة فليس معنا كلمة، وإنما يكون معنا لفظ؛ لأن اللفظ صوت، أو مجموعة أصوات، بصرف النظر عن احتواء ذلك على دلالة، أوعدم احتوائه، وذلك يعنى أن اللفظ أوسع من الكلمة، أو يمكن القول إن اللفظ جنس، يشمل ما هو كلمة، فيها صوت ودلالة، وما هو غير كلمة، فيه صوت فقط دون دلالة مثل:

(درفع، عسطم، بخق، ...إلخ.)

ويشترط فى دلالة الكلمة أن تكون دلالة مفردة، بمعنى ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، فمثلا الكلمة(قلم)، لها دلالة، وهذه الدلالة مفردة، بمعنى أن أى جزء من أجزاء تلك الكلمة لا يدل على جزء من الشىء الذى نسميه(القلم)؛ فالقاف لا تدل على جزء من القلم، وكذلك اللام والميم.

واشتراط العلماء أن تحتوى الكلمة على تصويت لا يخرج عليه عندهم مجىء الكلمة أحيانا مقدرة، أو مستترة، أو مضمرة، أو منوية؛ لأنهم قالوا :

(إن المحذوف بدليله كالمنطوق بلفظه)

ولأنهم صنفوا الكلمة صنفين:

(منطوق ومقدر)

ولأنه من أصولهم:

(لا يصح اللجوء إلى الافتراض إلا بعد التأكد

تماما من أن غير المذكور فى اللفظ موجود بوضوح فى عقل المتلقى) ولأسباب أخرى كثيرة يمكنهم الاحتجاج بها.

يبقى فى الحديث عن الكلمة أن يشار إلى أن ما سبق هو الاستخدام المشهور لها، لكن بجوار ذلك المشهور استخدامات أخرى، جاءت عن طريق المجاز، ومن ذلك قولهم(كلمة)، وهم يقصدون الجملة، أو العبارة، أو القصيدة، أو الخطبة.

الكلام

لفظ، له دلالة تامة، يمكن الاكتفاء بها، والسكوت بعدها ، ومن أمثلة الكلام:

الحمد لله ، جاء الحق

وشرط الكلام بأن يكون لفظا، وتصويتا لا يمنع عندهم أيضا كون الكلام:

(مقدرا، أو مستترا، أو منويا)

أو غير ذلك من مظاهر الافتراض، كما سبق فى الحديث عن الكلمة.

كما أن هذا الشرط يشمل أيضا أصنافا أخرى من الكلام، مثل ما نسميه:

(كلام العين، أو كلام الإشارة، أو ما يسمى لغة(الشفرة)

وإن كانت الأصناف الأخيرة خارجة على الدراسة النحوية، ومستقلة بعلوم أخرى، تضطلع بدراستها.

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل ١/١٤.

ولعله بعد ما سبق عن الكلمة والكلام يمكن الآن فهم ابن مالك فى مطلع ألفيته حين يقول:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ، كـ(استقم) ... ...

واحـــدُهُ كِلْمَـةٌ، والقولُ عَمْ وكِلْمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤَم

تصنيف الكلمة

فى المشهور والراجح عند الجمهور هى ثلاثة أصناف: [1]

اسم ، وفعل ، وحرف

فالحرف فى الاصطلاح النحوى هو لفظ، لا يستقل وحده بأداء معناه، وإنما لابد من اجتماعه مع كلمة أخرى سابقة، أو لاحقة؛ حتى يمكن فهم دلالته، فمثلا الكلمة(إلى)عندما ننطقها وحدها لا يمكن فهم دلالة لها، لكن يصير ذلك الفهم ممكنا عندما نضم إليها كلمة أخرى، قبلها أو بعدها، مثل:

(نرجع إلى) أو (إلى الحق)

وهذا يعنى أن دلالة الحرف دلالة غيرية، لا ذاتية؛ فدلالته فى كلمة أخرى غيره، إما قبله، وإما بعده، ولعل مما يجدر ذكره هنا تصنيفهم الحرف صنفين: أولهما أن يكون سنخا، أى من مكونات الكلمة فى جذرها، وهو النوع الذى يسمى عندهم(حروف المبانى)، وآخرهما ما يسمونه(حروف المعانى)، وهو أن يكون ربطا، أى بين الذات فى الأسماء، والحدث فى الأفعال، وذلك بحكم أن الكلمة عندهم:

(ذات هى الاسم، وحدث هو الفعل، ورابطة هى الحرف)

---

[1] ينظر كتاب سيبويه ١٢/١، المقتضب ١/١.

والاسم لفظ، يدل على معنى فى ذاته، وليس الزمن جزءا منه، ولعلك تدرك انقسام هذا التعريف قسمين؛ أحدهما يخرج الحرف؛ بحكم أن الحرف يدل على معنى مع غيره، والجزء الآخر يخرج الفعل؛ بحكم أن الفعل لابد أن يكون الزمن جزءا منه.

وتلك طريقة عبقرية فى(التعريف)عند قدمائنا؛ بأن(تخرج)من المصطلح ما لا يقع تحت مفهومه؛ فيتجه العقل إلى دلالة واحدة.

والفعل فى الاصطلاح النحوى لفظ، تجتمع فيه . عند النحويين . الدلالة على الحدث، وعلى الزمن ؛ بحيث لا يكون اللفظ من الأفعال إلا باجتماع ذينك الأمرين فيه؛ بحكم أن اللفظ الدال على الحدث فقط هو المصدر، لا الفعل؛ مثل:

(الصدق، والعفة، والجمال)

كما أن اللفظ الدال على الزمن فقط هو ظرف الزمان؛ مثل:

(أمس، غدا، الآن)

فالفعل إذن حدث وزمن؛ وبحكم أن الفلكيين يصنفون الزمن ثلاثة أصناف فإن النحويين صنفوا الفعل ثلاثة أصناف: [٢]

(فعل ماض، وفعل مضارع، وفعل أمر)

---

[١] هذا عند الجمهور، لكن الخضرى ج١ أثناء حديثه عن المثنى، فى مسألة(المعرب والمبنى)حكى أن الفعل فى التعريفات العلمية لا يدل على زمان، وإنما هو منسلخ عنه، مجرد منه. وانظر فى ذلك أيضا النحو الوافى ٤٦/١.

[٢] لنا على هذا التقسيم ردود، تأتى بعد قليل، كما يمكن الرجوع إلى مزيد منها . لمن أراد . فى رسالتنا للدكتوراه ١٣٤، ٣١٢، وكتابنا(تركيب الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل) ١٤، و كتابنا(صياغة الفعل العربى) ١٦ . ٢٩.

فالفعل الماضى عندهم هو كلمة، اجتمعت فيها الدلالة على الحدث فى الزمن الماضى، ويرتضون له نماذج، مثل:

(استمع، وانطلق، واستغفر)

والفعل المضارع عندهم هو كلمة، اجتمعت فيها الدلالة على الحدث فى الزمن الحاضر، أو المستقبل، ويرتضون له نماذج؛ مثل:

(يتعامل، ويتكلم، ويجاهد)

والفعل الأمر عندهم هو كلمة، اجتمعت فيها الدلالة على طلب أداء الحدث فى الزمن المستقبل، ويرتضون له نماذج؛ مثل:

(أَعربْ، واخرُجْ، وتعلَّمْ)

تفصيل

تصنيف الفعل عند النحويين والصرفيين العرب فيه كلام، فهم يقولون إن ذلك التصنيف ثلاثى؛ لأن أساس التصنيف، وهو الزمن، ثلاثى فلكيا:

(ماض، حاضر، مستقبل)

فكذلك الفعل ثلاثة أصناف أيضا، يقول ابن يعيش " لما كانت الأفعال مساوقة الزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه . انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة:

(ماض، وحاضر، ومستقبل)

وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك؛ فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية . كانت الأفعال كذلك:

(ماض، ومستقبل، وحاضر)

فالماضى ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه فى زمان بعد زمان وجوده، والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، أما الحاضر فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده [1] **" .**

رد معاصر

لكن من الباحثين النابهين المعاصرين من ذهب إلى أن النحويين، والصرفيين العرب " لم يحيطوا بشىء من أنواع الزمن وطرق الدلالة عليه، وهى فى العربية أوسع من هذا وأدق؛ يدل على الزمن بالفعل، وبالاسم، وبالفعل والفعل، وبالفعل والاسم، وبالحرف، ولكل طريقة من هذه جزء من الزمن محدد، يدل عليه، وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه، وتبين أحكامها إلا علم النحو" . [2]

رأى فى التصنيف

ولذلك أذهب إلى أن تصنيفهم الفعل العربى زمنيا كله مردود بما يلى:

. نقطة الانطلاق عندهم، وهى أن الزمن ثلاثة أقسام:

(ماض، حاضر، مستقبل)

---

[1] شرح المفصل ٤/٧.

[2] إحياء النحو ٧.

[3] ينظر فى ذلك رسالتنا للدكتوراه ١٣٤، ٣١٢، كتابنا(تركيب الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل)١٢، كتابنا(صياغة الفعل العربى) ١٦ . ٢٩.

أمر غير صحيح فى تصنيف الفعل؛ حيث إن الزمن الماضى هو جميع درجات الزمن، بدءا من لحظة التكلم مباشرة، وتحركا إلى الخلف فى درجات الزمن إلى الأزل؛ فجميع الأحداث التى جاءت فى ذلك الزمن هى ما يمكن تسميته الفعل الماضى، كما أن الزمن المستقبل أيضا هو جميع درجات الزمن بدءا مما بعد لحظة التكلم مباشرة، وتحركا إلى الأمام فى درجات الزمن إلى الأبد، وجميع الأحداث التى تتم فى ذلك الزمن هى ما يمكن تسميته(الفعل المستقبل)، وأما لحظة التكلم نفسها، وهى الفاصل بين الزمنين؛ الماضى والمستقبل، فهى جزء من الزمن صغير جدا؛ بحيث لا يمكن إتمام حدث فيه، مما يعنى أنه لا وجود لفعل، يدل على الزمن الحاضر.

وتلحظ معى ـ قارئى العزيز ـ أنك قد رسمت معى فى سطور هذه الفقرة خط الأعداد الذى يمكن أن تسميه خط الأعداد الصرفية، أو النحوية، يمثل فيها الزمن الحاضر نقطة الصفر، وعلى يمناه تتكون درجات الزمن الماضى إلى الأزل، وعلى يسراه تتكون درجات الزمن المستقبل إلى الأبد.

ـ ما يسمونه الفعل الماضى ليس دائما يدل على الزمن الماضى؛ إن لدينا شواهد، جاء فيها ذلك النوع من الأفعال دالا على الزمن المستقبل، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ يوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات والأرض ... ﴾

وكذلك فى قول الحق:

﴿ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر ... ﴾

---

[1] من الآية٨٧ سورة النمل.

﴿ يَقْدُمُ قومَه يوم القيامة فأوردَهم النار ... ﴾

فالفعل(أورد)يقولون إنه فعل ماض، لكن السياق فى الآية يعطى دلالة على زمن المستقبل، وعليه فإن الجمع بين قول الصرفيين، والنحويين إنه فعل ماض، ودلالة السياق على أنه لزمن المستقبل يظهر مدى التناقض بين الناحيتين؛ مما ينتج عنه أنه لا يصح الذهاب إلى أن هذا النوع من الأفعال يدل على أحداث، تمت فى الزمن الماضى؛ فالسياق يمكن أن يعطيه الدلالة على غير الماضى.

ـ قولهم(الفعل الأمر)اصطلاح لا علاقة له بفكرة الزمن التى اعتمدوها أساسا للتصنيف، فالأمر واحد من ثمانية الأنواع فى الطلب البلاغى:

(الأمر، النهى، الاستفهام، الدعاء،

التمنى،الترجى، العرض، التحضيض)

وعلى ذلك فلا يصح القول إن لدينا نوعا من الفعل اسمه " الفعل الأمر"، وذلك فى تصنيف، يعتمد الزمن أساسا للتصنيف، وإلا فلابد إذن من الذهاب إلى أن لدينا فعلا للأمر، وثانيا للنهى، وثالثا للعرض ... إلخ.

ـ قولهم إن(الفعل الأمر)يدل على الزمن المستقبل قول غير جامع، على حد اصطلاح المناطقة؛ حيث إن لديهم صنفا آخر من الأفعال، يدل أيضا على الزمن المستقبل، وهو ما يسمونه(الفعل المضارع).

ـ قولهم(الفعل المضارع)اصطلاح، لا علاقة له بفكرة الزمن؛ حيث إن(المضارعة) فى اللغة تأتى من(الضرع)[3]، وهو الثدى، وهى تعنى

---

[1] من الآية ٤٧ سورة الكهف.

[2] من الآية ٩٨ سورة هود.

[3] ينظر لسان العرب فى المادة ض. ع. ر.

اشتراك السخلين معا فى الرضاعة من ضرع واحد من ضرعى الأم، ولا يصح لهم الاعتماد فى ذلك على المشابهة بين رضاعة السخلين من ضرع واحد، والاشتراك بين زمنين هما المستقبل، والحاضر فى فعل واحد، هو ما يسمونه(المضارع) [١] .

كما أنه لا يصح فى ذلك أيضا الاعتماد على المشابهة التى يرونها بين ذلك الصنف من الأفعال واسم الفاعل منه؛ حيث إن التساؤل حينئذ يثور لدى الدارس: لماذا اختصاص المضارع، دون الماضى، والأمر بتلك المشابهة؟

ولماذا لم يبحثوا لهما عن مشابهات أخرى؟ نعم معلوم أن السبب هو سيطرة فكرة العلامة الإعرابية على أذهانهم أثناء التصنيف، لكن بصرف النظر عن مدى صواب ذلك، أو خطئه نتساءل عن اطراد أساس

---

[١] نقل عبد السلام هارون فى الحاشية ١ من تحقيقه كتاب سيبويه ١٦/١ عن السيرافى توسيعا لاستخدامهم هذا المصطلح عندهم بما يصبغ به(الماضى)عندهم، وذلك قوله "انقسمت الأفعال ثلاثة أقسام، فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة، فاستحق أن يكون معربا، وهو الأفعال المضارعة التى فى أوائلها الزوائد الأربع، والضرب الثانى ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الماضى، والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه، وهو الأمر.

فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها المضارع المستحق للإعراب، وقد أعرب، وآخرها فعل الأمر الذى لم يضارع الاسم ألبتة، فبقى على سكونه، وتوسط الماضى، فنقص عن المضارع، وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة، فلم يكن كفعل الأمر؛ (أى ساكنا)ولم يعرب كالمضارع، وبنى على الحركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن، وكانت فتحة؛ لأنها أخف الحركات".

التصنيف، ثم لدينا تساؤل فى تلك المقاصة التى يرويها لنا النحاة بين اسم الفاعل وذلك الفعل المضارع فى العمل والإعراب؛ حيث قالوا إن المضارع أخذ من اسم الفاعل الإعراب، وأعطاه العمل؛ حتى صار المضارع معربا(فرعا)لاسم الفاعل، وصار اسم الفاعل عاملا(فرعا)للمضارع.

. قولهم إن الفعل المضارع يدل على زمنين، هما:

الحاضر والمستقبل

قول غير مانع، على حد قول المناطقة؛ حيث إنه لا يصح فى تصنيف، يقوم على الزمن أن نذهب إلى جمع زمنين مختلفين فى صيغة واحدة.

. قولهم إن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل ينقضه قولهم إن الزمن هو المضى فى مثل قول الحق:

﴿... لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ﴾

حيث ذهبوا إلى أن الزمن فى:

(لم يلد)

يتساوى مع الزمن فى: [٢]

(ما ولد)

ـ قولهم إن الفعل الماضى يدل على أحداث، جاءت فى الزمن الماضى ينقضه قولهم إن الزمن فى:

﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ...﴾ [٣]

---

[١] الآيتان ٣،٤من سورة الإخلاص.

[٢] ينظر الفوائد المشوق٣٢.

[٣] الآية الأولى من سورة النصر.

يتساوى مع الزمن فى:

(سوف يجىء)

بحكم قولهم إن الظرف(إذا)ظرف لما يستقبل من الزمان، منصوب بجوابه، خافض لشرطه . [1]

. تبقى الإشارة إلى أن الكلمات:

(أفعل التعجب، حبذا، لا حبذا، عدا، خلا، حاشا)

يعدها النحويون من قبيل الفعل الماضى، لكنها لا تقبل أيا من التاءين، وهم يعللون ذلك فيها بأنها كلمات تجرى عند العرب مجرى المثل فى عدم قبوله أى تغيير فى لفظه، حتى لو كان ذلك فى التغيير تضحية بأعز خصائص الفعل الماضى عندهم، وعليه فنحن إزاء هذه الكلمات فى أحد محظورين؛ إما أن نعتبرها من الفعل الماضى، فنضحى معها بأعز الخصائص، وإما أن نقلع عن إقحامها فى حيز ذلك النوع من الكلم، فإذا تذكرنا خلوها جميعا من عنصر الزمن اتضح لنا أكثر إلى أى من الطريقين نسير.

نتيجة

ونتيجة لذلك كله كان عندى أن نعيد تصنيف الفعل من جديد تصنيفا، يعتمد على واقع السياق، لا على فكرة الزمن، والاقتناع بأن تصنيف الفعل العربى لا يصح أن يكون تصنيفا صيغيا، وإنما ينبغى أن يكون تصنيفا سياقيا.

---

[1] مغنى اللبيب ١/١٠٦.

ويمكن وضع تفصيل أكبر لما سبق ذكره، وتعميق للرؤية ، وفى ذلك يأتى قولنا إن " التعليق النهائى على باب الفعل أشير فيه إلى أن تصنيف الأفعال اعتمادا على الشكل والصيغة ممكن، ومقبول، وحسن، ومحمود، وبعض ذلك موجود حاليا فى التقسيم الذى ارتضاه هيكلنا النحوى، إلا تسمية صيغة منه بأنها للماضى، وأخرى للمضارع هى التى فيها نظر، وعليها ملاحاة.

كما أن تصنيف الأفعال اعتمادا على الزمن . إن أردنا . ممكن، ومقبول، وحسن، ومحمود أيضا، لكنه ليس هو التقسيم الموجود فى النحو الحالى، ولا تغرنا المصطلحات، وإنما لابد أن نصنف الأفعال إذن تصنيفا جديدا، يجمع الأفعال التى تدل على الزمن الماضى كلها فى فصيلة واحدة، مهما كانت صيغتها، أو شكلها، ويجمع من ناحية أخرى الأفعال التى تدل على الزمن المستقبل كلها فى فصيلة واحدة، مهما كان شكلها، ومهما كانت صيغتها، ثم الوصول إلى رأى فيما يسمى(فعل الأمر)؛ بحكم أن الأمر ليس زمنا، وكذلك الاصطلاح(مضارع)؛ فالتصنيف زمنى فقط، على أنه مما يساعدنا فى ذلك ما يقره الدارسون من أن زمن الفعل فى العربية سياقى، لا صيغى؛ فالزمن فى الفعل نحويا وظيفة السياق، لا وظيفة الصيغة، والزمن السياقى النحوى جزء من الظواهر الموقعية السياقية فى نحو العربية؛ لأن دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه، وعلى قرينته فى السياق.

---

[1] ينظر رسالتنا للدكتوراه ظاهرة الافتراض النحوى ١٣٤-١٣٧.

[2] ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٤-١٠٥.

وأخيرا يمكن تصنيف الأفعال وفقا لنوع التركيب فهذا تصنيف ممكن، ومقبول، وحسن، ومحمود أيضا، بحيث تكون لدينا مجموعة من الأفعال هى أفعال الأمر، ومجموعة ثانية هى أفعال النهى، وهكذا.

أما أن نجمع من كل تصنيف فصيلا، ونمزج بين الفصائل المختلفة فى تصنيف واحد فهذا ما تأباه اللغة نفسها، ويرفضه المنهج العلمى، ولا يقبله العقل السليم، ويؤدى فى النهاية ـ وهذا هو المهم ـ إلى افتراضات متعددة، لا داعى لها، ولا مسوغ.

وقد حاول العلماء، ولا سيما البلاغيون إصلاح تلك القاعدة، بعد أن خالفت تلك الشواهد عند اصطدامها، فقالوا إن(الفعل الماضى)مستعمل مكان(الفعل المضارع)؛ ليدل على(التحقيق، والتأكيد) ، لكن يبقى أن كل ما يقال من تأويلات للإبقاء على التقسيم الثلاثى للفعل إن هو إلا ضرب من التمحك، وصنف من الافتراض، وترميم للقاعدة المتهالكة، والأولى هو النظر فى طريقة التصنيف ذاتها بعدم الربط بين الشكل، أو الصيغة من ناحية، والدلالة على الزمن من ناحية أخرى؛ فالجهة بينهما منفكة، كما يقول المناطقة، أو على الأقل هما فكرتان متباعدتان، بحيث يصعب الربط بينهما .

ففيما يخص الفعل المضارع لدينا فى اللغة شواهد كثيرة أيضا، وموثقة، بل بعضها فى الدرجات العلا من الفصاحة؛ بحيث لا يمكن ردها، وقد استعمل فيها الفعل المسمى(الفعل المضارع)، لكنه فى تلك الشواهد لا يمكن فهمه على الزمن الحاضر، أو المستقبل، وإنما يدل على الماضى، ومن ذلك قول الحق:

---

[1] ينظر الفوائد المشوق٣٢-٣٣، وينظر الأمالى الشجرية١/٣٠٤- ٣٠٥، ٢/١٧٧ .

﴿ ... إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم ... ﴾

﴿ ... إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم ... ﴾

﴿ ... وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل

مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون ... ﴾

﴿واسألهم عن القرية التى كانت

حاضرة البحر إذ يعدون فى

السبت إذ تأتيهم حيتانهم

يوم سبتهم شرعا ... ﴾ [٤]

ففى الآيات السابقة أفعال، يصفها الهيكل النحوى على أنها من فصيلة(الفعل المضارع)، وهو فى ذلك الهيكل يدل على زمن الحال، أو الاستقبال، لكن واقع التركيب الذى وردت فيه تلك الأفعال يأبى أن تكون دلالتها دلالة الحاضر، أو المستقبل؛ بحكم أنها تحكى أحداثا، انتهت فى الزمن الماضى، وتلك الأفعال فى الآيات هى:

(يعدون، تأتيهم، يلقون، يكفل،

يختصمون، تقول، يكفيكم، تستغيثون)

فهذه المجموعة من الأفعال – من حيث الصيغة – تتفق مع ما ذهب إليه النحاة من أن كلا منها هو(الفعل المضارع)، لكن من حيث(الدلالة)، ومن حيث(الموقعية)، ومن حيث(المصاحبة)، لا يمكن تصنيفها فى

---

[١] من الآية ٩ سورة الأنفال .

[٢] من الآية ١٥٣ سورة آل عمران.

[٣] من الآية ٤٣ سورة آل عمران.

[٤] من الآية ١٦٣ سورة الأعراف.

الهيكل النحوى ذاته على أنها أفعال للحاضر، أو المستقبل؛ فهى من حيث الدلالة أحداث، وقعت فى الزمن الماضى؛ مثل:

(حكاية الأحداث الماضية،

الفعل الماضى كنت،

الظرف إذ)

خلاصة

وعلى ذلك أرى أن التصنيف الثلاثى فى الهيكل النحوى لذلك الفعل العربى تصنيف افتراضى، لا ينهض على حقائق الصيغة، والدلالة، والموقعية، وإنما يعتمد على الربط بين جانبى الحدث، والزمن فى الفعل إلى حد ما، وهذه مسألة جانبية غير مرضية.

ولعل السطور السابقة تدلك ـ قارئى العزيز ـ على مدى مسيس الحاجة إلى إعادة النظر فى تصنيف الفعل العربى، ولعل أهم الأفكار التى يمكن أن تساعدنا أثناء إعادة النظر هى أن دلالة الفعل العربى دلالة سياقية، لا صيغية، بمعنى أن الصيغة وحدها منعزلة عن السياق[1] لا تكفى فى تصنيف الفعل، ولذلك لا يصح ـ عندى ـ الاعتماد عليها وحدها دون وضعها فى سياق أثناء تصنيف الفعل العربى، كما أنه ينبغى أيضا الكف عن الاعتماد على فكرة الزمن أثناء التصنيف، وأخيرا ينبغى الإقلاع نهائيا عن إقرار فكرة ما فى باب من أبواب العلم، ثم نقضها فى باب آخر

---

[1] فى علاقة الصيغة والبنية بالسياق اقرأ باستفاضة فصلا كاملا فى رسالة الماجستير(القرائن النحوية اللازمة فى سبك الجملة العربية)للدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله محمد ٣٢/٥٥ .

من أبواب العلم نفسه، أو فى علم آخر، فالقاعدة لا تكون(قاعدة)إلا إذا اتسمت بـ

(الاستقرار، والاستمرار، والاطراد، والتماسك، وعدم الاضطراب)

قدر الإمكان، وكذلك أن تتصف بالشمول والعموم، وأيضا بالتجرد والموضوعية.

وأخيرا رغم تلك الأمور التى وردت فى النقاط السابقة عن التصنيف الذى قدمه نحاة العربية للفعل العربى فإن حديثنا هنا نعتمد فيه على ذلك التصنيف الموروث المنتقد إلى أن يفتح لنا، أو لغيرنا التوصل إلى تصنيف آخر، نرجو أن يسلم من مثل تلك النقاط.

ولعله بعد إدراك هذا التقسيم الثلاثى للكلمة العربية يصير سهلا أن نفهم الشطر الأخير من قول ابن مالك فى مطلع ألفيته:

كلامنا لفظ نفيد كـ (استقم) واسم وفعل ثم حرف الكلم

علامات أصناف الكلمة

كل صنف من ثلاثة الأصناف السابقة الذكر فى تصنيف الكلمة العربية يتميز عن صنويه بعلامات، بعضها دلالى، وبعضها الآخر شكلى، وفيما يلى رصد لعلامات كل منها على حدة؛ حتى يمكن التفريق بينها على أسس مفهومة.

علامات الأسماء

[1] أشرفنا على رسالة للماجستير، عنوانها(التضارب فى القاعدة النحوية، دراسة استقراء، وتحليل، ونقد) فى آداب قنا، لتلميذنا الواعد محمد كامل عبد العال.

يتميز الاسم عن كل من الفعل والحرف بخمس علامات ، بحيث تكفى علامة واحدة منها لكون الكلمة اسما، سواء كانت تلك العلامة مذكورة فى تلك الكلمة، أم كانت يمكن ذكرها فيها، وتلك العلامات نرصدها فيما يلى:

العلامة الأُولى الجر

فكل كلمة(مجرورة)هى بالتأكيد(اسم)، ليست من الأفعال، وليست من الحروف، وكذلك كل كلمة يمكن(جرها)بصرف النظر عن نوع علامة الجر، سواء كانت تلك العلامة عندهم(أصلية)، وهى الكسرة، كما هو معروف، أم كانت تلك العلامة(فرعية)، كما هو آت.

وإنما كان(الجر)علامة من علامات الاسم، بحكم أن الجر لا يكون فى الأفعال مطلقا، فإذا تذكرنا أن الحروف لا يدخلها أى صنف من أصناف الإعراب ظهر أمامنا جليا كون الجر علامة واضحة، تدل على أن الكلمة(اسم).

ولا فرق فى(الجر)علامةً من علامات الاسم فى أن يكون الجر بالحرف، أو أن يكون الجر بالإضافة، أو أن يكون الجر بالتبعية لأى من السببين السابقين، ويمكن إدراك ذلك فى جر الكلمة(الحق)فى الشواهد التالية:

﴿ ... وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ﴾ [٢]

---

[١] هذا هو المشهور، لكن فى نهاية ذكرها نرصد سبع علامات أخرى، يتميز بها الاسم عن صنويه؛ الفعل، والحرف.

[٢] من الآية ١٠٥ سورة الإسراء.

﴿... قول الحق الذين فيه يمترون ﴾[1]

﴿ ... هنالك الولاية لله الحق﴾[2]

فهى فى الأولى(اسم)، لأنها مجرورة بعد حرف الجر(الباء)، وهى فى الثانية(اسم)؛ لأنها مجرورة بالإضافة، وهى فى الثالثة(اسم)؛ لأنها صفة مجرورة بالتبعية للفظ الجلالة.

العلامة الثانية التنوين

فكل كلمة(منونة)تنوينا(لفظيا)هى(اسم)، ليست من الأفعال، وليست من الحروف، وكذلك كل كلمة يمكن تنوينها، وإنما كان التنوين(اللفظى)من علامات الأسماء؛ لأنه لا يمكن تنوين الأفعال، ولا الحروف بأى من أصناف التنوين اللفظى، وهذا خارج على ما يسمى(تنوين الترنم)؛ لأنه(خطى)، أى أنه يكتب نونا حرفا، لا حركتين على ما هو آت فى(تصنيف التنوين)، وتفصيل الحديث فيه أكثر يمكن الرجوع إليه أكثر فى علمى العروض والقوافى ، ويستوى فى ذلك كون التنوين بضمتين، أم بكسرتين، أم بفتحتين .[3][4]

---

[1] من الآية ٣٤ سورة مريم.

[2] من الآية ٤٤ سورة الكهف.

[3] ينظر كتابنا(أنغام الشعر العربى، صفاء النغم)ص ١٦.

[4] فى التنوين بفتحتين يخطئ كثيرون عندما يكتبون الفتحتين فوق ألف التنوين؛ فالصواب كتابته قبل ألف التنوين؛ فالكلمة(محمد)ننونها بفتحتين هكذا (محمدًا) الفتحتان فوق الدال، ويخطئ من يكتبهما فوق الألف(محمدًا) فالفتحتان فوق الصوت الأخير، مثل الضمتين والكسرتين، لا فوق الألف الزائدة للتنوين.

أصناف التنوين

للتنوين أصناف صوتية، أهمها ما يسمونه(تنوين التمكين)، و(تنوين التنكير)، و(تنوين العوض)، و(تنوين المقابلة)، وله من التنوين الخطى، لا الصوتى ما يسمونه(تنوين الترنم)، وما يسمونه(التنوين الغالى).

تنوين التمكين

هو التنوين الذى يلحق آخر الاسم المعرب مثل تنوين:[1]

(محمد، أسد، مسلم، سعد)

وإنما يسمونه(تنوين التمكين)؛ لأنه يدل على مدى(تمكن)الكلمة فى(مجال الاسمية)، وعلى مدى ابتعادها عن(مجال الفعلية)، وهذا هو التنوين المقصود منعه فى(الأسماء الممنوعة من الصرف)؛ بمعنى أن الاسم الممنوع من الصرف لا يأخذ هذا الصنف من التنوين، ولذلك قالوا إن الاسم الممنوع من الصرف(متمكن غير أمكن)، فى مقابل الاسم المصروف بتنوين التمكين الذى قالوا عنه إنه(متمكن أمكن)، فالاسم الممنوع من الصرف متمكن من(مجال الاسمية)، لكنه(غير أمكن)؛ بمعنى أن فيه شبها بالأفعال فى عدم قبول كل منهما(التنوين)، ويعنى أن فيه بعدا عن(مجال الاسمية)فى(عدم قبوله الكسر)، وهذا ملمح آخر، يقربه من(مجال الأفعال).

---

[1] نستثنى من الأسماء المعربة ما جمع بألف وتاء، وما كان اسما منقوصا؛ لأن لكل من هذين النوعين تنوينا يخصه.

ثلاثية تصنيف الاسم

لعلك تلمح ـ قارئى العزيز ـ أن الاسم بذلك يصنفه النحاة ثلاثة أصناف:

ـ اسم(متمكن أمكن)هو الاسم(المعرب المنون)، مثل:

(محمد، رجل، وردة)

ـ واسم(غير متمكن، وغير أمكن)هو الاسم(المبنى)، مثل:

(نا، هذا، ماذا، الذى، أينما، حيث)

ـ واسم(متمكن غير أمكن)هو الاسم(المعرب غير المنون)، أى الممنوع من الصرف مثل:

عصافير، سلوى، صحراء، عثمان، عطشان،

عمر، خماس، أكبر، فاطمة، إبراهيم، بعلبك

تثليث التصنيفات

ولعلك تدرك أيضا أن(تثليث التصنيف) نهج اتبعه النحاة العرب [1] فى كثير مما تعرضوا له من مسائل، مثل:

ـ تصنيف الكلمة ثلاثة أصناف: (اسم، فعل، حرف).

ـ أو تصنيف الفعل ثلاثة أصناف: (ماض، مضارع، أمر)

ـ وتصنيف الكلمة إلى: (حقيقية، أو تقديرية، أو منوية)

---

[1] ينظر فى ذلك كتاب أستاذنا الدكتور محمود شرف الدين(مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج) ص ١١، وينظر بحثه أيضا(آراء ثلاثة فى بعض مسائل التركيب)، وهو منشور فى حولية دار العلوم، العدد١٣ ،سنة ١٩٩١م، ص ٢١٣.

. وتصنيف الاسم إلى: (ما يكون مسندا، أو مسند إليه، وما يكون مسندا إليه فقط).

. وتصنيف المركب ثلاثة أصناف: (الإضافى، والمزجى، والإسنادى)

. وتصنيف الحرف وظيفيا ثلاثة أصناف: (مختص بالدخول على الأسماء فقط، ومختص بالدخول على الأفعال فقط، ويدخل على الأفعال، والأسماء على السواء).

. ومن ذلك أيضا تصنيف الاسم من حيث وجوده تصنيفا ثلاثيا أيضا؛ إلى (اسم ظاهر، واسم مضمر، واسم مبهم)، ولعل الأول(الاسم الظاهر)، والثانى(الاسم المضمر)واضحان، وأما الصنف الثالث(الاسم المبهم)، وهو الأخير عندهم فهو ما احتاج إلى غيره فى تحديد دلالته ، وهو صنفان: (اسم الإشارة)فى احتياجه إلى المشار إليه، و(الاسم الموصول)فى احتياجه إلى الصلة.

تنوين التنكير

هو التنوين الذى يلحق آخر(الاسم المبنى)؛ بحيث يكون الاسم معرفة، دون هذا التنوين، فإذا لحقه ذلك الصنف من التنوين صار ذلك الاسم نكرة، ومن نماذج ذلك ما يأتى:

سيبويه

---

[1] ينظر النحو الوافى ٣٤/١.

[2] هنا يختلط هذا بالحرف، كما سبق، و هى نقطة فى حاجة إلى تحرير.

اسم مبنى على الكسر، وهو معرفة؛ لأنه علم على شخص معين، وأول استخدام لهذا العلم فى العربية كان للعالم الأول فى نحو العربية الملقب بـ "سيبويه"، وآخره كسرة واحدة، فإذا وضعنا جوار تلك الكسرة كسرة أخرى صار ذلك الاسم منونا، وتغير من معرفة بالعلمية إلى اسم نكرة، كأنه إحدى الصفات، فعندما نقول(سيبويهٍ)بالتنوين، فإنك لا تتكلم عن علم معين، وإنما أنت بذلك تصف شخصا بأنه مثل سيبويه فى صفة ما؛ تقول:

رأيت تلميذا سيبويه

فكأنك قلت:

رأيت تلميذا(نحويا متميزا)

صه

(اسم فعل أمر)مبنى على السكون، أو على الكسر، فننطقه بكسرة واحدة، وهو بذل ك يعنى الأمر بالسكوت عن الكلام فى موضوع محدد، فإذا نونته بكسرتين تغيرت الدلالة من هذا التحديد إلى أمر بالسكوت عن الكلام فى أى موضوع دون تحديد، فهو حينئذ أمر عام بالسكوت عموما والصمت تماما، ولذلك يقولون إن(صهِ)المبنية معرفة، فى حين(صهٍ)المنونة نكرة.

إيهِ

اسم فعل أمر، وهى بالكسر، دون تنوين تعنى زدنى من حديثك الذى بدأت فيه، دون غيره من الأحاديث الأخرى، أما(إيهٍ)بالكسر والتنوين

فتعنى زدنى من تحدثك إلينا، سواء فى موضوعك هذا، أم فى غيره من أى حديث آخر؛ فالمهم أن أستمع منك إلى حديث.

أمس

ظرف مبنى على الكسر، ويدل على اليوم السابق مباشرة، فإذا أردت من هذه الكلمة الدلالة على أى(أمس)آخر غير الأمس السابق مباشرة، فإنك تلحق به التنوين بكسرتين فتقول(أمسٍ)، وحينئذ تتحول الدلالة من(أمسِ)محدد، فهو معرفة إلى(أمسٍ)غير محدد، فهو نكرة.

تنوين المقابلة

هو التنوين الذى يلحق آخر ما جمع بالألف والتاء، مثل:

(مسلماتٌ ٍ)

وإنما سماه النحويون(تنوين المقابلة)؛ لأن هذا التنوين عندهم فى آخر ذلك النوع من الجمع هو المقابل الموضوعى لإلحاق النون المفتوحة فى آخر جمع المذكر السالم، والنون المكسورة فى آخر المثنى، وهذا هو الرأى الراجح فى الفكر النحوى ، وقد خالفه بعضهم، ومنهم[1] أبو الحسن الربعى الذى اعتبر ما نسميه(تنوين المقابلة)نوعا من أنواع تنوين التمكين، أو أن نسميه(تنوين الاسم المجموع بألف وتاء)، دون ذكر، أو تلميح لمسألة المقابلة المذكورة سلفا نظرا لعدم اقتناع العقل الحر بها.

---

[1] ينظر حاشية الصبان ٧٩/١.

[2] ينظر السابق فى الموضع ذاته.

تنوين العوض

هو التنوين الذى يلحق آخر الاسم؛ ليدل على أمر محذوف من آخر ذلك الاسم؛ فيكون التنوين حينئذ بمثابة(التعويض)عن ذلك المحذوف وهو ثلاثة أصناف، حسب صنف المحذوف(المعوض عنه)؛ كما يأتى:

تنوين العوض عن حرف

هو التنوين الذى يلحق آخر الاسم المنقوص المجرد من(أل)، والإضافة فى حالى الرفع، والجر؛ حيث يجب فى تينك الحالين حذف الياء من آخر ذلك الصنف من الأسماء مع التعويض عن حذف تلك الياء، بذكر تنوين بكسرتين، ولذلك نسميه تنوين العوض، سواء كان ذلك الاسم فى صيغة المفرد، أم فى صيغة الجمع، مثل:

قاضٍ،هادٍ، عالٍ، سامٍ، ماشٍ، آتٍ

جوارٍ، غواشٍ، بوادٍ، أوانٍ، ثوانٍ، مآسٍ

ولعل مما يجدر ذكره هنا هو أن ذلك التنوين لا علاقة له بنوع الإعراب الذى يستحقه ذلك النوع من الأسماء رفعا، أو جرا؛ حيث إن الاسم حينئذ تكون علامة رفعه، أو جره مقدرة عند النحويين مع الياء المحذوفة، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... ومن فوقهم غواشٍ﴾ [1]

فالكلمة(غواش)مبتدأ مؤخر وجوبا مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق الياء المحذوفة، منع من ظهورها الثقل؛ لأنه اسم منقوص، أما الكسرتان

---

[1] من الآية ٤١ سورة الأعراف.

المكونتان للتنوين فى آخره، فإنهما فقط تنوين العوض عن تلك الياء المحذوفة، وليستا من علامة الإعراب.

إضافة

المشهور عند النحويين فى هذا الصنف من التنوين أنه يكون فقط فى الاسم المنقوص، على النحو السابق ذكره، و هو بكسرتين قبل ياء المنقوص المحذوفة، نطقا وكتابة، رفعا وجرا، لكن نجد هذا التنوين يستخدم أيضا فى نهاية الاسم المقصور أيضا، وبالخصائص ذاتها، أى عند ما يتجرد من(أل)، والإضافة، لكنه يكون فى نصبه، مع رفعه، وجره، وهو هنا بفتحتين دائما، أى فى الرفع، والنصب، والجر، قبل ألف العلة المحذوفة نطقا فقط، والحظ ذلك فى الشواهد الآتية:

﴿ هذا بيان للناس وهدًى وموعظة للمتقين ... ﴾[1]

فالكلمة(هدًى)اسم مقصور، جاء مرفوعا، وهو منون بفتحتين فوق الدال، ولا ننطق العلة فى آخره، وهذا التنوين عوض عن تلك العلة.

﴿... وجعلناه هدًى لبنى إسرائيل ... ﴾[2]

فالكلمة(هدًى)اسم مقصور، جاء منصوبا، وهو منون بفتحتين فوق الدال، ولا ننطق العلة فى آخره، وهذا التنوين عوض عن تلك العلة.

﴿ أولئك على هدًى من ربهم ... ﴾[3]

---

[1] من الآية ١٣٨ سورة آل عمران .

[2] من الآية ٢ سورة الإسراء .

[3] من الآية ٥ سورة البقرة.

فالكلمة(هدًى)اسم مقصور، جاء مجرورا، وهو منون بفتحتين فوق الدال، ولا ننطق العلة فى آخره، وهذا التنوين عوض عن تلك العلة.

فإذا حاولنا تبين السبب الذى حدا بالنحويين إلى عدم ذكر الاسم المقصور فى هذا النوع من التنوين فإنه ربما يكون الحرف المحذوف معوضا عنه بذلك التنوين؛ أى يحذف الحرف نطقا وكتابة فى المنقوص، على حين يحذف نطقا فقط فى المقصور، ولعمرى لئن صح هذا السبب فإن ذلك ليعد من العورات؛ فاللغة – كما علمونا– هى النطق، لا الكتابة؛ فما الكتابة تجاه اللغة إلا رمز، هى للغة كالصورة الفوتوغرافية المعاصرة للأشخاص.

تنوين العوض عن كلمة

وهو ذلك التنوين الذى يلحق آخر المضاف عوضا عن حذف المضاف إليه بصفة عامة، ويظهر ذلك جليا فى تنوين قبيل من الأسماء مثل:

(كل، بعض، أى، قبل، بعد)

ومن شواهد ذلك فى الكلمة(كل)ما يلى:

﴿ كلٌ له قانتون ﴾ [1]

بمعنى:

كل المخلوقات له قانتون

وكذلك قول الحق:

﴿ ولكلٍّ وجهة هو موليها ﴾ [1]

---

[1] من الآية ١١٦ سورة البقرة.

بمعنى:

و لكل إنسان وجهة هو موليها

وكذلك قول الحق:

﴿ وكلا فضلنا على العالمين ﴾ [٢]

بمعنى:

وكل نبى فضلنا على العالمين

تحليل شكلى

لكن يبقى التنبيه إلى أن هذا التحليل شكلى مغرق فى ناحية الشكل، ومبتعد تماما عن ناحية الدلالة؛ وإلا فإن فرقا دلاليا واسعا بين قولك:

كل بيت نستمتع به

وقولك:

كلٌّ نستمتع به

وهذا الفرق ينبع من عموم الدلالة بعد التنوين عما هو موجود حال ذكر المضاف إليه، بما يعنى أن مدلول(العوض)، وهو التنوين، أوسع من مدلول(المعوض عنه)، وهو المضاف إليه، وكذلك أيضا عندما يكون المضاف إليه معرفة، كما فى قول الحق:

﴿ ... كل الطعام كان حلا لبنى إسرائيل ... ﴾ [٣]

فأنت حين تقول:

---

[١] من الآية ٤٨ سورة البقرة.

[٢] من الآية ٨٦ سورة الأنعام.

[٣] من الآية ٩٣ سو رة آل عمران.

كلٌّ كان حلا

فإن فرق الدلالة فى الحلال واسع، كما ترى.

ومن شواهد ذلك التنوين مع(بعض)ما ورد فى قول رؤبة(على نغم الرجز)[1]:

داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا

ومن شواهده مع(قبل)ما ورد فى قول عبد الله بن يعرب(على نغم الوافر) :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم

ومنه مع(بعد)ما ورد فى قول الرصافى(على نغم الوافر):

فاحبب بالمنون يا درارى فنحن نخالة بعدًا شَطونا

تنوين العوض عن جملة

وهو ذلك التنوين الذى يلحق الظرف(إذ)، سواء كان مضافا إليه ظرف قبله، كما فى قولنا:

(حينئذ، وقتئذ، شهرئذ، ساعتئذ، يومئذ ... إلخ).

أم غير ذلك، فهذا التنوين الظرف(إذا)هو تنوين العوض عن الجملة بعده، ويمكن توضيح ذلك بشواهد، منها قول الحق:

﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾[2]

بمعنى:

وأنتم إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون

---

[1] نسبة هذا البيت من فرائد هذا العمل، وجدناها فى(التحرير والتنوير)تفسير بن عاشور، فى تفسيره بدايات سورة الروم.

[2] من الآية ٨٤ سورة الواقعة.

ومن شواهد الظرف(إذ)دون أن يضاف إليها ظرف آخر قبله قول الحق على لسان فرعون:

﴿... قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ...﴾[1]

بمعنى:

وأنتم إذ يحدث ذلك لمن المقربين

تعديل التنوين

التنوين ـ كما سبق ـ نون ساكنة، وكذلك يستخدم دائما، إلا إذا وليه ساكن، وتعلم أن العربية تأبى التقاء ساكنين، ولذلك تتخلص العربية من التقائهما بإحدى طريقتين.

ـ أولاهما راجحة عند الجمهور، وهى تحريك ساكن التنوين، وذلك إما بضمه حال أن يليه مضموم، كقولك:

هذا رأىٌ انصُر صاحبه

وإما بكسره حال أن يليه مفتوح، أو مكسور، كقولك:

إذا استمعت إلى صحيح رأيٍ احسِبه لصاحبه

سمعت رأيًا انتصرت له

ـ وأخراهما مرجوحة عندهم، هى حذف ذلك التنوين آنئذ، فيقال:

هذا رأىُ انصُر صاحبه

سمعت رأىَ انتصرت له

إذا استمعت إلى صحيح رأيِ احسبه لصاحبه

---

[1] من الآية ٤٢ سورة الشعراء.

ويجب حذف التنوين فى موضع آخر باتفاق، وذلك إذا جاء المنون مشتملا سبعة شروط:

(علما، مفردا، موصوفا بابن أو ابنة، مع عدم الفصل بين الموصوف وصفته، وكون البنوة حقيقية، وإفراد المضاف، وكون المضاف إليه علما سواء مفردا أم غير مفرد)؛ كقولك:

(هذا علىٌّ بنُ محمدٍ).

العلامة الثالثة النداء

فكل كلمة يمكن نداؤها تكون اسما؛ لأنه لا نداء فى الأفعال، ولا نداء فى الحروف، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... يا مريم اقتنى لربك ... ﴾ [1]

فالكلمة(مريم)اسم؛ لأنه أمكن النداء، كما يمكن النداء أيضا مع حذف أداة النداء، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... يوسف أعرض عن هذا ... ﴾ [2]

فالكلمة(يوسف)اسم؛ لأنها جاءت فى وظيفة المنادى، رغم حذف أداة النداء.

يا + حرف

ومما يجدر ذكره أنه قد وردت شواهد قرآنية، استعملت الكلمة(يا)قبل حروف، وأفعال، ومن ذلك قول الحق:

---

[1] من الآية ٤٣ سورة آل عمران.

[2] من الآية ٢٩ سورة يوسف.

﴿ يا ليت قومى يعلمون ﴾ [1]

لكن تخريج ذلك الشاهد يمكن بإحدى طريقتين، أولاهما طريقة أبى حيان الأندلسى وفريقه فى منع حذف المنادى حال ذكر الأداة، فهم يرون أن الكلمة(يا)هنا ليست أداة نداء، وإنما هى أداة تنبيه فقط، وبذلك تخرج المسألة على باب النداء، فلا يمكن الاعتماد على ذلك الشاهد للذهاب إلى اسمية(ليت)، أما الطريقة الأخرى لتخريج ذلك الشاهد فهى طريقة الجمهور، ولا مانع لديهم من حذف المنادى حال ذكر الأداة، ويرون هنا أن(يا)أداة نداء فيه، لكن المنادى محذوف، والتقدير:

يا(رب)ليت قومى يعلمون

يا + فعل

ومثل ذلك أيضا ما جاء فى تخريج قول الحق:

﴿ ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخبء ﴾ [2]

لا على قراءة حفص عن عاصم، بتشديد اللام فى(ألا)، وبذكر صيغة المضارع فى الفعل بعدها، وإنما على قراءة الكسائى:

ألا(يا اسجدوا)لله الذى يخرج الخبء

بتخفيف اللام فى(ألا)، وبذكر أداة النداء(يا)بعدها، ثم صيغة الأمر فى الفعل بعدها؛ حيث ذهب النحاة فى تخريج تلك القراءة إلى كلتا الطريقتين السابقتين.

---

[1] من الآية ٢٦ سورة يس.

[2] من الآية ٢٥ سورة النمل.

. الأولى أن(يا)هنا ليست للنداء، وإنما هى حرف تنبيه فقط، ثم جاء بعد ذلك صيغة الأمر من الفعل، ولا شاهد فى ذلك، وإنما تخرج المسألة كلها من باب النداء.

. والأخرى أن(يا)هنا أداة نداء، وهى لم تدخل على الفعل مباشرة؛ بحكم أن الفعل لاينادى، وإنما دخلت على اسم منادى بعدها، لكنه محذوف، والتقدير عندهم:

ألا يا قوم اسجدوا لله الذى ...

من شواهد الشعر

ومثل ذلك أيضا ما جاء فى قول ذى الرمة(على نغم الطويل) :

ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى ولازال منهلا بجرعائك القطر

---

[1] وبعد البيت السابق يقول ذو الرمة:

تميمـيـَّةٌ حـلاَّلَةٌ كلَّ شـــتـــوةٍ		بحيث التقى الصَّمَّانُ والعـــقدُ العفرُ
لها بشرٌ مثلَ الحـريـــرِ ومنطقٌ		رخيمُ الحـــــواشي لا هراءٌ ولا نزرُ
وعينان قال الله: كونـــــا فكانتا		فعولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخـــــمرُ
هل الوجـــــدُ إلاَّ أنَّ قلبى لو دنا		من الجمرِ قيد الشِّبرِ لاحترقَ الجـمرُ
أفى الحـــــقِّ أنِّى مغرمٌ بكِ هائمٌ		وأنَّك لا خـــــــلٌ لديَّ ولا خمرُ
فإن كنـــتُ مطلوباً فلا زلتُ هكذا		وإن كنتُ مسحـــــوراً فلا برأ السِّحرُ
إذا احتجبت لم يكفكَ البدرُ ضوءها		وتكفيكَ ضوءَ البدرِ إن حُجـبَ البدرُ
وما الصَّبرُ عنها إن صبرتُ وجدتهُ		جميلاً وهل فى مثلِها يحســنُ الصَّبرُ
وحسبُكَ من خـــــمرٍ يفوتكَ ريقها		ووالله ما من ريقها حسبُكَ الخـــــمرُ
ولو أنَّ جـــــلد الذَّرِّ لامسَ جلدها		لكانَ للمسِ الذَّرِّ فى جِـــــلدها أثرُ

فقد جاءت فيه أداة النداء(يا)قبل الفعل الأمر(اسلمى)، ويخرجها النحاة على أحد التخريجين السابقين، وكذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم الرجز)

يا رب سار بات ما توسدا إلا ذراع العنس أو كف اليدا

بدخول أداة النداء(يا)على حرف الجر الشبيه بالزائد(رب).

العلامة الرابعة (أل)

فكل كلمة جاءت فى أولها(أل)هى بالتاكيد اسم، وليست من الأفعال، ولا من الحروف، سواء كانت(أل)للتعريف، أم زائدة، ومن الشواهد التى تخرج على ذلك قول الفرزدق(على نغم البسيط):

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

فقد أدخل الفرزدق(أل)فى بداية الفعل(تُرضى)، وتخريج ذلك أن(أل)هذه ليست(أل)التعريف، وليست(أل)الزائدة، إنما هى(أل)الموصولة بمعنى(الذى)، لذا فهى ليست من علامات الاسم .[1]

العلامة الخامسة: الإسناد إليه

أى أن تكون الكلمة مسندا إليه، والمسند إليه فى الجملة العربية هو الفاعل، أو نائبه، والمبتدأ، أو ما أصله المبتدأ . على حد قولهم . وهو:

(اسم كان، واسم إن، المفعول الأول بعد ظن)

---

[1] تفصيل أنواع(أل)آت فى موضعه الأنسب(أصناف الاسم المعرفة).

فكل هذا مسند إليه، بمعنى أنه متحدث عنه فى جملته، فقد أسند إليه الفعل، أو الخبر.

وكل كلمة تقع مسندا إليه هى بالتأكيد اسم؛ لأن الأفعال والحروف لا تكون فى وظيفة المسند إليه فى الجملة، إلا إذا تحولت إلى الاسمية، وذلك يحدث عندما نقصد الناحية اللفظية فيها، مثل قولهم:

(من: حرف جر)

و

(ضرب: فعل ماض)

فالكلمتان:(من)، و(ضرب)فى الجملتين السابقتين فى موقع المبتدأ، بعد تحويلهما إلى مجال الاسمية، عندما قصدنا اللفظ فيهما مجردا عن الناحية الدلالية، فهما الآن ليستا من الحروف، ولا من الأفعال.

تلك هى العلامات الخمسة التى تكفى كل واحدة منها، عندما توجد فى الكلمة للدلالة على أن تلك الكلمة اسم، لا فعل، ولا حرف، ولعله يكون مفهوما الآن قول ابن مالك فى ألفيته عن علامات الاسم:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

إضافة مهمة

هل صدق ابن مالك فى نهاية بيته السابق بأنه يحصل تمييز بين الاسم وغيره من خلال خمس العلامات تلك المذكورة فى بيته؟ بعبارة أخرى، ألا توجد أسماء، يعترف النحويون باسميتها، ولا تقبل أيا من العلامات السابقة؟ واقع الاستخدام يجيب(بلى)؛ فلدينا من تلك النوعية من الأسماء مثلا:

(قط، عوض، حيث، نزال، كيف)

سبع علامات أخرى

يجد النحوى نفسه فى حاجة ماسة إلى طائفة أخرى من العلامات . ربما . للاستعانة بها فى التمييز بين تلك الطائفة من الاسمية، والفعلية، أو الحرفية، وإليك سبع علامات أخرى، تفيد فى ذلك.

١) أنه يكون مضافا، كالكلمة(رب)فى قول الحق:

﴿ الحمد لله رب العالمين﴾ [١]

فلا الفعل، ولا الحرف يمكنه أن يكون مضافا، أى أن المضاف إليه لا يكون بعد الفعل، ولا بعد الحرف؛ إنما تلك الوظيفة النحوية مقصورة على الأسماء، ولذلك تعد من علاماتها عند المدققين.

٢) أنه يكون مرجعا للضمير؛ كالكلمة(الكتاب)فى قول الحق:

﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ [٢]

فضمير الغائب الهاء من(فيه)يعود إلى(الكتاب)، أى هى مرجع ذلك الضمير، ولا يمكن للأفعال، ولا للحروف أن تكون مرجعا لضمير؛ فتلك وظيفة نحوية مقصورة على الأسماء، ولذلك تعد من علاماتها عند المدققين، وبهذه العلامة فقط أمكن الحكم باسمية(ما التعجب)، كما فى قول الحق:

﴿ ... فما أصبرهم على النار ... ﴾ [٣]

---

[١] من الآية ٢ سورة الفاتحة.

[٢] من الآية ٢ سورة البقرة.

[٣] من الآية١٧٥ سورةالبقرة.

وأمكن الحكم أيضا بهذه العلامة فقط باسمية(مهما الشرطية)؛ كما فى قول الحق:

﴿ ... وقالوا مهما تأتنا به من آية ... ﴾ [1]

٣) أنه يكون جمعا على أى من أنواع الجمع، كالكلمة(قلوب)فى قول الحق:

﴿ ختم الله على قلوبهم﴾ [2]

فالكلمة(قلوب)جمع، ولا يمكن للفعل، ولا للحرف أن يجمع؛ فتلك خصيصة للأسماء فقط، ولذلك تعد من علاماتها عند المدققين.

٤) أنه يكون مصغرا كالكلمة(بثينة) فى قول جميل(على نغم الكامل) :

---

[1] من الآية١٣٢ سورة الأعراف.

[2] من الآية ٧ سورة البقرة.

[3] وفى تلك القصيدة يقول:

أبثينَ إنكِ ملكتِ فأسجحى		وخُذى بحظّكِ من كريمٍ واصلِ
فلربّ عارضةٍ علينا وصلَها		بالجِدِ تخلطهُ بقولِ الهازلِ
فأجبتها بالرفقِ بعدَ تستّرٍ		حُبّى بُثينةَ عن وصالكِ شاغلى
لو أنّ فى قلبى كقَدْرِ قُلامَةٍ		فضلاً وصلتكِ أو أتتكِ رسائلى
ويقلنَ: إنكِ قد رضيتِ بباطلٍ		منها فهل لكَ فى اعتزالِ الباطلِ؟
ولَبَاطِلٌ، ممن أُحِبّ حَديثَه		أشهَى إليّ من البغِيضِ البَاذِلِ
ليزلنَ عنكِ هوايّ ثمَ يصلننى		وإذا هَوِيتُ فما هوايَ بزائِلِ
صادت فؤادى يا بثينَ حِبالُكم		يومَ الحَجونِ وأخطأتكِ حبائلى
منّيتِنى فلوَيتِ ما منّيتِنِى		وجعلتِ عاجلَ ما وعدتِ كآجلِ
وتثاقلتْ لماّ رأتْ كلفى بها		أحببْ إليّ بذاكَ من متثاقلِ
وأطعتِ فيّ عواذلاً فهجرتنى		وعصيتُ فيكِ وقد جَهَدنَ عواذلى

أبثين إنك قد ملكت فأسجحى وخذى بحظك من كريم واصل

فالكلمة(بثينة)هى مصغر الكلمة(بثنة)، ولا يمكن للفعل، ولا للحرف أن يصغر؛ فتلك خصيصة للأسماء فقط، ولذلك تعد من علاماتها عند المدققين.

٥) أنه يبدل منه الاسم الصريح، كالكلمة(كيف)فى قولك:

كيف أنت ؟ أصحيح، أم مريض

فالكلمة(كيف)هى المبدل منه للبدل(صحيح)التى لا خلاف فى اسميتها، فدل ذلك على اسمية المبدل منه(كيف)؛ حيث إن الغالب فى البدل، والمبدل منه اتحادهما فى النوع؛ فتلك خصيصة للأسماء فقط، ولذلك تعد من علاماتها عند المدققين.

٦) أنه يوافق فى الوزن اسما آخر، لا خلاف فى اسميته، كما فى الكلمة(نزال)؛ فهى على وزن(حذام)، وهو وزن مقصور على الأسماء عند الصرفيين، والمعجميين العرب؛ فتلك خصيصة للأسماء فقط، ولذلك تعد من علاماتها عند المدققين؛ فإذا تذكرت صعوبة الحصول على علامة أخرى فى(نزال)تدل على اسميتها أدركت أهمية هذه العلامة.

٧) أنه يوافق فى المعنى اسما آخر، لا خلاف فى اسميته، كما فى الكلمات:

حاولننى لأبتَّ حبلَ وصالكم		منى ولستَ وإن جهدنَ بفاعلِ
فرددتهنّ، وقد سعينَ بهجركم		لماّ سعينَ له بأفوقَ ناصلِ
يَعْضَضْنَ من غَيْظٍ عليّ أنامِلاً		ووددتُ لو يعضضنَ صمَّ جنادلِ
ويقلنَ إنكِ يا بثينَ بخيلةُ		نفسى فداؤكِ من ضنينٍ باخلِ!

(قط ،عوض، حيث)

فالأولى علامة اسميتها موافقتها فى المعنى قولك(زمن ماض)، والثانية علامة اسميتها موافقتها فى المعنى قولك(زمن مستقبل)، والثالثة علامة اسميتها موافقتها فى المعنى قولك(مكان)، فإذا تذكرت صعوبة الحصول على علامة أخرى فى تلك الثلاثية، تدل على اسميتها أدركت أهمية هذه العلامة.

علامات الأفعال

عرفنا أن الفعل كلمة تحتوى على الحدث والزمن معا، وعرفنا أن النحاة صنفوا الفعل إلى:

(ماض، ومضارع، وأمر)

اعتمادا على زمن كل منها حسب أقوالهم، وهاتان علامتان دلاليتان، يتميز بهما الفعل عن صنويه:

(الاسم، والحرف)

وبجوارهما علامات أخرى شكلية، تخص كل واحد من أصناف الفعل الثلاثة.

علامة الفعل الماضى

ـ قبول التاء متصلة بآخره، وتلك التاء صنفان أحدهما حرف، والآخر ضمير، كما يلى:

. تاء التأنيث هى تاء ساكنة ، ويكون الفعل قبلها مبنيا علّى الفتح، فكل كلمة تقبل اتصال تلك التاء فى آخرها تكون فعلا ماضيا؛ مثل:

(فهمَتْ، سمعَتْ، اعترفَتْ، انطلقَتْ)

لكن انعكاس القضية السابقة منطقيا غير صحيح؛ بمعنى أنه ليس كل ما حكم النحويون له بأنه(فعل ماض)لابد أن يقبل تاء التأنيث فى آخره؛ فإن لدينا عددا من الكلمات، حكم النحويون لكل منها بأنها(فعل ماض)، هى:

(أفعل التعجب، حبذا، لا حبذا، عدا، خلا، حاشا)

ومع ذلك لا تقبل أى منها تاء التأنيث، والسبب الذى يقدمه النحويون أنها كلمات جامدة، تجرى مجرى المثل، ولا تقبل أى تغيير فى الصيغة التى بها عدت من الأفعال، ثم إن تلك الكلمات عند المدققين من النحاة تعد شكلا فقط من الأفعال؛ فحقيقتها عند هؤلاء خلوها من عنصر الزمن.

ـ تاء الفاعل هى التاء المتحركة، سواء كانت الحركة ضمة؛ فتدل على الفاعل المتكلم، ويكون الماضى قبلها مبنيا على السكون؛ مثل:

(فهمْتُ، سمعْتُ، اعترفْتُ)

أم كانت الحركة فتحة فوق التاء، فتدل على الفاعل المخاطب؛ مثل:

(فهمْتَ، سمعْتَ، اعترفْتَ، انطلقْتَ)

أم كانت الحركة تحت التاء كسرة، فتدل على الفاعلة المخاطبة؛ مثل:

---

[1] لابد أن تكون تاء التأنيث ساكنة، حتى تكون علامة على كون الكلمة قبلها فعلا ماضيا، وإلا فإنها تكون للتأنيث متحركة، فلا تعد من علامات الفعل الماضى، من ذلك اتصالها بأواخر الحروف(ربتَ ، ثمةَ ، لات ، لعلتَ).

(فهمتِ، سمعتِ، اعترفتِ، انطلقتِ)

كلمات

تبقى الإشارة إلى أن الكلمات:

(أفعل التعجب، حبذا، لا حبذا، عدا ، خلا، حاشا)

يعدها النحويون من قبيل الفعل الماضى، لكنها لا تقبل أيا من التاءين، وهم يعللون ذلك فيها بأنها كلمات تجرى عند العرب مجرى المثل فى عدم قبوله أى تغيير فى لفظه، حتى لو كان ذلك فى التغيير تضحية بأعز خصائص الفعل الماضى عندهم، وعليه فنحن إزاء هذه الكلمات فى أحد محظورين؛ إما أن نعتبرها من الفعل الماضى، فنضحى معها بأعز الخصائص، وإما أن نقلع عن إقحامها فى حيز ذلك النوع من الكلم، فإذا تذكرنا خلوها جميعا من عنصر الزمن اتضح لنا أكثر إلى أى من الطريقين نسير.

علامة الفعل المضارع

يتميز الفعل المضارع عن غيره بقبوله إحدى العلامتين التاليتين:

. أن يبدأ بصوت زائد على جذره المعجمى من الأصوات الأربعة:

(الهمزة، والنون، والياء، والتاء)

تلك التى يقال عنها(حروف المضارعة)، وهى تكون مفتوحة فى أول الفعل المضارع الثلاثى، والخماسى، والسداسى، ولكنها تكون مضمومة فى أول الفعل المضارع الرباعى:

فالهمزة مثل: أفهم أسمع أعترف أنطلق أتكلم

والنون مثل: نفهم نسمع نعترف ننطلق نتكلم

والياء مثل: يفهم يسمع يعترف ينطلق يتكلم

والتاء مثل: تفهم تسمع تعترف تنطلق تتكلم

ـ أن يقبل استعمال أحد الحرفين(لم)، و(لن) قبله، ومن شواهد(لم) قول الحق:

﴿ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ﴾

علامة الفعل الأمر

يتميز الفعل الأمر عن غيره باجتماع أمرين معا فيه، ولا يكفى أحد هذين الأمرين وحده، وهذان الأمران هما:

. أن يدل بطبيعته على الطلب بأن يكون موجها إلى المستمع؛ ليطلب منه تنفيذ أمر ما.

. أن يقبل اتصال ياء المخاطبة فى نهايته، أو نون التوكيد، كما فى قول الحق:

﴿ يا مريم اقنتى لربك واسجدى واركعى مع الراكعين﴾

فالكلمات:

(اقنتى، واسجدى، واركعى)

كل منها فعل أمر لاجتماع العلامتين فى كل منها، ومن نماذج نون التوكيد:

(افهمَنَّ، اسمعَنَّ)

---

[1] الآيتان٣، ٤ من سورة الإخلاص.

[2] الآية ٤٣ من سورة آل عمران.

علامات الحرف

عرفنا أن علامته الدلالية عدم استقلاله وحده بأداء معناه، ونضيف علامة وظيفية له، هى استحالة استعماله وحده فى الجملة، أما علامته الشكلية فهى استحالة قبوله أية علامة من علامات الأسماء، أو الأفعال، ولعله اتضح أن جميع علامات الحرف علامات سلبية، وجميعها تتسم بالعدم.

وبعد هذا التطواف بين الأسماء، والأفعال، والحروف، لعله يمكن الآن فهم قول ابن مالك عن علامات كل منها:

بتا فعلت وأتت ويـــا افعلى ونون اقبلن – فعل ينجـــــلى
سواهما الحـرف كـ(هل وفى ولم) فعل مضارع يلى لـــــم كـ يشم
وماضى الأفعال بالتا مِـزْ و سِمْ بالنـــون فعل الأمر إن أمر فهم

تعليل ثلاثية التصنيف

وقبل إنهاء حديثنا هنا عن أصناف الكلمة أضع بين يديك – قارئى العزيز– تعليلا لهذا التصنيف الثلاثى للكلمة العربية، وذلك أنهم اعتمدوا على ثلاثة أسس؛ يعللون بها ذلك التصنيف، نرصدها لك فيما يأتى.

الأساس الوظيفى

الكلمة العربية ثلاثة أصناف فقط؛ لأن وظيفتها فى الكلام إما أن تكون ركنا فى الإسناد، أو أن لا تكون، والأخيرة هى الحرف، وهذا هو الصنف الأول من ثلاثة أصنافها، والتى هى ركن فى الإسناد إما أن تقبل

كونها مسندا، أو مسندا إليه، وذلك هو الصنف الثانى من أصناف الكلمة، وهو الاسم، أو أن تكون مسندا فقط، ولا تقبل أن تكون مسندا إليه، وذلك هو الصنف الثالث من أصنافها، وهو الفعل، ولا رابع فى القسمة العقلية؛ كما يقول المناطقة.

الأساس الدلالى

تكاد كلمة النحاة تتفق على أن أصناف الكلمة العربية ثلاثة:

(اسم، فعل، حرف)

بل إن بعضهم أخذه غرور العلم، فعمم ذلك على اللغات كلها، والكلام كله "عربيا كان، أم عجميا " ، ومن تعليلاتهم التى يستدلون بها على سلامة هذا التصنيف ذلك الاستدلال العقلى لديهم بأن الكلمة لابد أن تدل على معنى؛ بحكم أن ما لا يدل على معنى لا يعد عندهم من قبيل الكلمات، وهذا المعنى الذى تدل عليه الكلمة إما أن يكون فيها، أو فى غيرها، والأخيرة هى الحرف، فى حين الأولى التى تدل على معنى فى نفسها نوعان؛ لأنها إما أن تدل على معنى، دون اقتران ذلك المعنى فى بنيتها بالدلالة على الزمان، فتكون اسما، ولا رابع، وبذلك تنحصر أصناف الكلمة عندهم فى تلك الثلاثية.

الأساس الشكلى

المقصود هنا هو ما سبق رصده فى علامات كل من الاسم، والفعل، والحرف؛ فالكلمة إما أن لا تقبل أيا من تلك العلامات الشكلية،

---

[1] المقتضب ١/١ .

وهذا هو الصنف الأول من ثلاثة أصنافها، وهو الحرف، وإما أن تقبل علامات الفعل، وذلك هو الصنف الثانى من ثلاثة أصنافها، وهو الفعل، وإما أن تقبل علامات الاسم، وذلك هو الصنف الثالث، والأخير من ثلاثة أصنافها، وهو الاسم، ولا رابع أيضا هنا عندهم فى القسمة العقلية، على حد عبارة المناطقة.

نقد ثلاثية التصنيف

وملحوظات هذا البحث على ثلاثية التصنيف فى أساسها الدلالى هنا يمكن إجمالها فيما يلى :[1]

هذا تصنيف عقلى نعم، لكن قد يقبل اللغوى ما يقرره العقل، وقد يرفضه، والحقيقة أن الاستعمال اللغوى يرفض ذلك التصنيف؛ حيث إن لدينا كلمات، تدل على معنى فى غيرها، ولم تصنف على أنها حروف، مثل كثير من الوحدات اللغوية التى تفتقر إلى غيرها فى إتمام الدلالة، ومن ذلك الاسم الموصول؛ حيث يحتاج إلى الصلة، وضمير الغائب؛ حيث يحتاج إلى المرجع، واسم الإشارة؛ حيث يحتاج إلى المشار إليه ... إلخ.

ثم إن لدينا كلمات، تدل على معنى فى نفسها، واقترنت فى بنيتها الدلالة على الزمان، ومع ذلك لم تصنف على أنها(أفعال)، مثل جميع ظروف الزمان، كما أن لدينا كلمات، لا تدل على معنى فى نفسها، وإنما فى غيرها، واقترنت بالزمان، وتصنف على أنها(أفعال)، مثل كان وأخواتها، ولا يقدح فى ذلك قولهم إنها(أفعال عبارة)، أو(ناقصة) فالمهم أنهم[2]

---

[1] ينظر المقرب ٤٦/١.

[2] ينظر شرح الكافية ٢٩٠/٢.

صنفوها(أفعالا)، رغم اعترافهم بعدم دلالتها على معنى فى نفسها ، بل رغم نص كثير منهم على أنها تمحضت للدلالة على الزمان، وأن الحَدث مأخوذ من إضافة الخبر إلى اسمها . [٣]

ثم إن لدينا كلمات، تدل على معنى فى نفسها، ولم تقترن فى بنيتها الدلالة على الزمان، ومع ذلك تأخذ وظيفة الفعل مثل المصادر، والمشتقات العاملة، ثم لدينا كلمات، لم يشر إليها أصلا ذلك التصنيف، ومنها ما سمى(اسم الفعل)

وعلى هذا فإن علة النحاة هنا علة افتراضية، تصورها العقل، مجرد تصور، قد يوصف بأنه خطأ، ولا يمت إلى واقع الاستعمال بصلة، ولذلك يضعها هذا البحث فى إطار العلل الافتراضية المرفوضة.

---

[١] ينظر الكتاب ٤٦/١.

[٢] ينظر شرح المفصل ١٠٢/٧٧،٧/١، شرح الكافية ٢٩٠/٢.

[٣] ينظر شرح الكافية ٢٩٠/٢.

المقدمة الثانية

الإعـراب و البـنـــاء

يمكـن فهـم هـذين المصـطلحين النحـويين، والتفريـق بينهمـا بملاحظة المجموعتين التاليتين من الشواهد:

فـى المجموعـة الأولـى لاحـظ الشـكل فـى آخـر الكلمة(رسـول)فى الشـواهد التالية:

﴿ ... أفكلما جاءكم رسولٌ بما لاتهوى أنفسكم استكبرتم ... ﴾

﴿... الذين قالوا إن الله عهد إلينا ألا نؤمن لرسول حتى يأتينا بقربان... ﴾

﴿... حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا ... ﴾[3]

فالكلمة(رسول)جاءت فى الشاهد الأول، وشكل آخرها ضمة؛ لأنها فاعل، على حين جاءت فى الشاهد الثانى، وشكل آخرها كسرة؛ لأنها بعد حرف الجر، ثم جاءت فى الشاهد الثالث، وشكل آخرها فتحة؛ لأنها مفعول به، وهذا يعنى أن الكلمة(رسول)يتغير شكل آخرها حسب تغير(مركزها)فى جملتها؛ وسبب ذلك التغير هو ما يسميه النحويون(العامل)، ويقصدون به الكلمة التى تؤثر فيما بعدها، فتجعله يستحق فى جملته الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم.

وحين يتغير شكل آخر الكلمة بتغير أثر العامل قبلها يقول النحاة عنها إنها كلمة معربة، ويمكن بشكل مبسط تعريف الإعراب اعتمادا على ماسبق بأنه:

تغير شكل آخر الكلمة بتغير موقعها فى الجملة

وقد عرفه ابن هشام فى قطر الندى بأنه:

" أثر ظاهر أو مقدر، يجلبه العامل فى آخر الكلمة "

---

[1] من الآية ٨٧ سورة البقرة.

[2] من الآية١٨٣ سورة آل عمران.

[3] من الآية ٣٤ سورة غافر.

[4] ينظر قطر الندى ص ٨٧.

والمعرب من قبله فى عبارة سيبويه "ما يدخله ضرب من هذه الأربعة (يقصد أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، والجزم) لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ".

فى المجموعة الأخرى لاحظ الشكل فى آخر الكلمة(هؤلاء)فى الشواهد التالية:

﴿... قالوا ربنا هؤلاء شركاؤنا ... ﴾

﴿... وجئنا بك على هؤلاء شهيدا ...﴾

﴿... إن هؤلاء يحبون العاجلة ...﴾

فالكلمة(هؤلاء)جاء شكل آخرها مكسورا فى الشواهد الثلاثة، ولم يتغير ذلك الكسر تحت همزتها الأخيرة، رغم تغير(مركز)تلك الكلمة فى جملتها، ورغم تغير وظيفتها؛ فهى فى الشاهد الأول تستحق الرفع؛ لأنها مبتدأ، وهى فى الشاهد الثانى تستحق الجر؛ لأنها بعد حرف الجر(على)، وأخيرا فى الشاهد الثالث تستحق النصب؛ لأنها اسم(إن)فقد تغير العامل المؤثر فيها قبلها، ومع ذلك ثبت شكل آخرها فى الشواهد السابقة، وحين يثبت شكل آخر الكلمة، مهما تغير أثر العامل قبلها، يقول النحاة عنها إنها كلمة مبنية، ويمكن بشكل مبسط تعريف البناء اعتمادا على ما سبق بأنه:

ثبوت شكل آخر الكلمة مهما تغير موقعها فى الجملة

---

[١] كتاب سيبويه ١ /١٣.

[٢] من الآية ٨٦ سورة النحل.

[٣] من الآية ٤١ سورةالنساء .

[٤] من الآية ٢١ سورة الإنسان .

وقد عرفه ابن هشام فى قطر الندى بأنه:

" لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها"

ولعله يصير ممكنا الآن فهم قول ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبنى لشبه من الحروف مدن

بناء الأسماء

واضح مما سبق أن سبب بناء الاسم، كما قال جمهور النحاة هو شبهه بالحرف، ثم يفصل ابن مالك ذلك الشبه بين الاسم المبنى وبناء الحرف فى أربعة أنواع ، فيقول: [٣]

كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا والمعنوى فى(متى)وفى(هنا)

وكنيابة عـــــــن الفعل بلا تأثر وكافتقـــــــار أُصِّلا

---

[١] ينظر قطر الندى ٨٧.

[٢] وهو واحد من أربعة آراء واردة عن النحويين؛ ثانيها شبه الاسم بالفعل المبنى؛ كما فى بناء(نزال، شتان)، وثالثها رأى ابن الحاجب الإسنوى بأن بناء الاسم يحدث بسبب عدم دخوله فى تركيب، ورابعها أن بناء الاسم يحدث عندما يجتمع فيه أكثر من علتين من علل المنع من الصرف؛ فالعلتان تمنعان تنوينه، وثلاث العلل يمنعن إعرابه؛ كما فى بناء(حذام، قطام)؛ ففى كل منها اجتمع التأنيث، والعدل، والعلمية. ينظر منحة الجليل ٢٩/١.

[٣] وإن عندنا لثلاثة أنواع أخرى من أنواع الشبه بين الاسم المبنى والحرف؛ إجمالها(الشبه الإهمالى، والشبه اللفظى، والشبه الجمودى)؛ فالإهمالى يشبه فيه الاسم الحرف المهمل فى كونه مهملا؛ أى لا يؤثر، ولا يتأثر، ومن نماذجه أوائل السور، ولذلك هى مبنية، واللفظى يشبه فيه الاسم واحدا من حروف المعانى، ومن نماذجه(حاشا)الاسمية؛ فهى تشبه(حاشا)الحرفية فى لفظها، ولذلك تبنى، والجمودى يشبه فيه الاسم الحرف فى جموده، ينظر منحة الجليل ٣٤/١.

فأنواع الشبه التى يرصدها النحويون بين الاسم المبنى، والحرف أربعة أنواع على النحو التالى.

الشبه الوضعى

الحرف عادة يتكون فى(أصل الوضع)عند النحويين إما من صوت واحد، مثل:

(باء الجر، وواو العطف، ولام التعليل ... إلخ).

وإما من صوتين، مثل:

(عن الجارة)،

(إن الشرطية)،

(هل الاستفهامية)

أما تكوين(حروف المعانى)من أكثر من صوتين فخروج على ما يسمونه(أصل الوضع)فى تكوين تلك الحروف.

وذلك(الوضع)على صوت، أو صوتين هو الغالب[1] عند النحويين فى الحروف، وهم يرون(الوضع)على صوت، أو صوتين هو(الأصل) فى

---

[1] هذا الحكم بأنه الغالب مردود من ناحيتين على الأقل: أولاهما أنه لايصح علميا اللجوء إلى معايير غير محددة، ولا يمكن ضبطها. وإلا فما الفرق بين الغالب، والكثير، والمتلئب... إلخ، والناحية الأخرى أن تلك المعايير ينبغى فيها علميا الاعتماد على دراسة إحصائية، تحدد النسب المئوية بالضبط، وإلا فلا.

[2] اللجوء إلى معيار(الأصل والفرع)فيه كلام، ولنا عليه ردود، رصدناها فى أكثر من موضع، ومما يمكن الرجوع إليه فى ذلك رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى)فى مبحث، عنوانه الأصل والفرع ص ٤٦٣، وما بعدها.

تكوين الحرف، أما الأسماء فـ(الأصل)فيها عندهم أن تتكون من ثلاثة أصوات، فأكثر.

وعليه فإن جميع الأسماء التى جاءت على غير ذلك(الأصل) عندهم بأن تتكون من صوت، أو صوتين؛ فإنها حينئذ تشبه الحرف، ولذلك تبنى ، ووجه الشبه بين الاسم والحرف إذن هو الشبه فى(الوضع)، أو الشبه الوضعى، ومن الأسماء المبنية؛ بسبب الشبه الوضعى مع الحروف معظم الضمائر، وبعض أسماء الشرط، والاستفهام، والموصول، والظرف، ومما جاء من تلك الأسماء فى البيت الأول من بيتى ابن مالك السابق ذكرهما تاء الفاعل، و(نا)المفعولين فى قوله:

(جئتنا)

وهما اللذان قال عنهما إنهما:

(اسما جئتنا)

الشبه المعنوى

يفرق النحويون بين الحرف لغويا، والحرف اصطلاحيا، بأن الحرف لغويا هو من(حروف المبانى)، أى مما تتكون منه بنية الكلمة، وتلك هى أصوات الألفبائية، أو الأبجدية، أو أيا كان الترتيب، فى حين

---

[1] وهنا لابد من سؤال، يطرح نفسه؛ الشبه بين الاسم والحرف أنتج عندهم بناء الحرف، والسؤال لماذا لم يحدث العكس؛ أى ذلك التشابه بينهما لماذا لم ينتج إعراب الحرف ؟ تساؤل يأخذنا إلى نقطة بحث صالحة للدراسة عند تعميمها فى القاعدة النحوية؛ هى(أثر وجود المقتضى وعدم انتفاء المانع فى تكوين القاعدة النحوية)دراسة استقراء، وتحليل، ونقد، ينظر فى ذلك منحة الجليل ٣١/١.

الحرف اصطلاحا هو القسيم الثالث من أقسام الكلمة مع الاسم والفعل، يعدونه من(حروف المعانى)، وهو أداة، تسهم فى بناء الجملة.

و(حروف المعانى)هى صدد الحديث هنا؛ حيث أعطاها النحويون تلك التسمية لذهابهم إلى أن أداء المعانى، والربط بين الكلمات هو وظيفة تلك الحروف، وهو اختصاصها، وعليه فإذا جاء بعض الأسماء مؤديا تلك الوظيفة، وذلك الاختصاص فإن ذلك شبه بين تلك المجموعة من الأسماء والحرف من حروف المعانى، وهو شبه معنوى، وقالوا إن الاسم حينئذ فى ذلك الشبه المعنوى نوعان:

. فإما أن يشبه حرفا موجودا بالفعل مثل أسماء الاستفهام:

(متى، وأين، وكيف)

فجميعها تشبه همزة الاستفهام، وتشبه(هل)، وهما حرفان، والشبه بينهما فى معنى الاستفهام؛ ولذلك تبنى تلك الأسماء.

ـ وإما أن يشبه حرفا كان ينبغى وجوده، لكن اللغة لم تستعمل ذلك الحرف لأداء ذلك المعنى، وعليه فإن بعض الأسماء فى العربية مبنية لشبهها بحرف غير موجود فى واقع اللغة، وإنما هو موجود فى عقل النحوى ، ويمثلون لذلك النوع من الأسماء بأسماء الإشارة؛ حيث إن الإشارة(معنى)كان ينبغى أداؤه بحرف، وكان يتوقع أن يكون اسمه(حرف

---

[1] لعلك تلحظ معى – قارنى العزيز – تلك الهوة السحيقة من الافتراض التى تلجأ إليها تلك الطريقة من التفكير.

[2] وللفارسى تفسير آخر فى بناء اسم الإشارة، يعيدنا من الافتراض إلى الواقع؛ حيث يذهب إلى بناء اسم الإشارة بسبب شبهه فى المعنى مع(أل)العهدية؛ ينظر فى ذلك منحة الجليل ٣٢/١.

الإشارة)، لكن اللغة لم تستعمل ذلك الحرف، فلما جاءت مجموعة من الأسماء تؤدى معنى الإشارة، قال النحويون إن تلك الأسماء تبنى لشبهها معنويا بذلك الحرف الذى لم يوجد.

الشبه الاستعمالى

يقصدون هنا مجموعة من الكلمات، هى ما يصطلحون عليها بأنها(أسماء الأفعال)؛ حيث يعللون بناء تلك المجموعة من الكلمات بالتشابه فى الاستعمال بينها وبين الحرف، ووجه الشبه أنها تعمل فيما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها، وهذا هو ما قال عنه ابن مالك إنه النيابة عن الفعل فى عدم التأثر بما قبلها ، ومن نماذج ذلك: [٢]

(صه، هلم، هيهات ... إلخ)

من ذلك ما ورد فى قول جرير(على نغم الطويل):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالْعَقِيقِ نُواصِلُهْ

---

[١] لعلك تذكر أن البناء فى أسماء الأفعال مسألة خلاف؛ فغير متفق بين النحويين على أنها مبنية، وإنما يراها بعضهم معربة، ومن أولئك النحاة المازنى.

[٢] فكرة النيابة فى نحو العربية فكرة فيها كلام، وهى جزء من قالتهم(الأصل والفرع)، التى سبقت إشارتنا إليها منذ قليل، ومن أجزاء فكرة الأصل والفرع أيضا ما يسمونه الحمل على المعنى، والحمل على التوهم، والحمل على اللفظ، والحمل على الموضع، وأحيانا الإجراء.

والتحليل المشهور آنئذ أن توجه رفع(العقيق)فاعلا لاسم الفعل(هيهات)، وهو رأى جمهور النحويين ، وعلى رأسهم الأخفش . [1] [2]

لكن يبقى فى(اسم الفعل)أنه عند قصد لفظه، دون دلالته يأخذ الوظيفة النحوية(حسب موقعه)؛ فهو يستحق الرفع؛ لأنه نائب فاعل فى قول زهير(على نغم الكامل):

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت(نزالِ)ولج فى الذعر

وكذلك فى قول زيد الخيل(على نغم الوافر):

وقد علمت سلامة أن سيفى كريه كلما دعيت(نزالِ)

وهو فى قول جريبة الفقعسى(على نغم المتقارب)

عرضنا(نزالِ)فلم ينزلوا وكانت(نزالِ)عليهم أطم

يستحق النصب فى الصدر؛ لأنه مفعول به، ويستحق الرفع فى العجز؛ لأنه اسم(كان).

يقول ابن مالك:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو(صه)و(هل)

وما يرى كالفعل معنى وانخزل عن شرطه اسم نحو(صه)و(هل)

الشبه الافتقارى

---

[1] وبجواره رأيان آخران فى التحليل النحوى عندهم؛ فسيبويه يرفع(العقبق)فاعلا، يسد مسد الخبر للمبتدأ(هيهات)، والمازنى يرفع(العقيق)فاعلا لفعل محذوف، وذلك الفعل ينصب(هيهات)مفعولا مطلقا؛ ينظر فى ذلك منحة الجليل ١/ ٣٥.

[2] ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٣.

يقصدون هنا الأسماء الموصولة؛ حيث إن تلك المجموعة من الأسماء تفتقر دائما بعدها إلى جملة، يسميها النحويون(صلة الموصول)، وافتقار الاسم الموصول إلى جملة الصلة بعده دائم، وذلك وجه من الشبه بين الاسم الموصول والحرف؛ حيث إن الحرف أيضا مفتقر دائما إلى كلمة أخرى قبله، أو بعده، كما سبق، وعليه فإن النحويين يعللون بناء الاسم الموصول بشبهه بالحرف شبها افتقاريا، وهذا ما تحدث عنه ابن مالك فى قوله:

... ... وكافتقار أصلا

عن البناء

سبق أن البناء ثبوت شكل آخر الكلمة مهما تغير موقعها فى الكلام، وهو "ما يبنى عليه الحرف بناء، لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف " .

وكما أن للإعراب أنواعا أربعة، فكذلك للبناء أيضا أنواعا أربعة؛ هى البناء على الضم، والبناء على الفتح، والبناء على الكسر، والبناء على السكون؛ فالضم، والفتح، والكسر، دون ذكر التاء المربوطة فى آخر كل منها تعد أنواع بناء، وعلامات بناء أيضا، لكن مع ذكر التاء المربوطة

---

[١] كتاب سيبويه ١/١٤ .

[٢] الحديث هنا عن البناء الصيغى؛ أى البناء الذى يحدث بسبب فى صيغة الكلمة، ولا حديث هنا عن النوع الآخر للبناء، وهو(البناء)الوظيفى)؛ أى ذلك الذى يحدث فى الكلمة بسبب وظيفتها النحوية فى التركيب؛ مثل بناء اسم(لا)التبرئة، ومثل بناء المنادى المفرد، وبناء المنادى النكرة المقصودة.

آخر كل منها تعد . كما علمت . علامات إعراب، وللبناء علامات هى الضم، والفتح، والكسر، والسكون.

والبناء موجود فى جميع أنواع الكلمة:(الأسماء، والأفعال، والحروف)، وهو عند النحاة(أصل)فى الأفعال، فرع فى الأسماء ؛ ولذلك نجدهم فى مطولاتهم يقدمون أسبابهم فى بناء الاسم؛ بحكم أن البناء فيه خروج على(الأصل)؛ فيحتاج بذلك إلى تعليل، ومن أصولهم:

(الأمر إذا جاء على غير بابه فلابد من السؤال عن علته)

فى حين لا يقدمون مثل تلك الأسباب فى بناء الفعل؛ بحكم أصلهم:

(الأمر إذا جاء على بابه فلا سؤال عن علته)

وفيما يلى رصد البناء فى كل نوع من أنواع الكلمة، وتحديد علامات البناء فى كل منهما، ولعلك تلحظ أن نوع البناء، وعلامته يتحدد حسب النطق الصحيح للحرف الأخير من الكلمة المبنية؛ فهى مبنية على ما تنطق به.

ولعل مما يجدر ذكره أن حديثنا منصب هنا على(البناء الصيغى)فقط، بمعنى البناء الملازم للصيغة، ولا نتطرق هنا بالحديث عن(البناء الوظيفى)، بمعنى البناء الذى تجلبه الوظيفة النحوية إلى الكلمة، كما فى بناء المنادى المفرد، أو النكرة المقصودة، وكما فى بناء

---

[1] لنا فى(قضية الأصل والفرع)عند النحاة رأى ينقضها رأسا على عقب، ويخلص هذا الرأى إلى إنكار تلك القضية أساسا، بعد تفنيد علل النحاة فيها، واحدة تلو الأخرى، ذلك كله عقدت له مبحثا يخصه، و يمكن قراءته فى رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى)٤٦٣ . ٤٨٣.

اسم(لا)المفرد؛ فذلك النوع من البناء يتم دراسته فى أبوابه المشار إليها، على ما هو آت فى موضعه.

بناء الحروف

جميع الحروف مبنية، وكل حرف منهما مبنى على ما ننطقه به من حركة، أو سكون، ومن نماذج ذلك ما يلى:

- فمن حرف الجر المبنى على سكون المد(فى، إلى، على).
- وحرف النفى المبنى على سكون المد(ما).
- وحرف النفى المبنى على سكون الوقف(لم).
- وحرف النهى المبنى على سكون المد(لا).
- وحرف النصب المبنى على سكون المد(حتى).
- ومن النواصب المبنية على سكون الوقف(أن، لن، كى).
- ومن الجار المبنى على سكون الوقف(من، عن).
- وحرف الاستفهام المبنى على سكون الوقف(هل).
- ومن حروف الشرط المبنية على سكون الوقف(إن، لو).
- وحرف الاستفهام المبنى على الفتح الهمزة .
- ومن حروف العطف المبنية على الفتح(الواو، الفاء، ثم).
- ومن حروف الجر المبنية على الكسر(الباء، اللام).
- ومن حروف النسخ المبنية على الفتح(إنَّ، أنَّ، كأن، لكن، ليت، لعل).

يقول ابن مالك:

وكل حرف مستحـــــق للبنا والأصل فى المبـــنى أن يسكنا
ومنه ذو فتح و ذو كسر وضم كـ(أين، أمس، حيث، والساكن كم)

بناء الأفعال

الفعل الماضى مبنى دائما، وكذلك الفعل الأمر، أما الفعل المضارع فمبنى فى حالين، ذلك هو الإجمال، أما التفصيل، والتلخيص فيمكن رصده فيما يلى.

الفعل الماضى

يبنى الفعل الماضى على الضم، وعلى الفتح، وعلى السكون، وتفصيل ذلك فيما يلى.

بناء الماضى على الضم

يحدث ذلك فى حال واحدة هى حالة اتصاله بواو الجماعة، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ...[1]﴾

فالفعل(كفر)مبنى على الضم؛ بسبب اتصال آخره بواو الجماعة.

بناء الماضى على الفتح

يحدث ذلك فى أربع حالات:

. إذا اتصلت بآخره تاء التانيث الساكنة، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿...فكذبوه فأخذتهم الرجفة... ﴾ [2]

---

١ من الآية ١ سورة البينة.

٢ من الآية ٣٧ سورة العنكبوت.

فالفعل(أخذ)مبنى على الفتح؛ بسبب اتصال آخره بتاء التأنيث.

. إذا اتصل بآخره ألف الاثنين، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها... ﴾ [1]

فالأفعال(انطلق، أتى، استطعم) كل منها مبنى على الفتح؛ بسبب اتصال آخره بألف الاثنين.

. إذا اتصل بآخره ضمير من ضمائر النصب، ومن ذلك قول الحق:

﴿... والله أمرنا بها ... ﴾ [2]

﴿... كلا لما يقض ما أمره ...﴾ [3]

﴿...فأتوهن من حيث أمركم الله ... ﴾ [4]

فالفعل(أَمَرَ)مبنى على الفتح؛ بسبب اتصال آخره بضمير النصب.

. إذا لم يتصل بآخر الماضى ضمير، ولا حرف، ومن ذلك قول الحق:

﴿... قد سمع الله قول التى تجادلك ...﴾ [5]

فالفعل(سمع)مبنى على الفتح؛ بسبب عدم اتصال آخره بضمير، أو بحرف.

بناء الماضى على السكون

يحدث ذلك فى حالة واحدة هى اتصاله بضمير رفع متحرك، وذلك

---

[1] من الآية ٧٧ سورة الكهف.

[2] من الآية ٢٨ سورة الأعراف.

[3] من الآية ٢٣ سورة عبس .

[4] من الآية ٢٢٢ سورة البقرة.

[5] من الآية ١٤ سورة المجادلة.

ثلاثة ضمائر(تاء الفاعل، نا الفاعلين، نون النسوة)، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... وإذ أخذنا منكم ميثاقكم ... [1]﴾

﴿ ... وأخـــــــذن منكم ميثاقا غليظا ... [2]﴾

﴿... إن كنت قلتـــــــــه فقد علمته ... ﴾

﴿ ... أ أنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين ... ﴾ [4]

ففعل الأخذ فى الآيتين الأولى، والثانية، وكذلك فعل القول فى الآيتين الثالثة، والرابعة مبنى على السكون؛ بسبب اتصال آخره بضمير الرفع المتحرك، (نا)الفاعلين، ونون النسوة مع فعل الأخذ، وتاء الفاعل مع فعل القول.

الفعل الأمر

يبنى الفعل الأمر على حذف النون، وعلى حذف العلة، وعلى السكون، وعلى الفتح، وتفصيل ذلك فيما يأتى.

بناء الأمر على حذف النون

يحدث ذلك إذا اتصل الفعل الأمر بواو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو

---

[1] من الآية ٦٣ سورة البقرة.

[2] من الآية ٢١ سورة النساء.

[3] من الآية ١١٧ سورة المائدة

[4] من الآية ١١٦ سورة المائدة.

ياء المخاطبة، وتلك الحالات هى التى يسمى الفعل الأمر فيها شبيها بالأفعال الخمسة؛ فهو يشبهها فى الاتصال بتلك الضمائر، وفى العلامة، لكنه يخالفها فى أنه أمر، وفى أنه مبنى على الراجح، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... فقولا له قولا لينا...﴾ [1]

﴿... وقولوا للناس حسنا...﴾ [2]

﴿...فقولى إنى نذرت للرحمن صوما...﴾

ففعل القول فى كل منها مبنى على حذف النون، نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه شبيه بالأفعال الخمسة.

بناء الأمر على حذف العلة

يحدث ذلك عندما يكون المضارع معتل الآخر، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... وألق ما فى يمينك ...﴾ [4]

﴿ ... ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ... ﴾ [5]

وما جاء فى الحديث:

(ارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس)

---

[1] من الآية ٤٤ سورة طه.

[2] من الآية٨٣ سورة البقرة.

[3] من الآية٢٦ سورة النجم.

[4] من الآية ٦٩ سورة طه.

[5] من الآية ١٢٥ سورة النحل.

ففعل الأمر فى كل منها مبنى على حذف العلة؛ نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

لكن لغة الشعر تحكم فى تناغم الموسيقا بذكر العلة؛ كما فى قول عنترة(على نغم الوافر):

إذا كشفَ الزَّمانُ لك القِناعا / ومَدَّ إليْكَ صَرْفُ الدَّهر باعا

فلا تخشَ المنيةَ والتقيها / ودافع ما استطعتَ لها دفاعا

بناء الأمر على الفتح

يحدث ذلك عندما يكون الأمر صحيح الآخر، وباشرته نون التوكيد، ومن شواهد ذلك ما جاء فى الحديث:

(... فأنزلن سكينة علينا...)

فالفعل المذكور مبنى على الفتح؛ بسبب مباشرته نون التوكيد.

بناء الأمر على السكون

يحدث ذلك للأمر الصحيح الآخر فى حالين:

. إذا أسند إلى نون النسوة، ومن شواهد ذلك:

﴿ ... وقلن قولا معروفا ... ﴾ [1]

ففعل القول أمر مبنى على سكون الوقف؛ بسبب إسناده إلى نون النسوة.

. إذا لم يسند إلى ضمائر، كما فى قول الحق:

﴿... قم فأنذر﴾

---

[1] من الآية ٣٢ سورة الأحزاب.

فالأمران(قم)، و(أنذر) كل منهما مبنى على سكون الوقف؛ بسبب عدم إسناده إلى ضمائر.

الفعل المضارع

الفعل المضارع معرب عند النحويين إلا فى حالين، يكون فيهما مبنيا.

. الحال الأولى يكون فيها مبنيا على السكون، وذلك يحدث إذا أسند إلى نون النسوة[1] كما فى قول الحق:

﴿ ... ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ... ﴾[2]

فكل من الفعلين:

(يضرب، يخفى)

مضارع مبنى على السكون، بسبب إسناده إلى نون النسوة.

. الحال الأخرى يكون فيها مبنيا على الفتح، وذلك يحدث إذا باشرت آخره نون التوكيد، خفيفة كانت أم ثقيلة، ومن شواهد ذلك فى النون الخفيفة قول الحق:

﴿ لنسفعن بالناصية ﴾[3]

وقول طرفة(على نغم الطويل):

كقنطرة الرُّوميِّ أقسمَ ربها / لتكتنفنْ حتى تُشادَ بقرمد

---

[1] هو معرب مع نون النسوة عند كل من السهيلى، وابن درستويه، وابن طلحة، كل ما فى المسألة عندهم كون(إعرابه)آنئذ عندهم مقدرا، منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيرورة النون كالجزء منه؛ ينظر فى ذلك شرح الإيضاح لابن عصفور .

[2] من الآية ٣١ سورة النور.

[3] من الآية ١٥ سورة العلق.

فالفعل(نسفع)مضارع مبنى على الفتح؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد الخفيفة.

وفى النون الثقيلة ما جاء فى قول الحق:

﴿... ليجمعنكم إلى يوم القيامة ...[1] ﴾

فالفعل(يجمع)مضارع مبنى على الفتح؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

يقول ابن مالك:

وفعل أمر ومضى بنـــيا وأعربوا مضـــارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كـ(يَرُعْنَ مَن فُتِن)

أصناف الإعراب

للإعراب أنواع أربعة، يحددها سيبويه بأنها " الرفع، والجر، والنصب، والجزم لحروف الإعراب " وتلك الأنواع الأربعة نرصدها فيما يلى:

الصنف الأول الرفع

يوجد فى الأسماء المعربة، وفى الفعل المضارع المعرب، وذلك يحدث إذا جاء أى منهما فى وظيفة نحوية من الوظائف المستخدمة الرفع، وتلك الوظائف هى:

الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره،

---

[1] من الآية ٨٧ سورة النساء.

[2] كتاب سيبويه ١٣/١.

واسم(كان)، وخبر(إن)، وكل تابع لهذه الوظائف.

وكذلك الفعل المضارع المعرب، عندما يتجرد من الناصب والجازم

ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... محمد رسول الله ... ﴾ [1]

(محمد)مبتدأ مرفوع، و(رسول)خبر المبتدأ مرفوع، وكذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ قل جاء الحق وزهق الباطل ﴾ [2]

فكل من:

(الحق، الباطل)

فاعل مرفوع، وكذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار ﴾ [3]

فكل من:

(يخلق، يشاء، يختار)

مضارع مرفوع.

ومنه فى الشعر ما ورد فى قول جبران(على نغم الوافر) [4]

---

[1] من الآية ٢٩ سورة الفتح.

[2] من الآية ٨١ سورة الإسراء.

[3] من الآية ٦٨ سورة القصص.

[4] يقول فى بقية القصيدة:

سمعت بأذن قلبى صوت عتب		له رقراق دمـــــــع مســـــتهل
تقول لأهلها الفصحـى أعــدل		لربكم اغترابـــــى بيـــن أهلى
ألست أنا التى بدمـــى وروحـى		غــذت منهم وأنمـــت كل طفل

تقول لأهلها الفصحى أ عدل لربكمو اغترابى بين أهلى

أنا العربيـــة المشهـود فضلى		أأغـدوا اليوم والمغمـور فضلى
إذا ما القـــوم باللغة استخـفوا		فضاعت ما مصير القوم قل لى
وما دعـــوى اتحـــاد فى بلاد		وما دعـــوى ذمـــــار مستقل
فساد القول فيه دليـل عجـز		فهـل معه يكـــون صلاح فعل
بنيات الحـــمى أنتن نســـلى		فإن تتكرنـــــنى أتكن نســـلى
ويا فتيـــانه إن إخـــطأتنى		مبـــــرتكم فـــإن الثكل ثكلى
يحاربنى الأولى جحـدوا جميلى		ولم تردعهمو حـــرمات أصلى
وفى القرآن إعجـــاز تجـــلت		حـــــلاى بنـــوره أسنى تجل
وللعلماء والأدبـــــاء فيـــما		نأت غايـــــاته مهدت سبـــلى
إذا مـا كان فى كلمـى صعاب		فلا تأخـــــذ كثيـــرى بالأقل
وهل لغة قديما أو حـــديـــثا		تعد بوفرة الحســـــنات مثـــلى
فيا أم اللغات عـــداك مـــنا		عقوق مســـاءة وعقوق جـــهل
لك العود الحميد فأنت شـــمس		ولم يحجب شعاعـــك غـير ظل
دعوت فهب مـن شتى النواحى		ميامـيـــــن أولو حـــزم ونبل
برای فيـــك يكفـــل أن تردى		مكرمة إلى أســـمى محـــــل
ينـــــور شـــعرهم فى كل واد		ويزهر نثـــرهم فى كل حـــــقل
وطه فى طليعة مـــن أجـــابوا		يهيىء نهضـــة فى المســـتهل
بموفـــــوريه من أدب وفـــــن		ومذخـــــوريه من عقـــل ونقل
يفيض كما يفيض النيل خـصبا		ويحيى الحـرث فى حـزن وسهل
ويبعث فى شباب العصر روحـا		هـــو الروح الذى يبـــنى ويعلى
إذا ما حـــاول الفرسان جـــلى		وخـــــلف شـــقه دون المصلى
فكيف به إذا ما شـــن حـــربا		على بـــدع الضلول أو المـضل

الصنف الثانى النصب

يوجد فى الأسماء المعربة، وفى الفعل المضارع، وذلك يحدث إذا جاء أى منهما فى وظيفة نحوية من الوظائف النحوية المستحقة النصب، وتلك الوظائف هى:

المفعول، واسم(إن)، وخبر(كان)

والحال، والمنادى، وبعض التميز، وبعض المستثنى،

وبعض الظرف، وكل تابع لهذه الوظائف، وكذلك الفعل المضارع المعرب عندما يأتى بعد واحد من الحروف التى تنصب المضارع، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... إن الله كان غفورا رحيما ... ﴾ [1]

لفظ الجلالة(الله)اسم(إن)منصوب، و(غفورا)خبر كان منصوب، و(رحيما) نعت منصوب، وفى الآية:

﴿ ... فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ... ﴾

(تفعلوا)مضارع منصوب بعد(لن).

النوع الثالث الجر

يوجد فى الأسماء المعربة فقط، و" ليس فى الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس فى الأسماء جزم، لأن المجرور داخل فى المضاف

---

[1] من الآيات ٢٣، ١٠٦ ، ١٢٩ سورة النساء ، ٢٤ سورة الأحزاب.

[2] من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

إليه، معاقب للتنوين، وليس ذلك فى هذه الأفعال " ، وكذلك فإن " الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء، وليس للأسماء فى الجزم نصيب، كما أنه ليس للفعل فى الجر نصيب " ، وعليه فإن " إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب؛ على الرفع، والنصب، والجر" ، والجر يحدث إذا جاء أى منْ الأسماء بعد أحد حروف الجر، أو فى وظيفة المضاف إليه، أو جاء تابعا لأى من الموقعين السابقين، ومن شواهد ذلك الكلمة(الحق)فى قول الحق:

﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ... ﴾

﴿ هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ... ﴾

﴿... ثم ردوا إلى اللهِ مـــــــــــولاهُم الحقِّ ... ﴾

فهى فى الأولى مجرور بالحرف، وفى الثانية مضاف إليه مجرور، وفى الثالثة صفة مجرورة.

يقول ابن مالك عن الاسم المعرب:

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شَبَهِ الحرف كـ أرض وسما

النوع الرابع الجزم

يوجد فى الفعل المضارع فقط، " وليس فى الأسماء جزم لتمكنها، وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب

---

[١] كتاب سيبويه ٣/١.

[٢] السابق ٥/١.

[٣] المقتضب ١/١ .

[٤] من الآية ٢٧ سورة الفتح.

[٥] من الآية ٢٨ سورة الفتح.

[٦] من الآية ٦٢ سورة الأنعام.

الحركة " ، والجزم يحدث إذا جاء الفعلُ المضارع بعد أحد أسباب الجزم، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ... ﴾

فكل من:

(يتق، يجعل، يرزق)

مضارع مجزوم.

يقول ابن مالك عن أنواع الإعراب:

والرفع والنصب اجـعلن إعرابا لاسم وفعل نحو:(لن أهـابا)

والاسم قد خُصِّص بالجر، كما قد خُصِّص الفعلُ بأن ينجزما

فالاسم والفعل يدخل فيهما من أنواع الإعراب الرفع والنصب، أما الجر فيدخل الأسماء فقط، فى حين الجزم يدخل الفعل فقط، و:

(لا جزم فى الأسماء، كما أنه لا جر فى الأفعال)

وفى ذلك يقول سيبويه:

" ليس فى الأسماء جزم لتمكنها، وللحاق التنوين

فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة "

ويقول أيضا:

" ليس فى الأفعال المضارعة جر،

كما أنه ليس فى الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل فى

المضاف إليه؛ معاقب للتنوين، و ليس ذلك فى هذه الأفعال " .

---

[1] الكتاب ٣/١ .

[2] من الآيتين ٢،٣ سورة الطلاق.

[3] الكتاب ٣/١ .

علامات الإعراب

يصنف النحاة علامات الإعراب صنفين؛ أحدهما يقولون إنه العلامات الأصلية للإعراب، والآخر يقولون إنه العلامات الفرعية للإعراب، وهذه نقطة مشهورة فى نحو العربية إلى حد بعيد، لدرجة شيوعها بين صبية المتعلمين، وفيما يلى رصد لجميع علامات الإعراب؛ أصليها وفرعيها ، حسب تصنيف النحاة، كيف[٢] يتم استخدامها ؟ ومتى؟

أولاً العلامات الأصلية للإعراب

(الإعراب الأصلى)

علامات أربع، كل منها تخص واحدا من أنواع الإعراب الأربعة، وكل علامة منها تكون ظاهرة مع الكلمة الصحيحة الآخر، وتكون مقدرة مع الكلمة المعتلة الآخر، أما أنواع الكلمات التى تستخدم فيها . دون غيرها . تلك العلامات الأصلية فهى الاسم المفرد مذكرا، أو مؤنثا، وجمع التكسير، وما جمع بالألف والتاء، وذلك على النحو التالى:

أ) الضمة علامةً الرفع، من شواهد ذلك فى الاسم قول الحق:

---

[١] السابق فى الموضع ذاته .

[٢] لنا على هذا التصنيف وجهة نظر، فصلناها فى رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى)ص٥٩، خلاصتها أن كل علامة من علامات الإعراب عموما هى أصل فى بابها، ولايصح لدينا الذهاب إلى أن علامة تنوب عن غيرها، ولمن أراد الاستزادة أن يعود إلى المصدر المذكور.

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾[1]

(الحمد)مبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع ضمة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه اسم مفرد صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة، ومن شواهد استعمال الضمة علامة للرفع فى الفعل المضارع قول الحق:

﴿ ... وربك يخلق ما يشاء ويختار ... ﴾

فكل من:

(يخلق، يشاء، يختار)

هو مضارع مرفوع، وعلامة الرفع ضمة ظاهرة، فوق آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة.

وتستعمل الضمة علامةً للرفع فى الاسم المفرد، وجمع التكسير، والمجموع بألف وتاء، والفعل المضارع من غير الأفعال الخمسة.

ب) الفتحة علامةً للنصب، ومن شواهد ذلك فى الاسم قول الحق:

﴿ ... إن الله كان غفورا رحيما﴾[2]

(غفورا)خبر كان منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره، لأنه اسم مفرد صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.

ومن شواهد استعمال الفتحة علامة للنصب فى الفعل المضارع قول المعصوم – صلوات الله وسلامه عليه –

(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)[3]

---

[1] الآية الثانية من سورة الفاتحة.

[2] من الآية ٦٨ سورة القصص.

[3] من الآيات ١٢٩،١٠٦،٢٣، سورة النساء، ٢٤سورة الأحزاب.

(يتقنه)مضارع منصوب بعد(أن)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة.

وتستعمل الفتحة علامةً للنصب فى الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع من غير الأفعال الخمسة.

ج) الكسرة علامةً للجر، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾

(الناس)اسم مجرور بحرف الجر، وعلامة الجر كسرة ظاهرة تحت آخره؛ لأنه اسم صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.

وتستعمل الكسرة علامة للجر فى المفرد، وجمع التكسير، والمجموع بالألف والتاء.

د) السكون علامةً للجزم، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... ومن يتق الله يجعل له مخرجا ... ﴾

(يجعل)مضارع مجزوم فى جواب الشرط، وعلامة الجزم سكون؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة.

ويستخدم السكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر.

يقول ابن مالك عن العلامات(الأصلية)للإعراب:

فارفعْ بضمٍّ وانصبِن فتحا وجُر كسرا كـ(ذكر الله عبْدَهُ يَسُر)

واجزمْ بتسكينٍ وغير ما ذكر ينوب نحو(جا أخو بنى نمر)

ثانيا العلامات الفرعية للإعراب

---

[1] من الآية ٩٧ سورة آل عمران.

[2] من الآية ٢ سورة الطلاق.

(الإعراب الفرعى)

مجموعة من علامات الإعراب، ليست هى العلامات الأربع السابقة الذكر، وإنما هى علامات أخرى، كما لا تستخدم فى الأنواع السابقة الذكر من الكلمات، وهى:

الاسم المفرد، وجمع التكسير، وما جمع بالألف، والتاء رفعا، وجرا، وإنما تستخدم العلامات الفرعية فى أنواع سبعة من الكلمات هى على الترتيب:

المثنى ، وجمع المذكر السالم،

وما جمع بالألف والتاء نصبا،

والأسماء الستة ، والممنوع من الصرف،

والأفعال الخمسة ، والمضارع المعتل الآخر

وفيما يلى ندرس كل نوع من هذه الأنواع؛ لرصد علامات الإعراب فى كل منها، وإدراك كون تلك العلامات مختلفة عن العلامات التى سبق ذكرها تحت العنوان(العلامات الأصلية للإعراب)، أو قل(الإعراب الأصلى)، ولعل هذا الاختلاف هو ما جعل النحويين – رحمهم الله – يدرسونها تحت نقيض العنوان السابق، وهو قولهم(العلامات الفرعية للإعراب)، وتلك عشر علامات هى:

الكسرة، والألف، وحذف النون نيابة عن الفتحة،

والواو، والألف، وثبوت النون نيابة عن الضمة،

وحذف العلة، وحذف النون نيابة عن السكون

وعن الفتحة، والياء نيابة عن الكسرة،

فإلى رصد ذلك فى أبوابه.

المثنى

هو الاسم الدال على اثنين، أو اثنتين، وأغنى عن المتعاطفين[1] بزيادة نون مكسورة في آخره، قبلها ألف حال الرفع، نيابة عن الضمة، أو ياء حالى النصب، والجر، نيابة عن الفتحة، والكسرة.

نماذج

المفرد	المثنى مرفوعا	المثنى منصوبا، أومجرورا
البيت	البيتان	البيتين
البنت	البنتان	البنتين
الشجرة	الشجرتان	الشجرتين

ومن شواهد استخدام المثنى قول الحق:

﴿... قال رجلان من الذين يخافون ...﴾[2]

(رجلان)فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ألف نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه مثنى.

﴿... فوجد فيها رجلين يقتتلان ...﴾[3]

(رجلين)مفعول به منصوب، وعلامة النصب ياء نيابة عن الفتحة عند النحويين؛ لأنه مثنى.

---

[1] يقصد بذلك أن المثنى يغنى عن ذكر المفردين متعاطفين، فمثلا قولنا(شجرتين)مثنى يغنى عن قولنا(شجرة، وشجرة)بعطف المفردين، وعليه تكون التثنية إحدى وسائل العربية فى الإيجاز.

[2] من الآية ٢٣ سورة المائدة.

[3] من الآية ١٥ سورة القصص.

﴿... وبالوالدين إحسانا ...﴾[1]

(الوالدين)اسم مجرور بعد الباء، وعلامة الجر ياء نيابة عن الكسرة عندهم؛ لأنه مثنى.

تلحظ ـ قارئى العزيز ـ استخدام الألف علامة فى رفع المثنى فى تلك الشواهد، وهكذا رفعه يكون دائما فى المشهور من لغة العرب، وأيضا يستخدمون الياء علامة نصب، أو جر.

فاستخدام المثنى إذن فى العربية الفصحى المشتركة بين العرب يكون على النحو السابق؛ بأن تكون الألف فيه علامة فرعية للرفع نيابة عن الضمة، وأن تكون الياء فيه علامة فرعية للنصب، نيابة عن الفتحة، وأن تكون الياء أيضا فيه علامة فرعية للجر، نيابة عن الكسرة، يقول المبرد " إذا ثنيت الواحد ألحقته ألفا ونونا فى الرفع؛ أما الألف فإنها علامة الرفع، وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد، فإن كان الاسم مجرورا، أو منصوبا فعلامته ياء مكان الألف، وذلك قولك:

(جاءنى الرجلان)

(رأيت الرجليـــــن)

(مررت بالرجليـــــن)

---

[1] من الآيات ٨٣ سورة البقرة، ٣٦ سورة النساء، ١٥١ سورة الأنعام ،٢٣ سورة الإسراء.

[2] لدينا وظائف نحوية، لايصح فيها استخدام صيغة المثنى، ومن ذلك اسم لا النافية، المنادى العلم المفرد، ... إلخ، وهى مسألة صالحة للدراسة والبحث مستقبلا لنا، أو لغيرنا. ينظر فى ذلك رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى ٣٣٧).

يستوى النصب والجر فى ذلك، ... وكسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا " . [1]

ويقول المبرد أيضا " إذا ذكرت الواحد، نحو قولك:

(مسلم)

ثم إذا ثنيته أديت بناءه كما كان، ثم زدت عليه ألفا ونونا، أو ياءا ونونا" . [2]

علامة الرفع فى المثنى ألف، أما علامة الجر، والنصب معا فواحدة، هى الياء، " وإنما استوى الجر، والنصب فى التثنية، والجمع لاستوائهما فى الكناية(يقصد الضمير)، تقول:

(مررت بك)

و

(رأيتك)

واستواؤهما أنهما مفعولان؛ لأن معنى قولك:

(مررت بزيد)

أى:

(فعلت هذا به)

فعلى هذا تجرى التثنية، والجمع فى المذكر، والمؤنث من الأسماء" . [3]

نون المثنى

---

[1] المقتضب ١/١، و مثله فى كتاب سيبويه ١٧/١.

[2] المقتضب ١/١.

[3] المقتضب ١/١.

ويمكننا تقديم السبب فى كسر نون المثنى من علم الأصوات ؛ بأن الكسر هو الممكن الوحيد صوتيا؛ ولا يصلح السكون، ولا الفتح، ولا الضم؛ فسكونها لا يستقيم؛ تحاشيا لالتقائها ساكنة مع الياء، أو الألف التى قبلها ساكنة، وفتحها لا يستقيم؛ تحاشيا لتوالى الأمثال، أى ثلاث فتحات: إحداها فتحة النون المتحدث عنها، والثانية، والثالثة هما الفتحتان القصيرتان المستخدمتان فى نطق ألف التثنية، وأما عند سبقها بالياء فلا تفتح أيضا طردا للباب على وتيرة واحدة، وضمها أيضا لا يستقيم؛ لاختلاف شكل عضو النطق من ياء التثنية، أو ألفها إلى ضم، وهو ما يسمونه(الثقل)، لكن اللجوء إلى معيار(الخفة والثقل)ليس من ديدننا، وإنما على حد علتهم، وعليه فإنه لم يبق فى تلك النون سوى أن تكسر.

المثنى بالألف دوما

لكن بجوار ذلك الاستخدام ثمة عدد من القبائل العربية[٢]:

(القحطانيين من بنى الحرث،

وخـــثـــــعم، وزبيد،

وبنى هجـــــميع،

وبطون من ربيعة،

وبكر بن وائل،

---

[١] هذا التفسير الصوتى من فرائد هذا العمل.

[٢] هى لغة بنى الحرث بن كعب، ينظر فى ذلك حاشية الصبان ١/ ١٤٣، شرح شذور الذهب ٤٨، الكواكب الدرية ١/٥٢-٥٤.

وهمدان)

كانوا يستخدمون المثنى بالألف دائما بغض النظر عن موقعه الإعرابى فى الجملة، مرفوعا كان، أم منصوبا، أم مجرورا، وإذا حلا للباحثين فى نحو العربية طردا للقاعدة أن يركزوا على اللغة المشهورة بَلْهَ أن يغضوا النظر عن الاستخدام الأخير، فإن الدراسة العلمية للغة- أية لغة- لا يصح فيها وصف استخدام لغوى، دون آخر بالضعف، أو بالقوة، بمعنى أنه من الخطأ علميا ذهاب من يذهب إلى أن استخدام المثنى بالألف دائما يأتى من:

(لغة ضعيفة)،

(لا يعول عليها)

وفى الوقت نفسه هم يوردون لنا شواهد على تلك اللغة، مما أوردوه من تلك اللغة قول الضبر(على نغم الرجز):

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

والمتوقع فى اللغة المشتركة:

(والعينين)

وكذلك فى قول المتلمس(على نغم الطويل):

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغا لناياه الشجاع لصمما

والمتوقع فى اللغة المشتركة:

(لنابيه)

وقول هوبر الحارثى(على نغم الطويل):

---

[1] لعل استخدام اللهجة المعاصرة المثنى بالياء دائما يكون مقابلا لاستخدام بعض القبائل العربية القديمة المثنى بالألف دائما.

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم

ومنه قول الشريف الرضى(على نغم الكامل) : [1]

---

[1] يقول فى بقية القصيدة:

عاد الهوى بظبـاء مكـ		ـة للقلـــــوب كمـــــا بداها
وَخَبَـتْ عَلَيكَ مِنًى تَبا		رِيحَ الغـــــــرَامِ وَمَا زَهَاهَا
طَرَباً عَلى طَــرَبٍ بِهَا		يا دِيـــــنَ قَلبِكَ من جوَاهَا
إنّى عَلِقْـتُ عَلى مِنًى		لميـــــــــاء يقتلنى لماها
رَاحَــتْ مَعَ الغِزْلانِ قَدْ		لَعِبَتْ بقَلبي مـــــــا كَفاهَا
تَبغي الثَّوَابَ، فمُهجَتى		هذى القريحـــــة من رماها
تزهو على تلك الظبـــا		ءِ فَلَيتَ شِعرِى مَنْ أبَـــــاهَا
وَقَفَ الهَوَى بى عِندَها		وســــــــرت بقلبى مقلتاها
بردت عليَّ كأنـــــــما		طَلُّ الغَمَامَةِ عَـــارِضَاهَا
شمس أقبّل جيـــــدها		يَوْمَ النّـــــــوَى وَأجلُّ فَاهَا
وأذود قلبـــــــا ظامئا		لوْ قيلَ وِرْدك مـــــا عداهَا
ولو استطاع لقد جـرى		مَجرَى الوِشاحِ على حَـشاهَا
يَا يَوْمَ مُفتَـــــرَقِ الرّفَا		ق ترى تعـــــــود لملتقاها
قالَتْ سَيَطْرُقُكَ الخـــيَا		ل من العقيقِ على نـــــواها
فعِدِي بطيفـــــك مقلةً		إن غبت تطمع فى كـــراها
إنّى شَرِبْتُ مِـنَ الهَوَى		حَـــــــمرَاءَ صَرّفَ سَاقِيَاهَا
يا سَرْحَـــــةً بالقَاعِ لَمْ		يُبْلَلْ بِغَيرِ دَمـــــــــي ثَرَاهَا
مَمْنُـــــوعَة لا ظِلُّهَا		يدنـــــــــو إليَّ ولا جناها
أكذا تذوب عليـــــكمُ		نَفسِى وَما بَلَغَتْ مُنـــــــاهَا
جســـــد يقلّب للضنى		بيديْ طُبَيِّبة ســـــــــواها
أين الوجوه أحبـــــها		وأودّ لو أنـــــــــى فداها

يَا يَوْمَ مُفتَرَقِ الرِّفَا ق ترى تعود لمقلتاها

تخريج

ويحاول النحاة قدامى ومحدثين تخريج هذه اللغة؛ لتنضوى تحت قاعدتهم، فيقولون – وهذا غريب – إن المثنى فى ذلك يأخذ إعراب الاسم المقصور بعلامات إعراب مقدرة فوق آخره، ونحن من جانبنا نذهب إلى أن فى ذلك خلطا بين الأبواب، يؤدى إلى اضطراب المتعلم، وينتج عنه كسر قاعدتهم فى تعريف الاسم المقصور، والاسم المثنى، أما ما التوجيه الذى نراه فى استخدام المثنى على تلك اللغة، فذلك أمر آخر ليس مكان تفصيله هنا، لكن يمكن الاجتزاء منه بما ذهب إليه فندريس حديثا من أن تلك(الصيغ الخارجة على القاعدة)هى(الصيغ القوية)التى لم تستطع القاعدة إخضاعها، ولذلك ينبغى أن تبقى خارج إطار تلك القاعدة، وينبغى وقف المحاولات الذاهبة إلى إدراجها قسرا تحت القاعدة؛ لأن فى ذلك كسرا للقاعدة، أو تحجيما للغة، وكلا الأمرين ممقوت علميا.

كما يمكن الذهاب أيضا إلى أن القاعدة العامة فى استخدام المثنى لم تكن لأصحاب تلك اللغة، أى بنى الحرث، وإنما للاستخدام المشترك بين قبائل العرب، أما ما خرج على ذلك الاستخدام المشترك من

أمسى لهـــــا متفقدا		فى العائـــــــدين ولا أراها
واها ولـــــولا أن يلو		مَ اللاّئمـــــــونَ لقُلتُ آهَا

[1] ينظر على سبيل المثال حاشية الصبان ١/ ١٤٣.

[2] ينظر اللغة ٨٩.

لهجات فإنه مازال فى حاجة إلى تقعيد خاص بكل لهجة على حدة ، فيكون المنتج حينئذ ليس نحوا واحدا، وإنما هو "نُحُوٌ " مختلفة باختلاف تلك اللهجات.

شروط التثنية

يعدد النحاة مجموعة من الخصائص، ينبغى توافرها فى الاسم المفرد؛ ليصح باجتماعها فيه تحويله إلى مثنى، بزيادة النون المكسورة فى آخره، قبلها ألف، أو ياء، فليس كل اسم إذن عندهم تصح تثنيته، وإنما الاسم الذى تتوفر فيه تلك الشروط، وهم بذلك يمهدون الطريق لإخراج مجموعة من الأسماء من دائرة المثنى، ثم الذهاب إلى أنها من الملحق بالمثنى، كما سيأتى، والآن إلى رصد شروطهم فى التثنية:

– أن يكون الاسم المراد تثنيته مفردا؛ فلا يصح تثنية المثنى، ولا الجمع.

– أن يكون ذلك الاسم معربا؛ فلا يصح عندهم تثنية المبنى، وعليه فليس من المثنى:

(هذان، وهاتان، واللذان، واللتان)

وإنما ذهبوا إلى أن هذه الكلمات من الملحق بالمثنى، كما سيأتى.

– أن يوجد للاسم المفرد نظير؛ فلا يصح تثنية المفرد الذى لا ثانى له فى الوجود، ولا نظير، وعليه لايصح تثنية أسماء، مثل:

الله، أرض، شمس، قمر ، [٢]

---

[١] ينظر القاعدة النحوية ٣٧.

[٢] أجازوا تثنية(قمر)على(قمرين)، و(والد)على(والدين)للدلالة بقولهم(قمرين)على(الشمس، والقمر)، وبقولهم(والدين)على(الوالد، والوالدة)، وكذلك(العمرين)عن عمر بن الخطاب،

شروق، غروب، والد، والدة...إلخ.

– أن يكون الاسم غير مركب، فلا يصح التثنية مباشرة للاسم المركب، وتفصيل ذلك أن المركب المزجى، والمركب الإسنادى إذا أردنا المثنى من أى منهما فإننا نستعمل فقط قبل المذكر منهما:

(ذَوا)، أو(ذَوَى)

وقبل المؤنث:

(ذواتا)، أو(ذواتَى)

فيقال مثلا فى المركب المزجى:

(ذوا معد يكرب)

وفى المركب الإسنادى:

(ذوا جاد الحق)

أما المركب الإضافى فيثنى صدره، فيقال مثلا:

(جاء عبدا الرحمن)

– أن يكون الاسم نكرة، فلا يصح تثنية المعرفة عند النحاة، أما المثنى المعرفة الذى نستخدمه فيقولون عنه إنه ليس معرفة منذ البدء، وإنما كان قبل التثنية نكرة، ثم جاءته التثنية، وهو على التنكير، ثم دخلت عليه أداة التعريف، وذلك مثل(الوالدين)، أما تثنية العلم مثل(محمدين)، فيقول النحاة فيها إن التثنية حولت العلم من المعرفة إلى نكرة.

وعمرو بن هشام أبى جهل، و(الأبوين)عن الأب، والأم، ويقولون إن ذلك من باب التغليب، و ذلك يعنى تغليب الطرف الأفضل لديهم على غيره.

. ويمكن إضافة شرط آخر، هو عدم الاستغناء عن تثنية المفرد بذكر تثنية اسم غيره، فالاسمان(بعض)، و(سواء) لا يصح تثنية أى منهما، استغناء بتثنية(جزء)إلى (جزأين)، و(سى) إلى(سيان)، كما لا تثنى (أجمع)، و(جمعاء) استغناء بـ (كلا)، و(كلتا)، كما لا يثنى العدد استغناء بمضاعفته؛ فتثنية(أربعة)ليس(أربعتين)، وإنما(ثمانية).

الملحق بالمثنى

مجموعة من الأسماء يقول عنها النحاة إنها ليست من المثنى نظرا لتخلف بعض شروطهم فيها، ولكن تلك الأسماء تسلك فى الجملة سلوك المثنى، فتأخذ علامات إعرابه، ومن ثم قالوا إن تلك الأسماء ملحقة بالمثنى، وإن لم تكن منه، وفيما يلى رصد لتلك المجموعة من الأسماء.

من أسماء الإشارة

(هذان هذين)، (هاتان هاتين)

يخرج هذان الاسمان عند النحاة من المثنى لكون المفرد فى كل منهما مبنيا، بما يخالف شروطهم من كون الاسم المفرد معربا؛ حتى يمكن تثنيته، لكنهم ألحقوهما بالمثنى؛ بحكم أنهما يأخذان سلوك المثنى فى الجملة، من حيث علامة الإعراب، ومن شواهدهما ما يأتى:

﴿ هذان خصمان اختصموا فى ربهم ...﴾

(هذان)مبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع ألف نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بالمثنى، و كذلك فى:

---

[1] من الآية ١٩ سورة الحج.

﴿إن هذين لساحران﴾ [1]

(هذين)اسم(إن)منصوب، وعلامة النصب ياء، نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بالمثنى، والشاهد الأخير بشكله المذكور جاء فى قراءة الدورى عن أبى عمرو بتشديد(إن)، واعتبارها ناسخة، وبالياء فى(هذين)، وهذه القراءة مختلفة عن القراءة المشهورة لحفص عن عاصم، وهى مذكورة بتخريج النحاة إياها:

﴿ إن هذان لساحران ﴾ [3]

على اعتبار(إن)مخففة من الثقيلة الناسخة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها الجملة الاسمية بعدها فى محل رفع، واسم الإشارة مبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع ألف نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بالمثنى، وثمة توجيهات أخرى عديدة[4]، يذكرها النحاة فى مطولاتهم، ويرجع إليها من يشاء، لكننا اجتزأنا بما نراه الأقرب إلى وضوح الفهم فى الآية.

من الاسم الموصول

(اللذان . اللذين)، (اللتان . اللتين)

هنا أيضا أخرج النحاة هذين الاسمين الموصولين من دائرة المثنى، واعتبروهما من الملحق بالمثنى؛ بحكم أن المفرد فى كل منهما مبنى، بما

---

[1] من الآية ٦٣ سورة طه.

[2] ينظر معجم القراءات فى موضع الآية.

[3] من الآية ٦٣ سورة طه.

[4] الكلمة(عديدة)من الصيغة(فعيل)بمعنى(مفعول)، فهى تعنى(معدود)، أى أنه(قليل)فى المعنى، وعلى ذلك الفهم جاء استخدامها هنا، وواضح أن ذلك المعنى عكس الشائع فيها خطأ، فليس الفشو دليل صحة، بل قد يكون العكس.

يخرج على اشتراطهم الإعراب فى المفرد الذى يمكن تثنيته، لكن نظرا لأنهما يأخذان إعراب المثنى، اضطر النحاة إلى إلحاقها بالمثنى؛ ومن شواهدها ما يأتى:

﴿ واللذان يأتيانهما منكم فآذوهما﴾ [1]

(اللذان)مبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع ألف نيابة عن الضمة؛ عند النحويين؛ لأنه ملحق بالمثنى.

﴿ ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والإنس ﴾

(اللذين)مفعول به منصوب، وعلامة النصب ياء نيابة عن الفتحة عندهم؛ لأنه ملحق بالمثنى.

ـ من العدد

(اثنان ـ اثنين)، (اثنتان ـ اثنتين)

السبب الذى أخرج هاتين الكلمتين عن المثنى لدى النحاة أنه لا مفرد لهما من لفظهما، وبذلك يخالفان أحد شروط النحاة فى التثنية، لكنهم أدركوا تشابه السلوك بين الاسمين، والمثنى داخل الجملة فى علامة الإعراب بصفة خاصة، فألحقوهما بالمثنى، ومن شواهدها ما جاء فى قول الحق:

﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ [3]

---

[1] من الآية ١٦ سورة النساء.

[2] من الآية ٢٩ سورة فصلت.

[3] من الآية ٦٠ سورة البقرة.

(اثنتا) فاعل مرفوع، وعلامة الرفع ألف نيابة عن الضمة عندهم؛ لأنه ملحق بالمثنى، وكذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك...﴾

(اثنتين)خبر كان منصوب، وعلامة النصب ياء نيابة عن الفتحةعندهم؛ لأنه ملحق بالمثنى؛ وكذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾

(اثنتين)مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر ياء نيابة عن الكسرة عندهم؛ لأنه ملحق بالمثنى.

الكلمتان(كلا ، كلتا)

مضافتين إلى ضمير المثنى، فيقال: [٤]

كلانا ، كلينا

كلاكما – كليكما

كلاهما – كليهما

---

[١] وحدها فى أحد إعرابين لها، و فيه أن لفظ العقود كالتنوين لها، لا محل له من الإعراب.

[٢] من الآية ١٧٦ سورة النساء.

[٣] من الآية ١١ سورة النساء.

[٤] الإضافة إلى ضمير المثنى شرط لجعل(كلا)، و(كلتا)ملحقتين بالمثنى، أما إن لم تضافا إلى ضمير المثنى فلا يصح من ناحية أولى إضافتها إلى ضمير المفرد، أو الجمع؛ حتى لايتم التناقض بين دلالة الضمير، ودلالة هذين الاسمين على التثنية، لكن يصح من ناحية أخرى إضافتهما إلى الاسم الظاهر المثنى المعرفة، وحينئذ تعرب كل منهما عند النحاة إعراب الاسم المقصور؛ أى بحركات مقدرة، منع من ظهورها التعذر.

كلتاكما – كلتيكما

كلتاهما – كلتيهما

وأيضا السبب عند النحاة فى إخراج هاتين الكلمتين من مجال المثنى هو انعدام المفرد لهما من لفظهما، ولكنهما يلحقان بالمثنى عند النحاة أيضا لتشابههما مع المثنى فى علامة الإعراب، ومن شواهد ذلك ما يلى:

﴿ إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف...﴾[1]

(كلاهما)معطوف مرفوع، وعلامة الرفع ألف، نيابة عن الضمة عندهم؛ لأنه ملحق بالمثنى.

لكن لدينا من قبائل العرب من يعاملون(كلا، وكلتا)معاملة المقصور؛ بالألف دائما، وحينئذ يقدر النحويون علامات الإعراب، ومن شواهد النحويين فى ذلك ما ورد فى قول الأسود بن يعفر(على نغم الكامل):

إن المنية والحتوف كلاهما يوفى المخارم يرقبان سوادى

وفى قول المجهول(على نغم الكامل):

نعم الفتى عمدت إليه مطيتى فى حين جد بنا المسير كلانا

وقبل نهاية حديثنا عن المثنى لعله يمكن فهم قول ابن مالك:

بالألف رفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا

كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

وتخلف الـ(يا)فى جميعها الألف جرا ونصبا بعد فتح قد أُلِف

ونون مجموع و ما به التحق فافتح و قل من بكسره نطق

---

[1] من الآية ٢٣ سورة الإسراء.

ونون ما ثنى و الملحـــق بـه بعكس ذاك استعملوه فانتبه

تعقيب

وردت شواهد فيها صيغة للجمع فى الموضع المتوقع فيه التثنية، فعلل النحويون ذلك بأن الجمع فى اصطلاحهم يطلق على الاثنين ، كما يطلق على ما زاد عليهما، ومن تلك الشواهد قول الحق:

﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث

إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ﴾

فالمتوقع(لحكمهما)، وكذلك فى قول الحق:

﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما﴾

فالمتوقع:

(قلباكما)

ومنه قول أبى ذؤيب فى رثاء أولاده(على نغم الكامل):

العين بعدهمو كأن حداقها سملت بشوك فهى عورا تدمع

فالمتوقع:

(كأن حدقتيها)

---

[1] وحينئذ تتمحى الفروق التى علمونا إياها بين المثنى والجمع؛ فإما أن تصح لهم تلك الفروق؛ فينتج عن ذلك خطأ تعليلهم فى هذا الموضع، وإما العكس؛ فهما متناقضتان، تصدق إحداهما على أن تكذب الأخرى.

[2] من الآية ٧٨ سورة الأنبياء.

[3] من الآية ٤ سورة التحريم.

جمع المذكر السالم

هو الاسم الدال على أكثر من اثنين من الذكور العقلاء، مع سلامة لفظ مفرده بزيادة نون مفتوحة فى آخره، قبلها واو فى حالة الرفع نيابة عن الضمة، أو ياء فى حالتى النصب، والجر، نيابة عن الفتحة، والكسرة؛ مثل:

(مسلم، مسلمون، مسلمين)

(محمد، محمدون، محمدين)

علامة الرفع واو، وأما النصب والجر فعلامتهما معا واحدة، هى الياء.

فتح النون

والنون فى آخر هذا الجمع مفتوحة، على حين كانت مكسورة فى آخر المثنى.

ويمكننا تقديم سبب صوتى آخر لفتح نون الجمع المذكر السالم، هو أن هذا الفتح هو الممكن الوحيد صوتيا، وأن السكون، والكسر، والضم يستحيل كل منها صوتيا؛ فالسكون لا يصلح فيها؛ تحاشيا لالتقائها ساكنة سكون وقف مع سكون المد قبلها فى الواو، أو الياء، كما أن الكسر لا يصلح صوتيا فى تلك النون لسبقها بالياء التى هى صوتيا كسرة طويلة، أى كسرتان قصيرتان، فلا يصح صوتيا توالى ثلاث كسرات، ولذلك لا تكسر تلك النون.

وأما عندما تسبقها الواو فإنها تكسر لسببين: أحدهما طرد الباب مع أختها المذكورة سلفا، والآخر هو ثقل انتقال النطق من ضم طويل إلى كسر، وذلك جريا على عادتهم فى التعليل بالثقل والخفة.

ومن شواهد استخدام جمع المذكر السالم قول الحق:

﴿ إنى لا يخاف لدى المرسلون ...﴾[1]

(المرسلون)فاعل مرفوع، وعلامة الرفع واو نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه جمع مذكر سالم، وكذلك قول الحق:

﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴾[2]

(المرسلين)مفعول به منصوب، وعلامة النصب ياء نيابة عن الفتحة عندهم؛ لأنه جمع مذكر سالم.

﴿ ولقد جاءك من نبأ المرسلين ﴾[3]

(المرسلين)مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر ياء نيابة عن الكسرة عندهم؛ لأنه جمع مذكر سالم.

بالياء دوما

فهذا النوع من الأسماء إذن فى العربية الفصحى المشتركة بين العرب نستخدمه على النحو السابق، بأن تكون الواو فيه علامة فرعية للرفع عند النحويين نيابة عن الضمة، وأن تكون الياء أيضا فيه علامة فرعية للنصب، وللجر عند النحويين نيابة عن الفتحة، والكسرة، لكن بجوار ذلك

---

[1] من الآية ١٠ سورة النمل .

[2] من الآية ٤٨ سورة الأنعام.

[3] من الآية ٣٤ سورة الأنعام.

الاستخدام ثمة عدد من القبائل العربية كانوا يستخدمون جمع المذكر السالم بالياء دائما، أى رفعا، ونصبا، وجرا، وهم حينئذ كانوا يعربونه بالحركات، مثل المفرد، وجمع التكسير، ومن ذلك ما روى[1] عن رسول الله- عليه أفضل الصلاة، وأزكى السلام- من دعائه على قريش بقوله

(اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف)

(سنينا)مفعول به ثان منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، عومل معاملة جمع تكسير، صحيح الآخر.

و(سنين)اسم مجرور بعد الكاف، وعلامة الجر كسرة ظاهرة تحت آخره؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم عومل، معاملة جمع تكسير، صحيح الآخر.

شواهد

ولهذه اللغة شواهد موثقة، يحتج بها جميع النحاة، ولذا نرى أنه لا يصح الذهاب إلى تهجين تلك اللغة؛ لأنها لا شهرة لها، ولا كثرة خصوصا أن اللجوء إلى(الكثرة، أو القلة)لا يصح علميا اعتباره معيارا، نلجأ إليه، فهو غير محدد، فإذا تذكرنا أن هذه اللغة وردت فى حديث المعصوم – صلوات الله وسلامه عليه– نتج أنها لغة صحيحة، غير مستهجنة، كل ما فى الأمر أن قواعد النحاة تختلف معها إلى حد ما،

---

[1] ينظر فتح المبدى ١٣٩/٣.

[2] ينظر النحو المصفى ٦٤.

ومما جاء على تلك اللغة فى الشعر المحتج به قول المجهول(على نغم الوافر):

عرفنا جعفرا وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرينِ

(آخرين)مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر كسرة ظاهرة تحت آخره؛ لأنه جمع مذكر سالم، عومل معاملة جمع التكسير.

وكذلك فى قول سحيم على لسان ناقته(على نغم الوافر):

وماذا يبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعينِ

(الأربعين)مثل الإعراب السابق، وكذلك فى قول الصمة بن عبدالله بن الطفيل القشيرى(على نغم الطويل):

دعانى من نجد فإن سنينَه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

(سنينه)اسم(إن)منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، عومل معاملة جمع التكسير.

والشاهد الآخر أنه لو أعربه بالياء نصبا لحذف نونه الأخيرة للإضافة، ليقال:

(سِنيهِ)

ولكنه أثبتها، فدل على أنه لا يريد الإعراب بالحرف، أما العلة التى جعلت ابن اللغة يترك الحركات فى المثنى والجمع لاجئا إلى الحروف فتلك أمور تتوقف عندها مطولات النحو، وحواشيه، ولا أرى داعيا لسردها هنا، فليرجع إليها من شاء فى مظانها[1].

شروط صياغة جمع المذكر السالم

[1] ينظر على سبيل المثال حاشية الصبان ١٥٦/١ .

الأسماء التى يمكن أن تصاغ فى هذا النوع من المجموع صنفان؛ فإما أعلام، أو صفات على النحو التالى:

. يشترط فى العلم أن يكون لمذكر ، عاقل ، خاليا من تاء التأنيث[٢] الزائدة ، وخاليا من التركيب، وبدهىٌ أن العلم معرفة، لكن تعريف العلمية – على حد قول النحاة – يزول عند صياغة العلم جمعا؛ بحكم أن فى الجمع شيوعا، وتعددا، بما يتناقض مع التحديد، والتعيين فى العلم، أما غير العلم فلا يصح فيه هذا الجمع، فلا يقال:

(رجلون)

و

(رجلين)

---

[١] فلايقال مثلا فى:

(سعاد: سعادون، أو سعادين)

لأن المفرد مونث.

[٢] فلا يقال مثلا فى قلم:

قلمون، أو قلمين)

لأن المفرد غير عاقل.

[٣] هذا الشرط بصرى، أما الكوفيون فقد أجازوا فى المذكر المختوم بتاء التأنيث أن يأخذ هذا الجمع، فيقال:

(طلحة، طلحون، وحمزة، حمزون)

بعد حذف تاء النأنيث، ومن البصريين من تابع الكوفيين فى ذلك، مثل ابن كيسان.

[٤] وصف تاء التانيث بأنها زائدة هنا يقصد به إخراج تاء التأنيث المعوضة عن فاء الكلمة، أو لامها؛ حيث يصح فى الاسم المختوم بتاء التأنيث الزائدة أن تجمع على هذا الجمع مثل: عدة . عدون، وعدين، ثبة. ثبون، وثبين.

مثلا فى جمع المفرد:

(رجل)

واشتراط العقل فى المفرد الذى يصاغ على هذا الجمع يمكن فيه استخدام لغة المناطقة بأنه يكفى فيه أن يكون عقلا بالقوة، لا بالفعل؛ بمعنى أن ما يمكن أن يكون عاقلا يمكن جمعه هذا الجمع، ولذلك فالمجنون يصح استخدام هذا الجمع له، وكذلك ما ننزله منزلة العاقل لسبب ما.

واشتراط الخلو من التركيب فى المفرد يعنى أن المفرد المكون من أكثر من كلمة لا يصح صياغته مباشرة فى هذا الجمع، وإنما يبقى ذلك النوع من المفردات، كما هو على أن نستخدم قبله – إذا أردنا دلالة الجمع – الكلمة(ذوو)فى الرفع، والكلمة(ذوى)فى النصب والجر، فيقال مثلا فى المركب الإسنادى:

هولاء ذوو فتح الله

إن ذوى فتح الله طيبون

نعتمد على ذوى فتح الله

وكذلك فى المركب المزجى يقال:

هولاء ذوو معد يكرب

إن ذوى معد يكرب أقوياء

أما المركب الإضافى فنجمع صدره فقط، فيقال مثلا:

هولاء عبدو الرحيم

إن عبدى الرحيم اقوياء

نعتمد على عبدى الرحيم

ـ ويشترط فى الوصف أن يكون لمذكر ، عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، [٢] ويمتنع أن يكون ذلك الوصف من باب(أفعل)الذى مؤنثه(فعلاء) ، أو من باب(فعلان)الذى مؤنثه(فعلى) ، أو مما يستوى فيه المذكر، ْوالمؤنث .

---

[١] يمتنع هذا الجمع فى الوصف الخاص بالمؤنث، مثل:

(طالق، مرضع، حامل، حائض، نفساء)

تحاشيا للتناقض بين دلالة المفرد على التأنيث، ودلالة الجمع على التذكير.

[٢] راجع ما سبق ذكره عن ذلك فى جمع العلم.

[٣] لذلك يمتنع هذا الجمع فى الوصف المذكر، مثل:

(علامة، فهامة، راوية)

رغم كون التاء فى آخره قد تخلصت من الدلالة على التأنيث، وتمحضت للدلالة على المبالغة فى أداء الحدث.

[٤] المقصود هنا كل وصف، يأتى مذكره على الصيغة أفعل، ومؤنثه على الصيغة فعلاء، كما فى الألوان، مثل:

(أحمر . حمراء ... إلخ)

وكما فى:

(ألمى . لمياء)،

(أجرد . جرداء)،

(أحسن . حسناء)،

(أغيد . غيداء، ...إلخ)

فلا يصح فى ذلك النوع من الأسماء ذلك الجمع عند البصريين، إلا ابن كيسان الذى لم ير فى رأى الكوفيين بأسا، على حد قوله فى شرح المفصل ٥ / ٥٩ . ٦٠.

[٥] المقصود هنا كل وصف، يأتى مذكره على الصيغة فعلان، ومؤنثه على الصيغة(فعلى)، كما فى:

(عطشان . عطشى ....إلخ)

فلا يصح فى ذلك النوع من الأسماء ذلك الجمع عند البصريين إلا ابن كيسان أيضا.

الملحق بجمع المذكر السالم

مجموعة من الأسماء يقول عنها النحاة إنها ليست من جمع المذكر السالم؛ نظرا لتخلف بعض شروطهم فيها، لكن تلك الأسماء تسلك فى الجملة سلوك المذكر السالم، فتأخذ علامات إعرابه، ومن ثم قالوا إن تلك الأسماء ملحقة بجمع المذكر السالم، وإن لم تكن منه، وفيما يلى رصد لتلك المجموعة.

. الكلمة(أولو، أولى)؛ فلا مفرد لها من لفظها، وإنما مفردها من دلالتها هو(ذو)، ولذلك يرى النحاة أنها ليست من جمع المذكر السالم بفقدانها هذا الشرط، ومن شواهدها قول الحق:

﴿ قالوا نحن أولو قوة ﴾ [٢]

(أولو)خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع واو نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وكذلك فى قول الحق

﴿ فاتقوا الله يا أولى الألباب ﴾ [٣]

(أولى)منادى منصوب؛ لأنه مضاف، وعلامة النصب ياء نيابة عن الفتحة عندهم؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

﴿ إن فى ذلك لذكرى لأولى الألباب﴾ [١]

---

[١] مثل:

قتيل، وصبور، ومضحاك، فلا يصح فيها هذا النوع من الجمع لعدم تمحضها للمذكر.

[٢] من الآية ٣٣ سورة النمل.

[٣] من الآية١٠ سورة المائدة ، ومن الآية ١٠ سورة الطلاق .

(أولى)اسم مجرور بعد اللام، وعلامة الجر الياء، نيابة عن الكسرة عندهم؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

. الكلمة(عالمون، عالمين)؛ فليست هى من العلم، ولا من الوصف، كما أنها تدل على العاقل وغيره، وعلى المذكر، وغيره، حالة الإفراد، وغيره، ومن ثم أخرجها النحاة من دائرة جمع المذكر السالم، وجعلوها من الملحق به؛ ومن شواهدها قول الحق:

﴿ قل إن صلاتى ونسكى ومماتى لله رب العالمين ﴾

(العالمين)مضاف إليه، مجرور، وعلامة الجر(ياء)، نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

. ألفاظ العقود

عشرون، عشرين،

ثلاثون، ثلاثين، أربعون، أربعين ،

خمسون، خمسين، ستون، ستين،

سبعون، سبعين، ثمانون، ثمانين،

تسعون،

تسعين

فهذه الألفاظ لا مفرد لها، من لفظها، ومن ثم أخرجها النحاة بفقدان هذا الشرط من دائرة جمع المذكر السالم، وجعلوها من الملحق به، ومن شواهدها قول الحق:

﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ﴾

---

[1] من الآية ٢١ سورة الزمر.

[2] من الآية ١٦٢ سورة الأنعام .

(عشرون)اسم(يكن)مرفوع، وعلامة الرفع واو، نيابة عن الضمة عندهم؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ومن شواهدها قول الحق:

﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ...﴾ [٢]

(ثلاثين)نائب عن الظرف منصوب، وعلامة النصب ياء نيابة عن الفتحة عندهم؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ومن شواهدها ما جاء فى قول الحق:

﴿ فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا﴾

(ستين)مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر ياء، نيابة عن الكسرة عندهم؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ومن شواهدها قول أبى المنهال(على نغم السريع):

إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى إلى ترجمان

(الثمانين)اسم(إن)منصوب، وعلامة النصب ياء نيابة عن الفتحة عندهم؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

. ألفاظ متغير مفردها

أسماء يحدث تغيير فى مفردها عند الانتقال إلى الجمع، ولذلك لم يصح عند النحاة اعتبارها من الجمع السالم، فألحقوها به، وتلك الألفاظ هى:

بنون، بنين / أرضون، أرضين / ثبون، ثبين

---

[١] من الآية ٦٥ سورة الأنفال .

[٢] من الآية ١٤٢ سورة الأعراف .

[٣] من الآية ٤ سورة المجادلة .

سنون، سنين / مئون، مئين / ذوو، ذوى

عزون، عزين / عضون، عضين

ومن الشواهد فى ذلك ما ورد فى قول المجهول(على نغم الطويل):

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى سدوس خطيب فوق أعواد منبر

وقول المجهول(على نغم الوافر):

سنينى كلها لاقيت حربا أعد مع الصلادمة الذكور

ـ الكلمة (أهلون، أهلين)؛ فهى ليست علما، ولا صفة، لكنها تسلك فى الجملة سلوك جمع المذكر السالم، فألحقوها به، ومن شواهدهم فيها قول الحق:

﴿ شغلتنا أموالنا وأهلونا ﴾ [1]

(أهلونا)معطوف على الفاعل مرفوع، وعلامة الرفع واو، نيابة عن الضمة عندهم؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ومن شواهدهم أيضا قول الشنفرى(على نغم الطويل):

ولى دونكم أهلون سِيدٌ عَمَلَّسٌ وأَرقَطُ ذُهلولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

ـ الكلمة(وابلون، وابلين)؛ فهى لا تدل على العاقل، وإنما هى وصف للمطر الغزير.

ـ العلم المنقول من جمع المذكر السالم مثل:

حمدون، حمدين

شبهون ، شبيهن

عبدون ، عبدين

عابدون، عابدين

---

[1] من الآية ١١ سورة الفتح.

خلدون ، خلدين

عليون ، عليين

وبعد ذلك التطواف فى جمع المذكر السالم، لعله يكون ممكنا فهم قول ابن مالك:

وارفع بواو وب(يا)اجرر وانصب	سالم جـــمع عامر ومذنب
وشبه ذيـــــن وبه عشرونا	وبابه ألحـــــق والأهلونا
أولو، وعالمـــــون، عليونا	وأرضون شـذ والسنـــــونا
ونون مجــموع وما به التحق	فافتح و قل من بكسره نطق

المجموع بألف وتاء

(جمع المؤنث السالم)

هو الاسم الدال على أكثر من اثنتين، أو اثنين مع سلامة مفرده، بزيادة ألف، وتاء فى نهايته، مثل:

سعاد ، سعادات	هند ، هنـدات
فاهمة ، فاهمات	مستمعة ، مستمعات
مطار ، مطارات	لقاء ، لـقاءات

المصطلح

وتسمية هذا النوع من الجموع بأنه(جمع مؤنث سالم)تسمية فيها تجوُّز، وتسمُّح كبيران من ناحيتين:

ـ أولاهما أنه ليس جمعا للمؤنث فقط، بمعنى أن مفرده قد يكون غير مؤنث، مثل:

جنيه ، جنيهات دولار ، دولارات رجاء ، رجاءات

نداء ، نداءات واجب ، واجبات بيان ، بيانات

حمام ، حمامات تصرف ، تصرفات اعتبار ، اعتبارات

ـ والأخرى أنه جمع، ليس سالما، بمعنى أن مفرده لا يبقى سالما، عند تحويله إلى جمع، وإنما تحدث له بعض تغيرات، مثل تغيير عين المفرد من سكون إلى ضمة، أو فتحة، كما فى:

ظُلْمة ، ظُلُمات قُبْلة ، قُبُلات

ضَرْبة ، ضَرَبات صَفْحة ، صَفَحات

ومثل الألف اللينة إلى ياء، أو الهمزة إلى واو، كما فى:

حمراء ، حمراوات حسناء ، حسناوات

رضوى ، رضويات ذكرى ، ذكريات

أما تاء التأنيث المربوطة فى آخر المفرد المؤنث، وحذفها حين الانتقال إلى ذلك الجمع، فلا يعتبر تغييرا فى المفرد، وإنما كل ما فى الأمر أنه لا يصح الجمع بين علامتين للتأنيث فى كلمة واحدة، أولاهما التاء المربوطة آخر المفرد، والأخرى التاء المفتوحة آخر الجمع، مما يلزم عنه ضرورة التخلص من إحداهما، ولا يصح حذف تاء الجمع؛ حتى لا يضيع معنى الجمع، فلم يبق إلا حذف التاء المربوطة من آخر المفرد، مثل:

معلمة ، معلمات / محاضرة ، محاضرات / جامعة ، جامعات

مفرد هذا الجمع

والأسماء التى يمكن وضعها فى هذا الجمع نوعان، فهى كل مؤنث، أيا كان نوع التأنيث، وأيا كانت علامته بالتاء المربوطة، أو بألف التأنيث الممدودة، أو المقصورة، ويضاف إليه اسم الجنس لغير العاقل.

علامة الإعراب

بديهى أن دراسة هذا النوع من الجمع هنا يهدف إلى أنه يأخذ إعرابا فرعيا، لكن ذلك لا يكون إلا فى حالة النصب؛ حيث إنه يأخذ علامة الرفع الأصلية، وهى الضمة، ويأخذ علامة الجر الأصلية، وهى الكسرة، أما فى الجر فإنه يأخذ فيه الكسرة نيابة عن الفتحة . [1]

فى اتحاد النصب والجر فى علامة واحدة، هى الكسرة يقول المبرد:

" وإنما استوى الجر، والنصب فى التثنية، والجمع لاستوائهما فى الكناية(يقصد الضمير)تقول:

(مررت بك)

و

(رأيتك)

واستواؤهما أنهما مفعولان؛ لأن معنى قولك:

---

[1] هذا هو رأى جمهور النحويين، لكنه ليس الرأى الوحيد؛ فقد ورد فيه ثلاثة آراء أخرى؛ أولها نصبه بالفتحة، لا بالكسرة، وثانيها كون الكسرة فى آخره حال النصب علامة بناء، لا علامة إعراب، وهم فى ذلك يحملونه على مثل(حذامِ، وقطامِ)، وثالثها نصبه بفتحة واحدة، دون تنوين، إذا كان مفرده صحيح الآخر، مع نصبه بالكسرة إذا كان مفرده معتلا؛ مثل جمع(ثبة، عظة، عدة)؛ ينظر فى ذلك منحة الجليل ٧٤/١.

(مررت بزيد)

أى:

(فعلت هذا به)

فعلى هذا تجرى التثنية، والجمع فى المذكر، والمؤنث من الأسماء" .

ويمكن ملاحظة ذلك فى شواهد استخدام ذلك النوع من الجموع، فى قول الحق:

﴿ إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ﴾

(المؤمنات)فاعل مرفوع، وعلامة الرفع، ضمة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه مجموع بألف وتاء، و كذلك فى قول الحق:

﴿ والمحصنات من المؤمنات ﴾ ٣

(المؤمنات)اسم مجرور بعد حرف الجر، وعلامة الجر كسرة ظاهرة تحت آخره؛ لأنه مجموع بألف، وتاء، وكذلك فى قول الحق:

﴿ فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار﴾

(مؤمنات)مفعول به ثان للفعل(علم)منصوب، وعلامة النصب كسرة، نيابة عن الفتحة عند النحويين؛ لأنه مجموع بألف وتاء.

الملحق بالجموع بألف و تاء

---

[١] المقتضب ١/١.

[٢] من الآية ١٠ سورة الممتحنة .

[٣]من الآية ٥ سورة المائدة .

[٤] من الآية ١٠ سورة الممتحنة .

مجموعة من الأسماء، يقول عنها النحاة إنها ليست من هذا الجمع، نظرا لتخلف بعض شروطهم فيها، ولكن تلك الأسماء تسلك فى الجملة سلوك المجموع بألف وتاء، فتأخذ علامة إعرابه، ومن ثم قالوا إن تلك الأسماء ملحقة بذلك الجمع، وإن لم تكن منه، وفيما يلى رصد لتلك المجموعة من الأسماء.

. أولات

فلا مفرد لها من لفظها، وإنما مفردها من دلالتها(ذات)، ولذلك يرى النحاة أنها ليست من هذا الجمع، بفقدانها هذا الشرط، ومن شواهدها قول الحق:

﴿ وأولات الأحمال أجهلن أن يضعن حملهن ﴾

(أولات)مبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع ضمة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه ملحق بالمجموع بألف، وتاء، ومن شواهدها أيضا قول الحق:

﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن[٢]﴾

(أولات)خبر كان منصوب، وعلامة النصب كسرة، نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بالمجموع بألف وتاء.

. الأعلام المنقولة من هذا الجمع مثل:

أذرعات، عرفات، عطيات،

زينات، جمالات، عنايات، نعمات ... إلخ

ولعل مما يجدر ذكره هنا، أن هذا النوع من الأعلام، يمكن استعماله فى الجملة، بأكثر من طريقة، على النحو التالى:

---

[١] من الآية ٤ سورة الطلاق .

[٢] من الآية ٧ سورة الطلاق .

. أن يأخذ إعراب المجموع بألف وتاء منونا دون تأثير للعملية، مثل:

إن عرفاتٍ منطقة فى الحجاز

ـ أن يأخذ إعراب المجموع بألف وتاء، دون تنوين، أى بكسرة واحدة، ممنوعا من الصرف للعلمية، والتأنيث، مثل: [1]

إن عرفاتِ منطقة فى الحجاز

. أن يأخذ إعراب الممنوع من الصرف، فيكون حينئذ مجرورا بفتحة واحدة، دون تنوين، مثل:

يقف الحجاج على جبل عرفاتَ

وعلى الطرق الثلاثة جاء قول امرئ القيس عن معشوقته(على نغم الطويل):

إذا ما استحمت كان فيض حميمها على متنتيها كالجمان لدى الجالى

تنورتها من أذرعاتَ وأهلها بيثرب أدنى دراها نظر عالى

ولعله بعد ذلك التطواف فى هذا الجمع يمكن فهم قول ابن مالك:

وما بـ(تا)وألف قد جمعا يكسر فى الجر والنصب معا

كذا(أولات)والذى اسما قد جعل كـ(أذرعات)فيه ذا أيضا قبل

---

[1] لعلك تدرك معى ما فى ذلك القول من خلط بين الأبواب؛ فمن البديهى عندهم أن الممنوع من الصرف إما مفرد، وإما جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع، ولا مجال عندهم هم أنفسهم للمنع من الصرف فى المثنى، أو الجمع السالم بنوعيه، ثم إنه إن صحت فكرتهم هنا فإن فى ذلك دليلا على أن ذلك الجمع غير سالم.

الأسماء الستة

أب، أخ، حم ، فو ، ذو ، هن [١] [٢] [٣] [٤]

تلك هى ستة أسماء، ندرسها واحدا من الأبواب التى تأخذ علامات إعراب(فرعية)، (نيابة)عن العلامات(الأصلية)للإعراب عند النحويين، وهذا هو استخدامها الراجح المشهور فى العربية الفصحى، فتكون علامة الرفع فيها واوا، نيابة عن الضمة، وعلامة النصب فيها ألف نيابة عن الفتحة، وعلامة الجر فيها ياء، نيابة عن الكسرة، وهذا الإعراب فيها يسمى الإعراب بالحروف، أى:

(الواو، والألف، والياء)

فى مقابل الإعراب بالحركات، أى العلامات الأصلية للإعراب عندهم.

ومن شواهد استخدام الأسماء الستة على الإعراب بالحروف ما يأتى:

﴿ وأبونا شيخ كبير ...﴾ [١]

---

[١] تدل على كل قريب من أقارب الزوج عند المرأة، أو من أقارب الزوج عند الرجل؛ فقريبه حمها، وقريبتها حمه، وفى أولئك جاء الحديث:

(إياكم والحمو...)

[٢] معناها الفم، والفرق أن الفم تأخذ إعرابها بالحركات الأصلية، فى حين(فو)تأخذ علامات أخرى.

[٣] معناها صاحب؛ فقولنا(ذو علم)معناها صاحب علم.

[٤] اسم تستخدمه العربية للدلالة على كل ما يستقبح ذكره، أو ما يستحيا من ذكره.

(أبونا)مبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع واو، نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه من الأسماء الستة .

﴿ إن أبانا لفى ضلال مبين ﴾ [٢]

(أبانا)اسم(إن)منصوب، وعلامة النصب ألف، نيابة عن الفتحة عند النحويين؛ لأنه من الأسماء الستة .

﴿ ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ... ﴾

(أبينا)اسم مجرور بعد(إلى)، وعلامة الجر ياء، نيابة عن الكسرة عندهم؛ لأنه من الأسماء الستة .

ومن الشواهد ما ورد فى قول ربنا:

﴿ إنى أنا أخوك ﴾ [٤]

﴿ فأرسل معنا أخانا ﴾ [٥]

﴿ سنشد عضدك بأخيك﴾ [٦]

﴿ كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ... ﴾

الشروط

---

[١] من الآية ٢٣ سورة القصص.

[٢] من الآية ٨ سورة يوسف.

[٣] من الآية ٨ سورة يوسف.

[٤] من الآية ٦٩ سورة يوسف.

[٥] من الآية ٦٣ سورة يوسف.

[٦] من الآية ٣٥ سورة القصص.

[٧] من الآية ١٤ سورة الرعد.

يشترط النحاة فى الأسماء الستة لاستخدامها بالحروف، شروطا تعم الستة، وشروطا أخرى لبعض تلك الأسماء، وفيما يأتى استعراض تلك الشروط بنوعيها:

أولا الشروط العامة

هى شروط أربعة:

ـ أن تكون تلك الأسماء غير مصغرة، ومعنى ذلك أن دخول التصغير فى تلك الأسماء يجعلها لا تأخذ الإعراب بالحروف، وإنما تعود إلى الإعراب بالحركات، فيقال مثلا:

جاء حُمَيُّك المحترم

إن أُبَيَّنا عجوز

لا تنظرن إلى هُنَيِّك

. أن تكون تلك الاسماء على صيغة المفرد؛ فالتثنية تعطيها إعراب المثنى، والجمع يعيطها إعراب الجمع، ومن شواهد التثنية قول الحق:

﴿ أما الغلام فكان أبواه مؤمنين﴾ [1]

(أبواه)اسم كان مرفوع، وعلامة الرفع ألف، نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه مثنى، وفى قول الحق:

﴿ كما أخرج أبويكم من الجنة﴾ [2]

---

[1] من الآية ٨٠ سورة الكهف .

[2] من الآية ٢٧ سورة الأعراف.

(أبويكم)مفعول به منصوب، وعلامة النصب ياء نيابة عن الفتحة عند النحويين؛ لأنه مثنى، وفى قول الحق:

﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾

(أبويه)اسم مجرور بعد اللام، وعلامة الجر ياء نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه مثنى.

ـ أن يكون بعدها مضاف إليه، وإلا فإنها تعود للإعراب بالحركات، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ قالوا يا أيها العزيز إن له أبا شيخا كبيرا﴾

﴿ وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾

﴿ قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾

وقول عمرو بن معديكرب(وافر):

وكل أخ مفارقه أخوه لعمرو أبيك إلا الفرقدان

وقول نهار بن توسعة اليشكرى(على نغم الوافر):

أبى الإسلام لا أب لى سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

ـ أن يكون المضاف إليه بعدها اسما ظاهرا، أو ضميرا عدا ضمير المتكلم، فإضافتها إلى يا المتكلم تعيدها إلى الإعراب بالحركات، وتجعلها تأخذ

---

[1] من الآية ١١ سورة النساء.

[2] من الآية ٧٨ سورة يوسف.

[3] من الآية ١٢ سورة النساء.

[4] من الآية ٧٧ سورة يوسف.

[5] من شواهد الكتاب ١٥٨/١ .

[6] من شواهد الكتاب ١٤٩/١ .

الحركات المقدرة، والمانع من ظهورها انشغال المحل بكسرة المناسبة لياء المتكلم، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى ... ﴾

(أبى)فاعل مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها انشغال المحل بكسرة المناسبة لياء المتكلم، وكذلك فى قول الحق:

﴿ قالت إن أبى يدعوك﴾ [٢]

(أبى)اسم إن منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها إنشغال المحل بكسرة المناسبة لياء المتكلم، وكذلك فى قول الحق:

﴿ واغفر لأبى إنه كان من الضالين ﴾

(أبى)اسم مجرور بعد اللام، وعلامة الجر كسرة مقدرة تحت آخره، منع من ظهورها انشغال المحل بكسرة المناسبة لياء المتكلم ، والحظ ذلك فى قول الحق:

﴿ فأوارى سوأة أخى ﴾ [٤]

﴿... قال أنا يوسف وهذا أخى ... ﴾

﴿ واجعل لى وزيرا من أهلى هارون أخى﴾

---

[١] من الآية ٨٠ سورة يوسف .

[٢] من الآية ٢٥ سورة القصص .

[٣] من الآية ٨٦ سورة الشعراء .

[٤] من الآية ٣١ سورة المائدة.

[٥] من الآية ٩٠ سورة يوسف.

[٦] من الآية ٢٩ ، ٣٠ سورة طه.

ثانيا الشروط الخاصة

وهى على الدقة شرطان:

. الشرط الأول خاص بالكلمة(فو)؛ حيث يشترط أن تكون بغير الميم؛ فلا يقال(فم)، فاستعمال(فم)لا يعرب بالحروف، وإنما يعرب بالحركات، فيقال:

هذا فم

أحب فما

انظر إلى فم

. الشرط الآخر، خاص بالكلمة(ذو)؛ حيث يشترط أن تكون إضافتها لاسم ظاهر فقط، فلا يصح استعمالها مضافة إلى ضمير، ويشترط أيضا فى الاسم الظاهر المضاف إليه أن يكون دالا على الجنس، مثل:

(العلم، والأخلاق، والذكاء، والفضل، والأدب ... إلخ).

ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... ولو كان ذا قربى ... ﴾ [1]

﴿ ... وبذى القربى واليتامى ﴾ [2]

﴿ ... والله ذو الفضل العظيم ... ﴾ [3]

ومن شواهد ذلك أيضا قول زهير(على نغم الطويل):

ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله على قومه يستغن عنه ويذمم

---

[1] من الآية ١٠٦ سورة المائدة،١٥٢ سورة الأنعام، ١٨ سورة فاطر.

[2] من الآية ٣١ سورة النساء.

[3] من الآية ١٠٥ سورة البقرة، ٧٤ آل عمران، ٢٩ الأنفال، ٢١، ٢٩ سورة الحديد، ٤ سورة الجمعة.

وقول المتنبى(على نغم الكامل):

ذو العقل يشقى فى النعيم بعقله وأخو الجهالة فى الشقاوة ينعم

وقول امرئ القيس(على نغم الطويل):

ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا فألهيتها عن ذى تمائم مغيل

وقول المجهول(على نغم الطويل):

ومن لا يكن ذا ناصر يوم حقه يغلب عليه ذو النصير ويضهد

إضافة

ورد عن العرب إضافة هذا الاسم(ذو)إلى غير اسم الجنس؛ فمن إضافتها إلى الأعلام قولهم:

(ذو الخلصة، ذو يزن، ذو جدن، ذو المجاز، ذو رعين).

ومن إضافتها إلى الضمير قول كعب بن زهير(على نغم الوافر):

صبحنا الخزرجية مرهفات أبر ذوى أرومتها ذووها

وقول الأحوص(على نغم الطويل):

ولكن رجونا منك مثل الذى به صرفنا قديما من ذويك الأوائل

وقول المجهول(على نغم الرمل):

إنما يصطنع المعـ ـروف فى الناس ذووه

طرق أخرى فى استعمال الأسماء الستة

جاء فى العربية استعمال هذه المجموعة من الأسماء بأكثر من طريقة، ومن ذلك ما جاء فى العربية من استعمالها على النحو التالى:

لغة القصر

هى لغة القحطانيين من:

بنى الحرث،

وخثعم، وزبيد،

وبنى هجميع، وبطون

من ربيعة، وبكر بن وائل، وهمدان

بمعنى استعمال تلك الأسماء مثل استعمال الاسم المقصور، فتكون دائما بالألف رفعا، ونصبا، وجرا، وعلى أن تكون علامات الإعراب مقدرة، منع من ظهورها تعذر ظهور حركات الإعراب على ألف الاسم المقصور، وذلك فى ثلاثة فقط من الأسماء الستة هى:

(أب، أخ، حم)

ومن الشواهد عند النحاة لاستخدام تلك الأسماء الثلاثة على لغة القصر ما يأتى:

. الحديث الشريف:

(ما صنع أبا جهل ؟)

(لا وتران فى ليلة)

. وقول أنس رضى الله عنه مستفهما:

(أنت أبا جهل ؟)

فالشاهد فى السؤال أن الكلمة(أبا) جاءت فى موقع الخبر، فهى إذن مرفوعة، لكن علامة الرفع – كما يقول النحاة – هى الضمة المقدرة فوق الألف، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه يأخذ إعراب الاسم المقصور.

. وقول الإمام أبى حنيفة رحمه الله:

(لا قود فى مثل ولو ضربه ولو رماه بأبا قبيس)

فالشاهد أيضا أن الكلمة (أبا) جاءت بعد حرف الجر الباء؛ فهى إذن مجرورة، لكن علامة الجر هنا – كما يقول النحاة – هى الكسرة المقدرة تحت الألف، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه يأخذ إعراب الاسم المقصور.

. قول أبى النجم العجلى(على نغم الرجز):

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

فالشاهد فى البيت أن الكلمة(أباها)الثانية جاءت فى موقع المضاف إليه؛ فهى إذن مجرورة، لكن علامة الجر – كما يقول النحاة – هى الكسرة المقدرة تحت الألف، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه يأخذ إعراب الاسم المقصور.

. و قول المجهول(على نغم الرجز):

أى قلوص راكب تراهـــــا شالوا علاهن فشل عـــلاها

واشدد بمتنى حقب حقواها ناجية وناجيا أبـــــــاها

فالشاهد فى البيتين أن الكلمة(أباها)جاءت فى موقع الفاعل، بعد اسم الفاعل، فهى إذن مرفوعة، لكن علامة الرفع هنا – كما يقول النحاة – هى الضمة المقدرة فوق الألف، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه يأخذ إعراب الاسم المقصور.

لغة النقص

بمعنى استعمال تلك الأسماء مكونة من حرفين اثنين فقط، وحينئذ لا يكون إعرابها بالحروف، وإنما يكون إعرابها بالحركات؛ أى العلامات الأصلية للإعراب، وذلك يكون فى أربعة فقط من الأسماء الستة، هى:

(أب، أخ، حم، هن)

ومن شواهد استخدام تلك الأسماء على تلك اللغة الحديث:

(من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا)[1]

وقول رؤبة(على نغم الرجز):

بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

والآن بعد هذا التطواف فى الأسماء الستة لعله يمكن فهم قول ابن مالك:

وارفع بواو وانصـــــب بالألف واجرر بـ(يا)ما من الأسما أصف

أب أخ حـــــــم، كذاك وهن والنقص فى هذا الأخير أحسن

وفى أب وتالييـــــه ينـــــدر وقصرها من نقصـهم أشـــهر

من ذاك ذو إن صحـــبة أبانا والفم حيث الميم منـه بـــانا

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا للـ(يا)كـ(جا أخو أبيك ذا اعتـلا)

الممنوع من الصرف

المقصود بقولنا(الصرف)هنا هو التنوين بفتحتين، أو ضمتين، أو كسرتين آخر الأسماء، وهو . كما سبق . العلامة الثانية من العلامات الدالة على كونه الكلمة اسما متمكنا فى مجال الاسمية؛ " فالتنوين علامة للأمكن عندهم " ، وينتج عن ذلك أن قولنا(الممنوع من الصرف)يعنى مجموعة من الأسماء، يمنع تنوينها، وينهض هذا الباب بدراسة تلك

---

[1] المعنى دعا بدعائها قائلا يا لفلان، يا لقبيلة فلان، أى من يدعو إلى التعصب للقبيلة الذى جهدت الشريعة فى محوه بعد انتشاره فى الجاهلية، ويحكم الحديث عليه بأن قولوا لمن يفعل ذلك(عض أير أبيك)، (عض هن أمك)، وقد حرص الحديث على عدم الرأفة مع مثل هذا لدرجة الدعوة إلى استخدام اللفظ الصريح فى ذلك، دون اللجوء إلى كناية، أو مواربة.

[2] كتاب سيبويه ٤/١ .

المجموعة من الأسماء لتحديدها، ولمعرفة أسباب المنع من التنوين، ولمعرفة طرق استخدام تلك المجموعة من الأسماء فى الجملة، لكن ينبغى أن نتذكر دائما أننا ندرس ذلك الموضوع فى هذا الموضع؛ لأن تلك المجموعة من الأسماء تأخذ علامة فرعية، وذلك يحدث فى حال الجر فقط؛ حيث تكون الفتحة علامة الجر نيابة عن الكسرة، أما الرفع فيكون بعلامته الأصلية عندهم، وهى الضمة، والنصب يكون بعلامته الأصلية عندهم، وهى الفتحة.

تصنيف ثلاثى

ولعلنا نتذكر تصنيف الأسماء إلى مبنى ومعرب، عندما قلنا إن الاسم المعرب المنون يقول عنه النحاة إنه(المتمكن الأمكن)؛ بحكم أن فيه من الخصائص ما يدل على شدة تمكنه من الاسمية، وأبرز تلك الخصائص التنوين؛ فتلك خصيصة، تدفع الاسم بقوة فى مجال الاسمية، مبعدة إياه بمقدار القوة نفسه عن مجال الفعلية؛ حيث يستحيل التنوين فى الأفعال، ومن تلك الخصائص الجر بعلامته المختلفة، ولا سيما الكسرة؛ حيث يستحيل الكسر أيضا فى الأفعال بما يعنى أن قبول الكلمة الكسر يدفع بها شوطا كبيرا فى مجال الاسمية، أى مبعدا إياها عن مجال الفعلية، ولذلك يقول عنه النحاة إنه(متمكن أمكن).

وفى مقابل الاسم المعرب المصروف تحدثنا آنفا عن الاسم المبنى، وهو الذى يصفه النحاة بأنه الاسم(غير المتمكن)، بمعنى أنه كلمة، فيها من خصائص الاسم ما يكفى لاعتبارها من الأسماء، لكن ليس بالدرجة التى تبعدها تماما عن مجال الفعلية؛ لأنها تحتوى أيضا عددا من

خصائص الأفعال، وأبرز تلك الخصائص البناء؛ بحكم أنه مفترض منذ البدء:

(أن الإعراب للأسماء، وأن البناء للأفعال)

بحيث نتج عندهم أن إعراب صنف من الأفعال، وهو(المضارع)قد جاء على غير(الأصل)، وأن بناء بعض الأسماء يقلل من اسميتها، ولذلك قالوا عن الاسم المبنى إنه(غير متمكن).

الصنف الثالث

وبين هذين القسمين الكبيرين للاسم . أعنى القسم(المتمكن الأمكن)، والقسم(غير المتمكن)- يقع بينهما مجموعة(الأسماء الممنوعة من الصرف)، ويقول النحاة إن هذا النوع من الأسماء هو(المتمكن)فقط، أوعلى وجه الدقة قل إنه(المتمكن غير الأمكن)، بمعنى أن الاسم حينئذ يحتوى عددا من الخصائص، تمكنه من مجال الاسمية، لكن ذلك التمكين ليس شديدا، أو ليس(أمكن)؛ فهو يحتوى على بعض خصائص الفعل، وأبرزها عدم قبول الكسر، وعدم التنوين، وهما أبرز خصائص الاسم المتمكن الأمكن، أى المعرب المنون.

الاسم المنون/الاسم الممنوع من الصرف/الاسم المبنى/الحروف والأفعال

---=---------=----------=----------=---

متمكن أمكن متمكن غير أمكن غير متمكن خارج الاسمية

وهم يستدلون على وقوع الاسم الممنوع من الصرف(المتمكن غير الأمكن)عند نقطة وسطى بين الطرفين؛ أى المتمكن الأمكن(المعرب

المنـون)، وغيـر المتمكن(المبنى)بـأن الاسـم الممنـوع مـن الصـرف إذا ساعدناه بمعونة، تزيده دفعا فى مجال الاسمية، وتبعده خطوة عن مجال الفعلية، وتلك المعونة هى إلحاق(أل)بأوله . فإنه يندفع بقوة إلى مجال الاسمية، ويصير(متمكنا أمكن)عندما يقبل الكسر الذى لا تطيقه أبدا الأفعال.

تصنيف وتعليل

وبحكم أن منع الاسم من الصرف، أى اعتباره(متمكنا غير أمكن)، أمر له ما بعده؛ حيث إنه يقلل من درجات الاسمية فيه، ويقربه من الفعلية، مما يؤثر على تصنيف العلم فى العربية . فإن ذلك المنع لا يمكن أن يتم إلا بعد الاعتماد الراشد على سببين، يعضد كل منها الآخر مجتمعين، أو على الأقل سبب واحد قوى؛ ليقوم مقام السببين، ومن ثم يمكن دراسة الأسماء الممنوعة من الصرف فى مجموعتين: أولاهما يكفى فيها للمنع من الصرف سبب واحد، والأخرى لابد فيها من اجتماع سببين معا لمنع الاسم من الصرف، كما يأتى.

المجموعة الأولى

أسماء تمنع من الصرف بسبب واحد

تحتوى هذى المجموعة أربعة أصناف من الأسماء، كما يأتى:

---

[1] ينظر رأينا فى مسألة حمل الممنوع من الصرف على الأفعال فى رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى)ص ٤٨٢.

أولا صيغة منتهى الجموع

هى كل جمع تكسير، إذا كان فيه بعد ألف الجمع صوتان، أو ثلاثة أصوات، أوسطها ساكن، ومن نماذجها ما يلى:

كتائب، قرائن، مداخل

مخارج، عواقب، فواصل، مواد

كتاتيب ، شبابيك، أحاديث، براكين، أمانىّ، أغانىّ

ولعله واضح أن الكلمة(مواد)مشددة فى صوتها الأخير، بما يعنى أن بها صوتين بعد ألف الجمع، ولذلك فهى ممنوعة من الصرف على صيغة منتهى الجموع، هى وأمثالها، مثل:

(دواب، خواص، توام، دوال، صواف، حواف ... إلخ)

ولعله واضح أيضا أن الكلمة(أمانىّ)مشددة فى صوتها الأخير، بدليل أن وزنها الصرفى(أفاعيل)جمعا لـ(أمنيّة)بتشديد الياء، على وزن(أفعولة)، وهكذا كل مثيلاتها؛ فهى تحتوى على ثلاثة أصوات، أوسطها ساكن ، بعد ألف الجمع، مثل: [1]

---

[1] اشتراط سكون الصوت الأوسط جاء عند النحاة على إطلاقه، دون تحديده بعلة، أو صحيح، ومعنى هذا أنه يشمل أمثال(أرادب)جمعا لـ(إردب)، وإذا كان الخضرى فى حاشيته قد تفرد بتخصيصه بالعلة، محتجا بأنه " لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أصوات إلا وأوسطها علة ساكنة " فالرد عليه أن ذلك قد ورد، كما فى(أرادب)، ومن مبادئهم أنه:

(من حفظ حجة على من لم يحفظ)

كما ورد غير علة، وغير ساكن فلم يمنع من الصرف، ومن ذلك فيما يشبه المعجم: (أباطرة، أتابكة، أدارسة، أساتذة، أسايطة، أغالبة، أفارقة، برابرة، تبابعة، تراكوة، ترامسة، تتابلة، توانسة، جبابرة، جحافلة، جعافرة، جوايدة، حساسنة، خشايلة، خطاطبة، رجاجحة،

(أناسى، أضاحى، أحاجى، أغانى ... إلخ).

ومن شواهد استعمال تلك الصيغة قول الحق:

﴿... وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر ... ﴾

﴿ ... فكفارته إطعام عشرة مساكين ... ﴾

﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع﴾

لكن كما قلنا آنفا يعود الاسم الممنوع من الصرف إلى الكسرة علامةً للجر إذا سبقته(أل)، أو لحقه مضاف إليه؛ فوجود(أل)، أو الإضافة يعيد تقريب هذا الصنف من الأسماء إلى مجال الاسمية، ومن ذلك أنه يعيده إلى قبول الكسر، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا ... ﴾

﴿ ... إنما الصدقات للفقراء والمساكين ... ﴾

ربابنة، رياينة، زوايدة، سلايمة، سماسرة، سماينة، ، شراونة، صعايدة، صقالبة، صهاينة، صيادلة، عبادلة، عضايمة، طناطوة، غساسنة، فراهدة، قباطنة، قياصرة، كتاتنة، كرادلة، كساسبة، كماسرة، لبايدة، مرازبة، موارنة، نجاجرة، مخادمة، مراشدة، مطاعنة، مفالسة، مناصرة، ... إلخ).

ثم إنه قد جاء الوسط علة، ومع ذلك لم يمتنع من الصرف؛ لتخلف شروط أخرى فيه، مثل كونه مفردا، لا جمعا، ومثل تحرك وسطه، ومن ذلك: طواعية، وكراهية.

[1] من الآية ٨١ سورة النحل.

[2] من الآية ٨٩ سورة المائدة.

[3] من الآية ٤٠ سورة الحج.

[4] من الآية ١٤ سورة البقرة.

[5] من الآية ٦٠ سورة التوبة.

مسألتان

يبقى فى صيغة منتهى الجموع أمران، نذكرهما قبل الانتقال إلى غيرها، وذلك فيما يلى:

. أما الأمر الأول فيتعلق بالمصطلح، لماذا يسمى هذا الصنف من جموع التكسير بأنه(صيغة منتهى الجموع)؟ يورد النحويون فى ذلك أسبابا؛ منها أن هذا الصنف من الجموع لا يمكن جمعه مرة أخرى؛ بمعنى أنه لا يوجد فيه ما يسمى(جمع الجمع)، ولذلك يسمونه أيضا(الجمع المنتهى)[1] فى حين أن جموع التكسير الأخرى يجوز فيها جمع الجمع مثل:

(رجال)جمع تكسير، لكنها تجمع، فيقال(رجالات)،

وهكذا:

(جمال، أجمال)، (أنعام، أناعم)، (كلاب، أكلب، وأكالب)

. وأما الأمر الآخر المتبقى فى حديثنا عن صيغة منتهى الجموع فهو الحديث عن ملحقات تلك الصيغة، وهى أسماء مفردة فى الدلالة، لكن اللفظ على وزن تلك الصيغة، مثل:

(هوازن، وشراحيل، وسراويل، وصنافير، وأعانيب)

والأخيران علمان على جزيرتين مصريتين، والملحق بصيغة منتهى الجموع يأخذ حكمها النحوى على ما سبق بيانه.

يقول ابن مالك:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف		**ما لم يضف أو يك بعد(أل)ردف**

[1] ينظر النحو الوافى ٢١٣/٤.

والصرف بالتنـوين أتى مبينا		معنى به يكـــون الاســـم أمكنا
وكن لجمع مشـــبه(مفاعلا)		أو(المفاعيل)بمنـــــــــع كافلا
ولـ(سراويل)بهذا الجـــــمع		شبه اقتضى عموم المنـــــع
وإن به ســـمى أو بما لحق		به فالانصراف منعه يحـــــق

ثانيا الاسم المنتهى بألف التأنيث المقصورة

سبب المنع هو انتهاؤه بتلك الألف،مثل:

(كبرى، صغرى، ذكرى، شكوى، جرحى،

بلوى، رضوى، عدوى، حبلى...إلخ.)

ومن شواهد استعمال تلك الصيغة قول الحق:

﴿... تلك إذن قسمة ضيزى ...﴾ [1]

﴿... لتنذر به وذكرى للمؤمنين ... ﴾ [2]

ومثل قولك:

(لا زواج لحبلى أرملة)

فالكلمات:

(ضيزى، ذكرى، حبلى)

تعرب بحركة واحدة، ولا تنون؛ فهى ممنوعة من الصرف؛ بحكم أنها منتهية بألف التأنيث المقصورة، فى ذلك يقول سيبويه " كل(فُعلى)فى الكلام لا ينصرف" [3] **.**

---

[1] من الآية ٢٣ سورة النجم.

[2] من الآية ٢ سورة الأعراف.

[3] كتاب سيبويه ١ /٢١٩

ثالثا الاسم المنتهى بألف التأنيث الممدودة

سبب المنع انتهاؤه بتلك الألف، مثل:

جرداء ، شقراء ، هيفاء

ومثل:

أصدقاء ، وأقرباء

ومثل:

كبرياء

ومعلوم أن ألف التأنيث الممدودة علامة للتأنيث زائدة بعد أصول الكلمة، ولذا يشترط الصرفيون فيها وجود ثلاثة أحرف قبل ألف التأنيث الممدودة، وذلك واضح فى الأمثلة السابقة، ولذلك ليس منها ما كان فيه قبل تلك الألف صوتان مثل:

(مساء ، وعشاء ، ونداء)

وليس منها أيضا ما كان فيه قبل تلك الألف صوت واحد مثل:

(الماء، والشاء، والداء)

ولعل ذلك ما دفع سيبويه إلى اللجوء للوزن فى قوله " كل فعلاء فى الكلام لا ينصرف " ومن شواهد استعمال الاسم[1] المنتهى بألف التأنيث الممدودة قول الحق:

﴿... لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم...﴾[2]

---

[1] كتاب سيبويه ٢١٩/١ .

[2] من الآية ١٠١ سورة المائدة.

(أشياء)مجرور بعد حرف الجر، وعلامة الجر فتحة نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ بعلة واحدة، هى انتهاؤه بألف التأنيث الممدودة.

يقول ابن مالك:

فألف التأنيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع

رابعا الكلمة (أُخَر)

سبب المنع أنها جمع للكلمة(أخرى)الممنوعة من الصرف بألف التأنيث المقصورة، ومن شواهد استعمالها قول الحق:

﴿ ... فعدة من أيام أخر ...﴾[1]

﴿... هن أم الكتاب وأخر متشابهات ...﴾[2]

وعلامة الجر كسرة إذا استعملنا قبلها(أل)، أو بعدها مضافا إليه مثل:

(نسعد بالأيام الأُخرِ)

(نسعد بأخرِ الأيام)

المجموعة الأخرى

أسماء تمنع من الصرف باجتماع سببين

السبب الأول فى منع تلك الأسماء من الصرف هو أنها إما(أعلام)، أو(صفات)، لكن هذا السبب وحده لا يكفى للمنع من الصرف، ولذا فلابد للمنع من الصرف أن يجتمع فى الاسم مع العلمية سبب آخر، وكذلك لابد

---

[1] من الآية ١٨٥ سورة البقرة .

[2] من الآية ٧ سورة آل عمران.

أن يجتمع فى الاسم مع الوصفية سبب آخر، وذلك السبب الآخر هو مع العلمية واحد من ستة أسباب، وهو مع الوصفية واحد من ثلاثة أسباب، ونرصد ذلك كله بصنفيه فيما يلى.

الصنف الأول

العلم الممنوع من الصرف

ليس كل علم يمنع من الصرف؛ لأن العلمية وحدها لا تكفى للمنع من الصرف، وإنما لا بد لمنع العلم من الصرف من أن يجتمع فيه مع العلمية أحد أسباب ستة، نرصدها فيما يلى.

أولا العلمية والتأنيث

كل علم مؤنث ممنوع من الصرف؛ بسبب أن ذلك النوع من الأسماء اجتمع فيه سببان للمنع من الصرف، هما العلمية ، والتأنيث[٢]، ومن نماذج ذلك:

---

[١] أيا كانت العلمية، [حيث يصنف العلم بأكثر من طريقة، فالعلم منقول، أو مرتجل، وهو كنية، أو لقب، أو اسم، وهو مفرد، أو مركب، وهو علم شخص، أو علم جنس على ما سيأتى فى باب العلم.

[٢] علامات لتأنيث أربع: الأولى هى تاه التأنيث، والثانية ألف التأنيث الممدودة، والثالثة، والرابعة انعدام العلامة، وتلك علامة سلبية؛ فانعدام العلامة فى المؤنث علامة على المؤنث المعنوى، مثل:

سعاد، زنيب، هند

وهى التى تسمى العلامة الصفرية.

(سعاد، وزينب، ودلال)

(طلحة، ومعاوية، وحمزة)

(فاطمة، ونجلاء، وسلوى)

ومن شواهد العلم المؤنث ذلك ما جاء فى قول الحق: [1]

﴿ ... وإنى سميتها مريم ...[2]﴾

﴿... وآتينا عيسى بن مريم البينات ...﴾ [3]

﴿ ... قالوا يا مريم لقد جئت شيئا فريا ... ﴾ [4]

الثلاثى ساكن الوسط

لكن يستثنى من الحكم السابق أن العلم المونث إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط، مثل:

(هند، دعد، زين، شوق)

فإن صرفه جائز، ومنعه جائز أيضا، فنقول:

(نذهب إلى شوقٍ)

جرا بالكسرة، كما يجوز أن تقول:

(نذهب إلى شوقَ)

---

[1] وأيا كان التأنيث، [للتأيث أنواع متعددة؛ فهو من ناحية مؤنث حقيقى(ما يلد، أو يبيض)ومؤنث مجازى(ما لا يلد، ولا يبيض)، وهو من ناحية أخرى مؤنث معنوى (مؤنث ليس فيه علامة تأنيث) ومؤنث لفظى(مذكر ينتهى بعلامة تأنيث)على ما سيأتى.

[2] من الآية ٣٦ سورة آل عمران.

[3] من الآية ٨٧ سورة البقرة.

[4] من الآية ٢٧ سورة مريم.

جرا بالفتحة نيابة عن الكسرة عندهم، أما إذا كان العلم ثلاثيا متحرك الوسط فهو ممنوع من الصرف وجوبا ، مثل سقر علما على جهنم.

ثانيا العلمية ووزن الفعل

إذا كان التأنيث فى الفقرة السابقة هو السبب الدلالى الذى حول العلم من مجال الاسمية الضعيفة، بمعنى أن التأنيث قرب العلم من الفعلية، فكان ذلك سببا للمنع من الصرف . فإن العلم فى هذه الفقرة يمنع من الصرف لسبب شكلى، هو أنه يأخذ شكل الفعل، مما يبعده درجة عن مجال الاسمية، ومن نماذج ذلك:

(يعيش، يموت، يزيد، يحى)

ومنه أيضا:

تنضب، نرجس، تتفل، يرمع

ومنه:

. يسرى(المضارع من أسرى) . أحمد(المضارع من حمد)

ـ تغلب (اسم قبيلة عربية) ـ يشكر(اسم قبيلة عربية)

. تعز (اسم مدينة فى اليمن) ـ تتفل(علم على الثعلب)

ـــ ظفر(اســـم شخـــص) . غالب(صيغة الفعل الأمر)

. فاضل(صيغة الفعل الأمر)

ومن شواهد استخدام ذلك النوع من العلم قول الحق:

﴿... ومبشرا برسول يأتى من بعدى اسمه أحمد ... ﴾[1]

[1] من الآية ٦ سورة الصف.

"هذا باب أفعل إذا كان اسما، وما أشبه الأفعال من الأسماء التى فى أوائلها الزوائد، فما كان من الأسماء أفعل فنحو:

(أفكل، وأزمل، وأيدع، وأربع)

لا تنصرف فى المعرفة؛ لأن المعارف أثقل ...، وتركوا صرفها فى المعرفة؛ حيث أشبهت الفعل...، وأما ما أشبه الأفعال سوى أفعل فمثل اليرمع، هو جماع اليعملة، ومثل أكلب ... ألا ترى العرب لم تصرف أعصر" .

ثالثا العلمية وزيادة الألف والنون

يمتنع من الصرف كل علم انتهى بألف، ونون زائدتين، مثل:

رمضان ، شعبان ، كمران ،

رغدان ، حمدان ، جبران ، بدران

ومثل:

حسان ، ريان ، غسان ، عفان ، عمان ،

هيان ، أمان ، جيان، زيان ، حيان ... إلخ.

ومن شواهد استخدام ذلك النوع من العلم قول الحق:

﴿ ... شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ... ﴾ [٢]

العلم فعال أو فعلان

فإذا كان العلم محتويا قبل الألف، والنون على حرفين، ثانيهما مشدد، كما فى(عفان)فإنه يجوز حينئذ اعتبار الشدة هى الحرف الثالث،

---

[١] كتاب سيبويه ٢١٦/١ .

[٢] من الآية ١٨٥ سورة البقرة.

وعليه تكون الألف، والنون بعدها زائدتين؛ فيمنع العلم من الصرف، كما يجوز من ناحية أخرى اعتبار النون الأخيرة هى الحرف الثالث، وتكون الشدة تضعيفا لعين الكلمة، فلا يمنع العلم حينئذ من الصرف، وبعبارة أخرى أقول إن ذلك النوع من الأعلام يمكن اعتباره على وزن(فعلان)، فيمنع من الصرف، كما يمكن اعتباره على وزن(فعال)، فلا يمنع من الصرف، وهذان الاعتباران المختلفان يؤديان إلى اختلاف معنى العلم وتحليله على النحو التالى:

ـ حسان يكون من الحسن بأصالة النون، فينصرف، أو من الحس بزيادتها، فيمتنع صرفه.

ـ عفان يكون من العفن بأصالة النون، فينصرف، أو العفة بزيادتها، فيمتنع صرفه.

ـ ريان يكون من الرين بأصالة النون، فينصرف، أو من الرى بزيادتها، فيمتنع صرفه.

رابعا العلمية والعجمى

الكلمة(العجمى)مثل الكلمة(الأجنبية)فى أن كلتيهما من لغة أخرى غير العربية، لكن الفرق بينهما أن الكلمة الأجنبية لم تستعمل فى الجملة العربية إلا فى وقت قريب من عصرنا، وهى حينئذ تستعمل ساكنة، ولا يصح استعمال علامات لغتنا فى إعرابها؛ فلكل لغة طريقتها، فى حين الكلمة العجمى[1] استعملت فى الجملة العربية منذ وقت بعيد فى الماضى،

---

[1] والكلمة شبه العجمى إذا كانت علما تمنع من الصرف، كما فى الكلمة(إبليس)على اعتبارها عربية من الإبلاس، بمعنى الإبعاد، وهى شبه عجمى؛ بحكم أن العرب لم يسموا

ولعل هذا القدم فى الاستعمال هو الذى أوجد نوعا من الألفة بينها من ناحية، وبين الكلمة العربية من ناحية أخرى، ولعل تلك الألفة هى التى أعطت الكلمة العجمى بعض علامات لغتنا فى إعرابها، لكن على أن يبقى للكلمة العجمى كثير من خصوصيتها، فهى وإن صارت معربة فى لغتنا، أى متمكنة "فلا يمكن أن يصل بها الاندماج فى العربية إلى التساوى مع الكلمة العربية(دما، وصلبا)، أو قل إنها صارت(عربية بالولاء)، لا بالدم، والعرق، ولذلك لا تطمح تلك الكلمة إلى جميع خصائص الاسم العربى(المتمكن الأمكن)من تنوين، وجر بالعلامة الأصلية للجر، فهاتان خصيصتان يعز على تلك الكلمة العجمى نوالها، وكذلك تعاملها العربية معاملة(المتمكن غير الأمكن)؛ فتمنعها من الصرف، مبعدة إياها من الاسمية، ومقربة إياها من حقل الفعلية، "فإن كان الاسم ...أعجميا لم ينصرف" وفى النمذجة للعلم الأعجمى يقول النحاة إن جميع أعلام الأنبياء عجمى، عدا ستة أعلام فقط، هى:[٣]

بها، أما على اعتبارها من غير العربية فهى أيضا ممنوعة من الصرف للعملية، والعجمى.

[١] وضع العلماء خصائص يمكن من خلالها الحكم على كون الكلمة أعجمية؛ منها خروج الوزن على الأوزان العربية؛ مثل إبراهيم، فليس فى أوزان العربية إفعاليل، ومنها أن تكون رباعية، أو خماسية خالية من حروف الذلاقة(الميم، والراء، والباء، والنون، والفاء، واللام)، ومنها أن يجتمع فى الكلمة من الحروف ما لا يجتمع فى كلمة عربية، مثل الجيم، والقاف، ومثل الصاد، والجيم، ومثل الكاف، و الجيم، ومثل الراء بعد النون، ومثل الزاى بعد الدال.

[٢] كتاب سيبويه ٢٢٨/١.

[٣] ينظر القرطبى ١٦/٦

(محمد، شعيب، صالح، إسماعيل، هود، لوط)

فبقية أعلام الأنبياء جميعها إذن عجمى، وكذلك أعلام غير الأنبياء، مما ينطبق عليه تعريف العجمى، مثل: (أبريم، بندار، قالون ... إلخ)

ومن شواهد استعمال العلم الأعجمى فى العربية قول الحق:

﴿ ... وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا ...﴾

﴿... أم تقولون إن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ...﴾

﴿ ...قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾

ونطرح هنا وجهة أخرى من البحث فى تاريخ هذى الطائفة من الأسماء من خلال اطلاعنا على شقيقات العربية من الساميات؛ بأن تلك الطائفة أسماء عربية قلبا وقالبا، لكن الذى حدث أن لغات أخرى غير العربية استعملتها، ووردت إلينا فى نصوصها، فأدى ذلك الاستعمال فى تلك اللغات(الأعجمية)، وهى لغات(غير معربة)أصلا إلى إصابة تلك الطائفة من الأسماء بالعدوى ، فأنتجت العدوى تخلى تلك الطائفة عن أهم خصائص الاسم العربى، وهى قبول(التنوين)، وقبول(الكسر)، فتحولت إلى(المنع من الصرف).

---

[1] من الآية ١٢٦ سورة البقرة.

[2] من الآية ١٤٠ سورة البقرة.

[3] من الآية ١٣٣ سورة البقرة.

[4] أقرب استنتاج هنا يأخذنا إلى أن العربية أقدم من(إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب)، وذلك هو ما نذهب إليه، العربية ليست كما هو شائع فى الوسط العلمى بأن أول ناطق بها نبى الله إسماعيل، لقد تعلمها من أمه المصرية(هاجر)التى كانت تستعمل العربية مع أبناء قومها فى مصر(المنيا)؛ بما ينتج أن العربية إما أن تكون إحدى لهجات(المصرية القديمة)، أو أقدم من تلك اللغة.

خامسا العلمية والعدل

يقصد النحاة بـ (العدل) هنا علة مفترضة، لا دليل لها من الواقع؛ فهم يقصدون الأعلام التى جاءت على الصيغة(فُعَل)، مثل(عُمَر)؛ وجدوها فى كلام العرب ممنوعة من الصرف، وبحثوا فى عللهم، وقواعدهم للمنع من الصرف فلم يجدوا ما يشملها، و لم تهدهم طريقتهم إلا إلى الافتراض الذى لا يسنده الواقع، وذلك قولهم إن تلك الأعلام لم تكن فى بدء الاستعمال العربى على هذه الصيغة(فعل)، وإنما كانت على الصيغة(فاعل)، مثل(عامر)، ثم عدل الاستعمال العربى من(فاعل)إلى(فُعَل)، فقالوا(عمر)بدلا من(عامر)، وبذلك يجتمع لدى النحاة علتان لمنع تلك الأعلام من الصرف، هما العلمية، والعدل،" وأما(عمر)، و(زفر)فإنما منعهم من صرفهما، وأشباههما أنهما... محدودان عن(البناء)؛ أى(الصيغة)الذى هو أولى بهما، وهو بناؤهما فى الأصل، فلما خالفا بناءهما فى الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو(عامر)، و(زافر)" .[1]

ومن نماذج تلك الأعلام

(مضر، زحل، قزح، دؤل،

هذل، جشم، دلف، زفر، هبل ... إلخ).

ويمكن التمثيل للعلم الممنوع من الصرف باجتماع العلمية، والعدل بما يلى:

(نقتدى بعمرَ فى قوله الحق)

(عمر)اسم مجرور بعد الباء، وعلامة الجر فتحة، نيابة عن الكسرة عند النحويين، لأنه ممنوع من الصرف باجتماع العلمية والعدل.

---

[1] كتاب سيبويه ٢٢٣/١ .

سادسا العلمية والتركيب المزجى

يقصد النحاة بـ(التركيب المزجى)فى العلم أن يتكون ذلك العلم فى(الأصل)من كلمتين، شريطة اتحاد تينك الكلمتين، واختلاطهما معا؛ بحيث تصيران فى النطق، والكتابة كلمة واحدة، مما يعطى انطباعا بأن ذلك العلم كلمة واحدة، فينسى مستعمل ذلك العلم كونه مركبا من كلمتين؛ مثل(بعلبك)علما لمدينة فى لبنان، ومثل(حضرموت)علما لمدينة فى اليمن، ومثل(معديكرب)علما لشخص، ومن شواهد ذلك النوع من الأعلام قول المجنون(على نغم الطويل):

فلو أن واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

(حضرموت)مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر فتحة، نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ممنوع من الصرف.

يقول ابن مالك فى العلم الممنوع من الصرف لواحد من ستة الأسباب السابقة:

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معد يكربا
كذاك حاوى زائدى(فعلانا) كـ(غطفان) وكـ(أصبهانا)
كذا مؤنث بـ(هاء)مطلقا وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر أو(زيد)اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان فى العادم تنكيرا سبق وعجمة كـ(هند)والمنع أحق
والعجمى الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع
كذلك ذو وزن يخص الفعلا أوغالب كـ(أحمد)و(يعلى)
والعلم امنع صرفه إن عدلا كـ(فعل)التوكيد أو كـ(ثعلا)

الصنف الآخر

الوصف الممنوع من الصرف

ليس كل وصف يمنع من الصرف؛ لأن الوصفية وحدها لا تكفى للمنع من الصرف، وإنما لمنع الوصف من الصرف لابد من أن يجتمع فيه مع الوصفية واحد من أسباب ثلاثة نرصدها فيما يلى:

أولا الوصفية ووزن الفعل

يمنع الوصف من الصرف إذا جاء على وزن الفعل بشرط أن يكون تأنيثه بغير التاء ، بمعنى أن يكون تأنيثه بألف التأنيث مقصورة، أو ممدودة، ومن أمثلته:

أكبر، أصغر، أجمل، أطول، أقصر،

أعرض، أرفع، أسمن، أنحف، أقبح، أهيف، أكرم،

أبخل، أحمر، أبيض، أغيد، أصفى، أخص ،أرق ، أتم ... إلخ.

ومن شواهد استعمال ذلك النوع من الوصف قول الحق:

﴿ ... والذين آمنوا أشد حبا لله ...﴾[٢]

﴿ ... كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة ... ﴾

﴿ ... فاذكروا الله كذكركم آ باءكم أو أشد ذكرا ... ﴾

---

[١] فإن كان تأنيثه بالتاء فإنه يكون مصروفا مثل(أرمل)، فهذا وصف مصروف، رغم كونه على وزن الفعل، والسبب أن تأنيثه يكون بالتاء، فيقال(أرملة).

[٢] من الآية ١٦٥ سورة البقرة .

[٣] من الآية٦٩ سورة البقرة .

(أشد)فى الآية الأخيرة معطوف مجرور بالتبعية، وعلامة الجر فتحة نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ممنوع من الصرف باجتماع الوصفية، ووزن الفعل.

لكن نتذكر هنا أيضا أن الممنوع من الصرف يعود إلى الصرف، وإلى الكسر إذا استعملنا قبله(أل)، أو بعده مضافا إليه، ومن شواهده قول الحق:

﴿ ويوم القيامة يردون إلى أشدِّ العذاب﴾

(أشد)اسم مجرور بعد(إلى)، وعلامة الجر كسرة ظاهرة تحت آخره.

ثانيا الوصفية وزيادة الألف والنون

ذلك النوع من الوصف يكون على الصيغة(فَعْلان)، ومؤنثه على(فَعْلى)، وحديثنا منصب هنا على المذكر منه؛ فمؤنثه قد سبق ذكره فى الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، ونماذج المذكر منه مثل:

غضبان، فرحان، عطشان،

ظمآن، سكران، لحيان، تعبان،

حيان، ريان، طيان، غيان، قيان، ميان، هيان

مع ملاحظة أنه لو احتوى ذلك الوصف قبل الألف والنون على حرفين، ثانيهما مشدد فإنه يجوز فيه كون النون زائدة مع الألف؛ فيمنع من الصرف، وحينئذ يكون الجذر اللغوى لذلك الوصف مكونا من الحرف المشدد بحرفين، والثالث قبلهما، ويكون الوزن الصرفى له هو(فعلان)، ويجوز فيه

---

[1] من الآية ٢٠٠ سورة البقرة .

[2] من الآية ٨٥ سورة البقرة .

من ناحية أخرى كون النون أصلية، أى من الجذر اللغوى، وتقع لاما للكلمة، فيكون مصروفا، ويكون وزنه(فعال)، ويؤدى ذلك إلى اختلاف المعنى مثل:

(ريان)من الرين، أو من الرى

(طيان)من الطين ، أو من الطى ...إلخ.

يقول سيبويه " إذا قلت:

(هذا رجل فَعلان)

يكون على وجهين؛ لأنك تقول هذا إن كان على وصف له(فُعلى)لم ينصرف، وإن لم يكن له(فُعلى) انصرف" . [1]

ومن شواهد ذلك النوع من الوصف ما جاء فى قول الحق:

﴿ ولما رجع موسى إلى قومه غضبانَ أسفا﴾ [2]

وقول الفند الزمانى(على نغم الهزج):

شددنا شدة الليث غدا والليث غضبانُ

وقول المجهول(على نغم البسيط):

لا أوحش الله من غضبانَ أوحشنى ما كان أبطأ عن برى وإيناسى

(غضبان)فى البيت الأخير اسم مجرور بعد(من)، وعلامة الجر فتحة، نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ممنوع من الصرف باجتماع الوصفية، وزيادة الألف والنون.

وسبق أن الممنوع من الصرف يعود إلى الجر بكسرة، إذا سبقته (أل)أو إذا لحقه مضاف إليه، كما فى قول ربيعة(على نغم الخفيف):

---

[1] كتاب سيبويه ١/ ٢١٨ .

[2] من الآية ١٥٦ سورة الأعراف.

ومتى كنت يا ابن ظبية ترجو أن تثنِّى على ابنة الغضبان

(الغضبان)مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر كسرة؛لأنه مسبوق بـ(أل).

وكما فى قول أبى تمام(على نغم البسيط):

أظما الفصوص و لم تظمأ قوائمه فخل عينيك فى ظمآنِ ريانِ

(ظمآن)مجرور بالحرف، وعلامة الجر كسرة، رغم منعه من الصرف؛ لأنه مضاف.

ثالثا الوصفية والعدل

يقصد النحاة بهذا المصطلح، أو قل بهاتين العلتين مجموعة الأعداد من واحد إلى عشرة، عند العدول عن أسماء الأعداد فى تلك المجموعة إلى إحدى الصيغتين(فُعال)، أو(مَفعَل)، ويكون اجتماع ذلك العدول مع استخدام تلك الأعداد فى مجال الوصفية هما العلتان فى منع تلك الأسماء من الصرف، ومن شواهد استخدام تلك المجموعة من الكلمات فى الجملة العربية قول الحق:

﴿ ... أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا ... ﴾

﴿ ... فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ... ﴾

﴿ ... جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع ... ﴾

ومن النماذج قوله:

حصل الرسول على مَتسَعَ من الزوجات،

---

[1] من الآية ٤٦ سورة سبأ.

[2] من الآية ٣ سورة النساء.

[3] من الآية ١ سورة فاطر.

ولا يباح للمسلم سوى رُباعَ

(رُباع)مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر فتحة، نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ممنوع من الصرف باجتماع الوصفية والعدل، و(مَثْسَع) اسم مجرور بعد(على)، وعلامة الجر فتحة، نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ممنوع من الصرف باجتماع الوصفية والعدل.

دلالة العدول

ولعل مما يجدر ذكره هنا أن العدول عن اسم العدد إلى واحد من ذينك النوعين من الوصف فى الأعداد يؤدى إلى تغير فى الدلالة، ونتيجة ذلك واضحة فى قول الحق:

﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾

حيث إن(واو)العطف تفيد الجمع عادة فى سياقها، ولكن ذلك العدول فى تلك الآية يغير دلالة الجمع فى الواو إلى دلالة الاختيار، فتكون الواو بمعنى(أو)، ولعل هذا الفهم هو الذى يأخذنا إلى الفهم الصحيح للآية؛ حيث لو فهمنا(الواو)فيها بمعنى الجمع لنتج أمر غير صحيح فى التشريع الإسلامى؛ حيث إن ذلك الفهم يبيح _ خطأً_ للمسلم الزواج من تسع نساء، لكن عندما نتذكر هذا العدول وتغييره دلالة(الواو)من الجمع إلى الاختيار يكون الفهم الصحيح للآية، وهو أن المباح للمسلم من الزواج غير المفرد زوجتان، أو ثلاث، أو أربع فقط، لا أكثر.

---

[1] من الآية ٣ سورة النساء.

يقول سيبويه إنه قد سأل أستاذه الخليل – رحمهما الله– عن هذه النقطة "وسألته عن أُحاد، و ثُناء ، و مَثْنى، وثُلاث، ورُباع، فقال هو بمنزلة أُخَر، إنما حده واحدا واحدا، واثنين اثنين، فجاء محدودا عن وجهه، فترك صرفه ... قال ساعدة بن جؤيَّة(على نغم الطويل):

ولكنما أهلى بواد أنيسه ذئاب تَبَغَّى الناس مَثْنى ومَوْحَد"

ولعله بعد هذا التطواف بين الأنواع الثلاثة للوصف الممنوع من الصرف يمكن فهم قول ابن مالك:

وزائدا فعلان فى وصف سلم		من أن يرى بتأنيث ختم
ووصف اصلى ووزن أفعلا		ممنوع تأنيث بـ تا كأشهلا
ومنع عدل مع وصف معتبر		فى لفظ مثنى و ثلاث وأخر
ووزن(مثنى)و(ثلاث)كهما		من واحد لأربع فليعلما

عودة الممنوع من الصرف

تبقى الإشارة إلى أن الاسم الممنوع من الصرف يصير مصروفا فى أربع مسائل:

١) العلم الممنوع من الصرف لاجتماع العلمية مع واحد من ستة الأسباب السابق ذكرها إذا أزلنا عنه العلمية، واستخدمناه استخدام النكرة، فإنه حينئذ يفقد إحدى علتى المنع من الصرف، فيصير مصروفا، بمعنى أنه ينون، وتكون علامة جره الكسرة، فمثلا الكلمة(فاطمة)ممنوعة من الصرف باجتماع العلمية فيها مع التأنيث، وهى حينئذ علم على أنثى محددة بين المتكلم والمستمع، أما إذا قصد المكلم الحديث عن

[1] كتاب سيبويه ٢٢٤/١ .

أية(فاطمة)أخرى، أو أية أنثى أخرى واصفا إياها بأنها مثل(فاطمة)الأولى فإنه حينئذ يحول ذلك العلم المعرفة إلى مجرد اسم نكرة، أو وصف، وعليه حينئذ يمكن تنوين تلك الكلمة، وجرها بالكسرة، فيقال مثلا:

(لا تنظر إلى فاطمةٍ أخرى)

٢) العلم الممنوع من الصرف إذا صغرناه؛ حيث إن ذلك التصغير يبقى على العلمية نعم، لكنه يزيل العلة الأخرى المجتمعة مع العلمية، وهى واحد من ستة الأسباب السابق ذكرها، ومن ثم يجب عودة ذلك العلم إلى الصرف لزوال المانع من الصرف فيكون منونا، وتكون علامة جره كسرة، فيقال مثلا فى تصغير عمر:

(نقتدى بعميرٍ فى شدة الحق)

٣)مراعاة التناسب والانسجام الصوتى بين الكلمات والجمل، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا ﴾

فالكلمة(سلاسل)فى قراءة حفص غير منونة، وهى ممنوعة من الصرف؛ لأنها صيغة منتهى الجموع، لكنها فى قراءة(ورش)جاءت منونة، بمعنى أن الاسم الممنوع من الصرف على صيغة منتهى الجموع صار مصروفا منونا، والسبب الذى يقدمه النحاة لهذا هو أن التناسب الصوتى بين هذه الكلمة والكلمتين المنونتين بعدها هو السبب الذى اقتضى ذلك التنوين.

وكذلك فى قول الحق:

﴿... ويطاف عليهم بآنية من فضة

---

[1] من الآية ٤ سورة الإنسان.

وأكواب كانت قواريرا قوارير من فضة...[1]﴾

فالكلمة(قوارير)فى قراءة حفص غير منونة، وهى ممنوعة من الصرف؛ لأنها صيغة منتهى الجموع، لكنها فى قراءة(ورش)جاءت منونة، بمعنى أن الاسم الممنوع من الصرف على صيغة منتهى الجموع صار مصروفا منونا، والسبب الذى يقدمه النحاة لهذا هو أن التناسب الصوتى بين(قوارير)فى الآيتين، ونهايات الآى السابقة، واللاحقة هو الذى أدى إلى ذلك التنوين، وكذلك فى قول الحق:

﴿ وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن

ودا ولا سواع ولا يغوث ويعوق ونسرا ﴾

فالكلمتان(يغوث)، و(يعوق)فى قراءة حفص غير منونتين، وهما ممنوعتان من الصرف لاجتماع العلمية، ووزن الفعل فيهما، لكنهما فى قراءة الأعمش جاءتا منونتين، بمعنى أنهما صارتا مصروفتين، والسبب الذى يقدمه النحاة لهذا هو ذلك التناسب الصوتى أيضا مع ما حولهما من أسماء.

٤)ضرورة الشعر بمعنى أن الشاعر يجد نفسه مضطرا تحت ضغط الوزن العروضى إلى تنوين الممنوع من الصرف، ومن شواهد ذلك قول امرئ القيس(على نغم الطويل):

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلى

بتنوين الكلمة(عنيزة)رغم منعها من الصرف باجتماع العلمية، والتأنيث، وسبب ذلك التنوين أن الوزن العروضى، وهو البحر الطويل، يقتضى فى

---

[1] من الآيتين ١٥ ، ١٦ سورة الإنسان.

[2] من الآية ٢٣ سورة نوح.

الكلمة(عنيزة)أن تكون على الوزن(مفاعلن //٠//٠)؛ فلو جاءت بغير تنوين لصارت على الوزن(مفاعلُ //٠//)، بنقص الساكن الأخير، وهى صورة غير جائزة فى ذلك البحر، ومن ثم اضطر الشاعر إلى ذلك التنوين للحصول به على ذلك الساكن.

وكذلك فى قول الفرزدق فى مدح على زين العابدين بن الحسين(على نغم البسيط):

هذا ابن فاطمةٍ إن كنت جاهله بجده أنبياء الله قد ختموا

بتنوين الكلمة(فاطمة)، رغم منعها من الصرف باجتماع العلمية، والتأنيث، وسبب ذلك التنوين أن الوزن العروضى، وهو البحر البسيط، يقتضى فى الكلمة(فاطمة)أن تكون الطاء، والميم، والتاء المربوطة منها فى مقابل الوزن العروضى(فعِلُن)؛ فالطاء مقابل الفاء، والميم مقابل العين، والتاء المربوطة مقابل اللام، وليس أمامنا سوى التنوين؛ ليقابل النون الساكنة من(فعِلُن)، أما دون ذلك التنوين فالنتيجة هى الصيغة(فَعِلُ)، وهى صورة غير جائزة فى البحر البسيط، ومن ثم اضطر الشاعر إلى ذلك التنوين للحصول به على ذلك الساكن.

وكذلك فى قول المجهول(على نغم الطويل):

إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه عصائب طير تهدى بعصائبِ

بكسر الكلمة(عصائب)الأخيرة، رغم منعها من الصرف؛ بحكم كونها صيغة منتهى الجموع، وسبب ذلك الكسر هو أن قافية تلك القصيدة فى جميع أبياتها السابقة واللاحقة تنتهى بالروى الباء المكسورة.

ويحدث العكس أحيانا بأن يمنع المصروف إذا احتاج الشاعر إلى ذلك، كما فى قوله(على نغم الكامل):

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور

بفتح الكلمة(شبيب)دون تنوين، رغم أنها مسبوقة بحرف الجر الباء؛ وهذا يعنى أنها عوملت معاملة الممنوع من الصرف؛ فهى اسم مجرور بالباء، وعلامة الجر فتحة، نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنها تعامل معاملة الممنوع من الصرف؛ بسبب ضرورة الشعر؛ حيث إن الوزن الشعرى فى البحر الكامل يقتضى فى ذلك الموضع أن يكون على الوزن(متفاعلن)، وعليه فإن الباء المفتوحة من(شبيب)تقابل العين من(متفاعلن)، فلو نونت تلك الكلمة لانكسر ذلك الوزن، بتحول الصيغة إلى(متفاعلتن)، وهذا غير جائز فى ذلك البحر.

وفيما سبق يقول ابن مالك:

... ... واصرفن ما نكرا من كل مـــا التعريف فيه أثرا

ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

الأفعال الخمسة

هى كل فعل مضارع اتصلت بآخره واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو يـاء المخاطبـة، وإنمـا سـميت الأفعال(خمسـة)عند اتصـالها بتلـك الضمائر(الثلاثة)؛ لأن لها مع واو الجماعة صورتين؛ إحداهما تبدأ بياء المضارعة، والأخرى تبدأ بالتاء، وكذلك مع ألف الاثنين لها صورتان، أما مع ياء المخاطبة فلها صورة واحدة، تبدأ بالتاء، ومن نماذج ذلك فى الفعل المضارع(يفهم)خمس الصور التالية

تفهمون يفهمون

تفهمان يفهمان

تفهمين ...

وتسمى أيضا(الأمثلة الخمسة)؛ لأن كل فعل مضارع تصير له معها خمسة أمثلة على التوضيح السابق ذكره.

وواضح أن الفعل فى النماذج السابقة ينتهى بعد الضمير بالحرف(نون)، وتلك النون مفتوحة مع واو الجماعة، ومع ياء المخاطبة، لكنها مكسورة مع ألف الاثنين.

نون الإعراب

ويمكن تعليل اختصاص النون بعد ألف الاثنين بالكسر تعليلا صوتيا ، هو أن ألف الاثنين ألف مد[1] أى أنه فتحة طويلة، وذلك يتساوى كميا مع فتحتين قصيرتين، فإذا جاء بعد هاتين الفتحتين القصيرتين فتحة قصيرة ثالثة مع نون الإعراب نتجت حالة مستحيلة فى العربية صوتيا، هى توالى ثلاثة أمثال، وتحاشيا لتلك الاستحالة الصوتية لجأت العربية إلى كسر نون الإعراب فى تلك الحالة.

ولعلنا نتذكر أننا ندرس(الأفعال الخمسة)هنا؛ بحكم أنها واحد من أنواع الكلام السبعة التى لا تأخذ علامات(أصلية)للإعراب، وإنما تحتاج إلى علامات أخرى(فرعية)، وتلك العلامات هنا فى الأفعال الخمسة منصبة على تلك النون فى آخر الأفعال الخمسة؛ حيث إن حذفها هو علامة النصب، وهو علامة الجزم أيضا، نيابة عن الفتحة، ونيابة عن السكون، فى حين ثبوت تلك النون هو علامة الرفع، نيابة عن الضمة عندهم، وفى ذلك يقول سيبويه " وافق النصب الجزم فى الحذف،

---

[1] هذا التفسير الصوتى من فرائد هذا العمل.

كما وافق النصب الجر فى الأسماء" [1] .

ومن شواهد استعمال الأفعال الخمسة فى الجملة العربية قول الحق:

﴿ ... أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون ...﴾ [2]

فكل من(تعجبون، تضحكون، تبكون)مضارع مرفوع بتجرده من الناصب، والجازم، وعلامة الرفع ثبوت النون، نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

وكذلك فى قول الحق:

﴿ ... فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار... ﴾ [3]

(تفعلوا)الأولى مضارع مجزوم بعد(لم)، والأخرى مضارع منصوب بعد(لن)، وعلامة الجزم، أو النصب حذف النون، نيابة عن السكون، أو الفتحة عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وكذلك فى قول الحق:

﴿ ... فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا...﴾ [4]

فكل من(يضحكوا)، (ويبكوا)مضارع مجزوم بعد لام الأمر، وعلامة الجزم حذف النون، نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

يقول ابن مالك:

واجعل لـ نحـو(يفعلان)النونا رفعا وتدعيـــن وتسألونا

وحذفها للجزم والنصب سمة كـ(لم تكونى لترومى مظلمة)

---

[1] كتاب سيبويه ٢١٥/١ .

[2] من الآيتين ٥٩ ، ٦٠سورة النجم.

[3] من الآية ٢٤ سورة البقرة.

[4] من الآية ٨٢ سورة التوبة.

لكن وردت شواهد فى استعمال هذه المجموعة من الأفعال بغير تلك الطريقة فى إثبات تلك النون، أو حذفها علامة إعراب، ومن تلك الشواهد ما جاء فى الحديث الشريف:

(كما تكونوا يولى عليكم)

(لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا)

وقول المجهول(على نغم الرجز):

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى

والنحويون يوجهون ذلك بأن إحدى لغات العرب تستعمل تلك المجموعة من الأفعال بحذف النون دائما، والذى يلحظه صاحب هذه السطور أن مثل هذه الذريعة لا يمكن الاعتماد عليها إلا بعد تحديد أصحاب تلك اللغة، وفى أى القبائل، وهل هم من أهل الاحتجاج اللغوى الموثقين، ومثل ذلك كثير من التساؤلات، ترد على الذهن.

على أنه يمكن فى الشعر الاحتجاج بالنغم؛ فنغم البيت الأخير رجز، يقتضى حذف النون من الفعلين المذكورين فى البيت؛ حيث إن إثباتها يكسر نغمة الرجز، وربما يحولها إلى أمر آخر.

المضارع المعتل الآخر

هو الفعل المضارع الذى آخره حرف علة، أى(واو)، أو(ألف)، أو(ياء)، مثل:

(يدعو، ينسى، يمشى)

وندرس ذلك النوع من الأفعال هنا بين أنواع الكلام التى تأخذ ما يسميه النحاة علامات الإعراب(الفرعية)؛ بحكم أنه عندما يكون مجزوما لا يأخذ

السكون علامة للجزم، وإنما يأخذ علامة أخرى(فرعية)، هى حذف العلة من آخره حسب قول النحويين.

تفسير صوتى

لكن يمكن من علم الأصوات تقديم تفسير آخر لما يسميه النحويون(حذف العلة)، ربما يصل الأمر من خلاله إلى كون علامة الجزم فى المضارع المعتل الآخر هى السكون أيضا، شأنه فى ذلك شأن المضارع الصحيح الآخر تماما بتمام.

فحرف العلة، والمد هو فى الحقيقة حركة طويلة، تقاس صوتيا بحركتين قصيرتين، ونحن عندما نظن أننا نحذف حرف العلة فإن حقيقة الذى نفعله هو أننا نقسم حرف العلة، والمد، أى الحركة الطويلة إلى قسميه، أى الحركتين القصيرتين، ثم نحذف من آخر الفعل المعتل إحدى حركتيه القصيرتين فى آخره، وتبقى الحركة القصيرة الأخرى، وهى ما يقول الصرفيون عنه إنه الحركة الباقية للدلالة على المحذوف، أى هى الضمة فوق العين من:

(يدعُ)

مثلا للدلالة على حذف الواو علامةً للجزم، وهى أيضا الفتحة فوق السين من(ينسَ)مثلا للدلالة على حذف الألف علامةً للجزم، وهى أيضا الكسرة تحت الشين من(يمشِ)مثلا للدلالة على حذف الياء علامةً للجزم.

ولعلك تدرك معى . قارئى العزيز . أن حذفك حركة قصيرة من آخر المعتل علامةً للجزم، على ما سبق بيانه لا يختلف عن حذفك حركة

قصيرة من آخر الصحيح علامةً للجزم، حينما تجعل علامة الجزم سكونا فى آخر الصحيح.

أما رفع المضارع المعتل الآخر، ونصبه فإنه يبقى فيهما على العلامتين(الأصليتين)للإعراب، أى الضمة فى الرفع، والفتحة فى النصب، كل منهما تظهر أحيانا، وتقدر أحيانا أخرى، على تفصيل، نرصده فيما يأتى.

الرفع

تقدر الضمة علامة للرفع فى الفعل المضارع المعتل عموما، وهى تقدر مع المعتل الآخر بالواو؛ حتى لا يتوالى ثلاث ضمات؛ إحداهن ضمة الرفع، والاثنتان الباقيتان هما الضمتان القصيرتان الكائنتان فى الواو الواقعة(لاما)لذلك المضارع.

أما مع المضارع المعتل الآخر بالياء فإن ضمة الرفع تقدر؛ حيث إنه صوتيا يصعب انتقال جهاز النطق الإنسانى من كسرتين قصيرتين، هما الكسرة الطويلة الماثلة فى تلك الياء الواقعة لاما لذلك المضارع، وفى هذا تطبيق للقاعدة الصرفية التى تقول إنه عند اجتماع ياء مع واو، وسبق إحداهما بالسكون يجب حذف الواو.

وأما مع المضارع المعتل الآخر بالألف فإن ضمة الرفع تقدر؛ لاستحالة انتقال جهاز النطق الإنسانى من فتحتين قصيرتين، هما الفتحة الطويلة الماثلة فى تلك الألف المد الواقعة لاما لذلك المضارع ـ إلى ضم.

وما سبق ذكره فى تعليل تقدير علامات الإعراب فى المضارع المعتل الآخر هو التفسير الصوتى الذى أعاننا على الوصول إليه معلوماتنا فى علم الأصوات.

أما عند النحويين فإن المانع من ظهور الحركة فوق الألف هو التعذر على النحو السابق ذكره، أما فوق الواو، أو الياء فالمانع من ظهور الحركة فوق كل منهما ليس التعذر، وإنما هو مجرد الثقل فقط،

شواهد

ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... قل هذه سبيلى أدعو إلى الله...﴾

(أدعو)مضارع مرفوع بتجرده من الناصب والجازم، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها الثقل؛ لأنه معتل الآخر.

﴿ ... أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى ... ﴾

(يمشى)مضارع مرفوع بتجرده من الناصب والجازم، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها الثقل؛ لأنه معتل الآخر بالياء.

﴿ ... فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ... ﴾

(يشقى)مضارع مرفوع بتجرده من الناصب والجازم، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه معتل الآخر بالألف.

---

[1] من الآية ١٠٨ سورة يوسف.

[2] من الآية ٢٢ سورةالملك.

[3] من الآية ١٢٣ سورة طه.

النصب

تظهر الفتحة علامة لنصب المضارع المعتل الآخر بالواو، أو بالياء، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... ربُّنا ربُّ السموات والأرض لن ندعوَ من دونه إلها ...﴾

(ندعو)مضارع منصوب بعد(لن)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة لخفتها فوق(الواو)، كقول النحويين، رغم أنه معتل الآخر.

﴿ ... إما أن تلقىَ وإما أن نكون نحن الملقين ... ﴾

(تلقىَ)مضارع منصوب بعد(أن)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة لخفتها فوق(الياء)، كقول النحويين، رغم أنه معتل الآخر.

أما المعتل الآخر بالألف فإن الفتحة تكون فيه مقدرة فوق الألف، والسبب الذى يمنع ظهور الفتحة فوق الألف أنه يتعذر إظهار أية حركة فوق الألف.

تفسير صوتى

ويمكن تفسير ذلك التعذر صوتيا أيضا اعتمادا على ما سبق ذكره من أن حرف العلة، والمد هو على المستوى الصوتى حركة فتحة طويلة، تتكون من حركتى فتحتين قصيرتين، وهاتان الحركتان القصيرتان فى حالة الألف حرفا للمد والعلة فتحتان، ومن ثم لا يصح نطق حركة فتح ثالثة، مع تينك الفتحتين الكائنتين فى ألف المد، وإنما لا يصح ذلك انطلاقا من المبدأ الصوتى الذى أقره علماؤنا القدامى ـ رحمهم الله ـ وهو

---

[1] من الآية ١١٥ سورة الأعراف.

أنه لا يصح توالى ثلاثة أمثال فى العربية، وها هو ذا موضع من مواضع تطبيق ذلك المبدأ؛ حيث لا يصح توالى ثلاث فتحات، بل يتعذر ذلك.

ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ... ﴾[1]

(تشقى)مضارع منصوب بعد(لام)التعليل، وعلامة النصب فتحة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه معتل الآخر بالألف.

الجزم

هذا هو نوع الإعراب المقصود هنا، ومن أجله ندرس إعراب المضارع المعتل الآخر مع أصناف الكلام التى تأخذ علامة(فرعية)فى الإعراب؛ فعلامة الجزم هنا ليست السكون . كما سبق . وإنما هى حذف حرف العلة عند النحويين، يقول سيبويه: " اعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا، كما حذفوا الحركة، ونون الاثنين، والجميع، وذلك قولك:

(لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ)

وهو فى الرفع ساكن الآخر، تقول:

(هو يرمى، ويغزو، ويخشى " .[2]

تفسير صوتى

---

[1] من الآية ٢ سورة طه.

[2] كتاب سيبويه ٧/١ .

لكن لى فى نص سيبويه إشارات، أُقَرِّبُها من معلوماتى فى(علم الأصوات)؛ لأصل إلى أن علامة الجزم فى المضارع المعتل الآخر هى السكون، شأنه فى ذلك شأن المضارع الصحيح الآخر؛ فأنت فى(يذهب)الصحيح الآخر تستخدم السكون علامة للجزم، وبعبارة أخرى تحذف الحركة القصيرة من آخره، وكذلك تفعل فى جزم المضارع المعتل الآخر – ربما – دون أن تدرى؛ فالعلة صوت مد، أى حركة طويلة، وهذه تنقاس صوتيا بحركتين قصيرتين، تستغنى أنت عن أخراهما حال الجزم؛ وعليه فإن علامة الجزم هنا فى المعتل الآخر، هى نفسها هناك فى الصحيح الآخر؛ فكلتاهما إذهاب حركة قصيرة؛ الفرق أن إذهابها من آخر الصحيح ينتج سكونا، على حين إذهابها من آخر المعتل الآخر يبقى حركة أخرى قصيرة، هى التى يقول النحويون عنها إنها العلامة الباقية للدلالة على المحذوف، ولذلك يصرون على تأكيد النطق بها.

ومن شواهد جزم المضارع المعتل الآخر قول الحق:

﴿... ولا تعد عيناك عنهم ... ﴾[1]

(تعد)مضارع مجزوم بعد(لا)الناهية، وعلامة الجزم حذف حرف العلة، نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالياء.

﴿ ... ولا تمش فى الأرض مرحا ... ﴾[2]

(تمش)مضارع مجزوم بعد(لا)الناهية، وعلامة الجزم حذف حرف العلة، نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالياء.

﴿ ... ولا تنس نصيبك من الدنيا ... ﴾

---

[1] من الآية ٢٨ سورة الكهف.

[2] من الآية ٣٧ سورة الإسراء.

(تنس)مضارع مجزوم بعد(لا)الناهية، وعلامة الجزم حذف حرف العلة، نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالألف.

وبعد، فلعله يكون واضحا قول ابن مالك:

وأى فعل آخـــر منه(ألف) أو(واو)،أو(ياء) فمعتـــلا عرف
فالألف انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كـ(يدعو)و(يرمى)
والرفع فيهما انو، واحذف جازما ثلاثهن، تقض حكما لازما

شواهد مخالفة

وقبل إنهاء ما نرصده هنا عن إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر، يحسن أن نذكر عددا من شواهد الشعر، يذكرها النحويون قدامى ومحدثين ؛ ليدللوا بها على غير ما سبّق ذكره من قواعد؛ فهى شواهد من السماع اللغوى، تخالف القواعد النحوية التى سبق رصدها فى السطور السابقة، ومن ذلك ما يلى:[٣]

. قول عامر بن الطفيل(على نغم الطويل):

فما سودتنى عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

فهم يستشهدون بهذا البيت على أن المضارع المعتل الآخر بالواو(أسمو)جاء منصوبا بعد أن، وعلامة النصب ليست على ما تقضى

---

[١] من الآية ٧٧ سورة القصص.

[٢] ينظر على سبيل المثال شرح بن عقيل ٨٥/١، وهمع الهوامع ٥٢/١ من كتب التراث، وينظر من كتب المحدثين على سبيل المثال النحو الوافى ١٨٥/١.

[٣] فى يوليو ٢٠١١م نوقشت دكتوراه فى هذه الفكرة، عنوان تلك الرسالة(مخالفة السماع فى القاعدة النحوية، دراسة تحليل ونقد)للدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله محمد، فى آداب قنا.

به القاعدة من فتحة ظاهرة، وإنما بفتحة مقدرة، لكن الذى أراه أنه ليس فى البيت خروج على القاعدة النحوية، بقصد الشاعر، وإنما هو . تحت مقتضيات البحر العروضى . مضطر إلى ذكر ساكن بعد الميم فى(أسمو)؛ ليكون ذلك الساكن فى مقابل النون الساكنة من(مفاعيلن)المطلوبة فى البحر الطويل، وبدون ذلك السكون، أى بإظهار الفتحة فوق الواو ينكسر ذلك الوزن، ويصير إلى أمر غير جائز فى موسيقى الطويل.

. قول حندج(على نغم البسيط):

ما أقدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول

فهم يستشهدون بهذا البيت على أن المضارع المعتل الآخر بالياء(يدنى)جاء منصوبا بعد(أن)، وعلامة النصب ليست على ما تقضى به القاعدة من فتحة ظاهرة، وإنما بفتحة مقدرة، لكن الذى أراه أنه ليس فى البيت خروج على القاعدة النحوية، بقصد الشاعر، وإنما هو . تحت مقتضيات البحر العروضى . مضطر إلى ذكر ساكن بعد النون من(يدنى)؛ ليكون ذلك الساكن فى مقابل(الفاء)الساكنة فى(مستفعلن)المطلوبة فى البحر البسيط، وبدون ذلك السكون، أى بإظهار الفتحة فوق الياء ينكسر ذلك الوزن، ويصير إلى أمر غير جائز فى موسيقا البسيط.

. قول عبد يغوث(على نغم الطويل):

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

فهم يستشهدون بهذا البيت على أن المضارع المعتل الآخر بالألف(ترى)جاء مجزوما بعد(لم)، وعلامة الجزم ليست على ما تقضى به القاعدة من حذف العلة، وإنما بسكون، لكن الذى أراه أنه ليس فى البيت خروج على القاعدة النحوية، بقصد الشاعر، وإنما هو . تحت مقتضيات

البحر العروضى . مضطر إلى ذكر ساكن بعد الراء فى(ترى)؛ ليكون ذلك الساكن فى مقابل الياء الساكنة فى(مفاعيلن) المطلوبة فى البحر الطويل، وبدون ذلك السكون، وبحذف تلك العلة ينكسر ذلك الوزن، ويصير إلى أمر غير جائز فى موسيقا الطويل.

. قول قيس بن زهير (على نغم الوافر):

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

بذكر ياء العلة فى آخر (يأتى)رغم انجزام ذلك المضارع بعد(لم).

. قول المجهول(على نغم البسيط)

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

بذكر واو العلة فى آخر(تهجو)رغم انجزام ذلك المضارع بعد(لم).

ولعلك . قارئى العزيز. مستطيع الرد فى البيتين الأخيرين بما سبق ذكره على مستوى العروض الشعرى فيما سبق.

الإعراب التقديرى فى الاسم [1]

يقصد النحاة بذلك تقدير علامة الإعراب الأصلية فى آخر الاسم، وذلك يحدث فى ثلاثة أنواع من الاسم:

. أولها الاسم الذى آخره ألف، وهو ما يسميه النحاة مقصورا.

. وثانيها الاسم الذى آخره ياء، وهو ما يسميه النحاة منقوصا.

. وثالثها الاسم الذى بعده ياء المتكلم، وتكون تلك الياء حينئذ فى وظيفة المضاف إليه.

---

[1] سبق الحديث عن الإعراب التقديرى فى الفعل، و هو إعراب المضارع المعتل الآخر بالرفع، أو النصب .

وفيما يأتى رصد ثلاثة الأنواع تلك من الأسماء، وطريقة إعراب كل منها، واستعماله فى الجملة العربية.

أولا الاسم المقصور

يعرفه الصرفيون بأنه اسم معرب، آخره ألف لازمة، قبلها فتحة؛ مثل:

(هدى، رضوى، مصطفى، مرتضى، بردى ...إلخ)

وتلك الألف فى آخره سبب فى عدم ظهور علامات الإعراب، ضمة كانت، أم فتحة، أم كسرة فى آخر ذلك النوع من الأسماء، ويقول النحاة حينئذ إنها علامة مقدرة، والسبب المانع من ظهور العلامة حينئذ هو التعذر، بمعنى استحالة نطق الحركة على الألف.

تفسير صوتى

ويمكننا تقديم تفسير صوتى لاستحالة نطق أى من الحركات فى هذا الموضع؛ بأن الفتحة مستحيلة؛ فوجودها بعد ألف المد؛ أى الفتحة الطويلة المحتسبة صوتيا بفتحتين قصيرتين يعنى توالى ثلاث فتحات، وهذا التولى يستحيل فى نطق العربية استعمالا، وعند علمائها تقعيدا .

أما الكسرة، والضمة فإن نطق أى منهما يعنى اعتراض تيار الهواء المنطلق إلى خارج الفم، إما بضم الشفتين فى الضمة، وإما بفتر الشفة السفلى فى الكسرة، وهذان الوضعان يناقضان وضع نطق ألف المد التى يتحرر فيها مجرى ذلك الهواء تماما من أية معوقات، ومعلوم أن

---

[1] هذا(التفسير)من فرائد هذا العمل.

المتناقضتين لا تصدقان معا، ولا تكذبان معا، بل تصدق إحداهما، على أن تكذب الأخرى.

ثم إنه فى حال الكسرة تزداد حدة التناقض بين حركة الفم فى نطق ألف المد، أى الفتحة الطويلة، وحركة الفم فى نطق نقيضتها الكسرة؛ بحيث لا يمكن للفم أن يجمع بينهما فى خير.

ومن شواهد ذلك الاسم المقصور قول الحق:

﴿ ... إن الهدى هدى الله ... ﴾ [1]

(الهدى)اسم(إن)منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور.

(هدى)خبر(إن)مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور.

﴿ ... أولئك على هدى من ربهم ... ﴾ [2]

(هدى)اسم مجرور بحرف الجر، وعلامة الجر كسرة مقدرة تحت آخره، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور.

ثانيا الاسم المنقوص

يعرفه الصرفيون بأنه اسم معرب، آخره ياء لازمة، غير مشددة، قبلها كسرة؛ مثل:

(الهادى، القاضى، البادى، المحامى،...إلخ)

---

[1] من الآية ٧٣ سورة آل عمران.

[2] من الآية ٥ سورة البقرة .

وتلك الياء فى آخره تظهر عليها علامة النصب، وهى فتحة؛ لخفتها فوق الياء، ولكن الضمة، والكسرة تقدران مع الياء؛ وسبب التقدير هو ثقل كل منهما مع الياء[1]ومن شواهد استخدام ذلك النوع من الأسماء فى الجملة العربية قول الحق:

﴿... و كفى بربك هاديا و نصيرا ... ﴾[2]

(هاديا)تمييز ملحوظ منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لخفتها فوق ياء المنقوص.

﴿ ... و إن الله لهادى الذين امنوا ... ﴾[3]

(لهادى)خبر إن مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره منع من ظهورها الثقل؛ لأنه اسم منقوص.

﴿ ... وما أنت بهادى العمى عن ضلالتهم ... ﴾[4]

(هادى)خبرالمبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها انشغال المحل بكسرة حرف الجر الزائد المقدرة تحت آخره، وقد منع من ظهور تلك الكسرة الثقل؛ لأنه اسم منقوص.

وقبل إنهاء حديثنا عن الاسم المنقوص يستحسن الحديث عن الياء فى آخره؛ حيث تحذف الياء أحيانا، وتستعمل أحيانا أخرى، وتفصيل ذلك كما يأتى.

---

[1] سبق ذكر تفسير صوتى لتقدير الحركات عموما مع العلل، فلعلك . قارئى العزيز. راجع إليه.

[2] من الآية ٣١ سورة الفرقان.

[3] من الآية ٥٤ سورة الحج.

[4] من الآية ٨١ سورة النمل،٥٣ الروم.

نستعمل تلك الياء آخر الاسم المنقوص فى ثلاث حالات:

ـ إذا كان قبله(أل)، سواء كان الاسم المنقوص مرفوعا، أم منصوبا، أم مجرورا، و من شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... من يهد الله فهو المهتدى ... ﴾

﴿ ... إنى أخاف عليكم يوم التنادى ... ﴾

﴿... يومئذ يتبعون الداعى لا عوج له ... ﴾

ـ إذا كان بعده مضاف إليه، سواء كان الاسم المنقوص مرفوعا، أم منصوبا، أم مجرورا، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ ... وما أنت بهادى العمى عن ضلالتهم ... ﴾

﴿ ... ما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادى الرأى ... ﴾

﴿ ... إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا ... ﴾

ـ إذا كان الاسم المنقوص مجردا من(أل)ومجردا من الإضافة فى حالة النصب فقط، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... ربنا إننا سمعنا مناديا ينادى للإيمان ...﴾

---

[1] من الآية ١٧٨ سورة الأعراف.

[2] من الآية ٣٢ سورة غافر.

[3] من الآية ١٠٨ سورة طه.

[4] من الآية ٨١ سورة النمل، ٥٣ سورة الروم .

[5] من الآية ٢٧ سورة هود.

[6] من الآية ٩٣ سورة مريم.

[7] من الآية ١٩٣ سورة آل عمران.

ونحذف تلك الياء آخر الاسم المنقوص

إذا كان مجردا من(أل)والإضافة فى حالتى الرفع والجر، فحينئذ يحل تنوين العوض بكسرتين فى الرفع، والجر محل التاء المحذوفة، وتقدر الضمة، والكسرة مع الياء المحذوفة، ومن شواهد ذلك قول الحق:

ـ فى الرفع:

﴿ ... و قال للذى ظن أنه ناجٍ منهما اذكرنى ... ﴾

ـ فى الجر:

﴿ ... أم من أسس بنيانه على شفا جرف هارٍ ... ﴾

وعن المقصور، والمنقوص يقول ابن مالك:

وسم معتلا من الاسماء مـا كمصطفى والمرتضى مكارما
فالأول الإعـــراب فيه قدرا جميعه و هو الذى قد قصرا
والثان منقوص ونـصبه ظهر ورفعه ينوى كذا أيضا يجر

لغتان أخريان فى المنقوص

تلك هى القاعدة العامة للاستعمال المشهور بين العرب للاسم المنقوص، لكن بجوار ذلك ثمة استعمالات أخرى، نذكر منها ما يلى:

لغة النقص

---

[1] من الآية ٤٢ سورة يوسف.

[2] من الآية ١٠٩ سورة التوبة.

. من العرب من يعامل المنقوص حال نصبه مثل معاملته إياه حال رفعه، أو جره؛ حيث تكون الفتحة حينئذ مقدرة آخر المنقوص المنصوب، وذلك عند النحويين إجراء للنصب مجرى الرفع، والجر، ومن ذلك ما جاء فى قول قيس بن الملوح(على نغم الطويل):

ولو أن واشٍ باليمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

فالكلمة(واش)اسم منقوص منصوب، كان المتوقع أن تظهر الفتحة علامة للنصب فوق آخره، وهو الياء، لكن الذى حدث أن الشاعر حذف الياء، وحذف فتحها، وهو بذلك يعامل المنقوص المنصوب معاملة المنقوص المرفوع، والمجرور، خصوصا أنه نونه تنوين عوض عن حذف الياء.

وكذلك فى قول المجهول(على نغم الطويل):

فألفيته يوما يبير عدوه و مجرٍ عطاء يستحق المعابرا

لغة التمام

. ومن العرب من يعامل المنقوص بذكر يائه فى جميع الأحوال؛ فأحيانا يتم ذكر الياء آخر المنقوص، لكن دون حركة إعرابية، وإنما ساكنة سكون مد، ومن ذلك أيضا ما جاء فى قول بشر بن أبى خازم(على نغم الوافر):

كفى بالنأى من أسماء كافى وليس لنأيها إذ طال شافى

فالكلمة(كافى)جاءت فى موقع الحال بعد الفعل(كفى)، والمتوقع قاعديا أن تكون منصوبة، والفتحة ظاهرة، وبعدها ألف التنوين، لكن الشاعر ذكر المنقوص بيائه ساكنة سكون مد، ودون فتحة النصب، ودون

ألف التنوين، وهو بذلك يعامل المنقوص المنصوب معاملة المنقوص المرفوع، أو المجرور مع إثبات يائه ساكنة، أما تعليل سكون الياء حال النصب فقد ورد منه فى قراءة جعفر الصادق قول الحق:

﴿ ... من أوسط ما تطعمون أهاليكم ... [1] ﴾

وقول جرير (على نغم المتقارب):

وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابِئُ الأزند

بإظهار ضمة فى آخر الكلمة(كابى).

وقول المجهول(على نغم الطويل):

لعمرك ما تدرى متى أنت جائئٌ لكن أقصى مدة الدهر عاجل

بإظهار ضمة الرفع فوق الخبر(جائى).

ثالثا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

بديهى أن ياء المتكلم فى الاستعمال الشائع [2] شأنها شأن كل ياء مد تحتاج قبلها دائما إلى كسرة، وذلك يعنى أن الاسم الذى قبلها يكون دائما مكسورا فى نهايته، مهما كانت وظيفته النحوية داخل جملته؛ فتلك الكسرة التى جاءت؛ لتناسب(ياء المتكلم)تشغل آخر الاسم قبل تلك الياء، وتجعل قبوله حركات الإعراب مستحيلا؛ مما ينتج عنه تقدير حركات الإعراب فى آخره رفعا، ونصبا، وجرا، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى ... ﴾

---

[1] من الآية ٨٩ سورة المائدة .

[2] نحترز بذلك عن الاستعمالات الأخرى لياء المتكلم بتغييرها ألفا...إلخ.

[3] من الآية ٨٠ سورة يوسف.

(أبى)فاعل مرفوع، وعلامة الرفع الضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها انشغال المحل بكسرة المناسبة لياء المتكلم.

﴿ قالت إن أبى يدعوك ﴾ [1]

(أبى)اسم(إن)منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها انشغال المحل بكسرة المناسبة لياء المتكلم.

﴿ ... اذهبوا بقميصى هذا فألقوه على وجه أبى ... [2]﴾

(أبى)مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر كسرة مقدرة تحت الباء، منع من ظهورها انشغال المحل بكسرة المناسبة لياء المتكلم.

الإعراب المحلى

كل كلمة نستخدمها فى حديثنا لابد لها من لفظ ودلالة، وقد سبق حديث طويل عن ذلك، وكذلك الجملة أيضا، وعندما نحلل نحويا الكلمة، أو الجملة فنحن لا نحلل الدلالة، وإنما نحلل اللفظ؛ فالنحو:

(علم تحليل الأشكال)

صحيح أن الدلالة تساعدنا فى الوصول إلى ذلك الإعراب، وصحيح أن:

(الإعراب فرع المعنى)

لكن يبقى أننا لا نحلل نحويا الدلالة، وإنما نحلل نحويا اللفظ؛ ولذلك يقولون إن النحو:

(صناعة شكلية)

وإن كان الأفضل تغيير ذلك إلى القول إنه:

---

[1] من الآية ٢٥ سورة القصص.

[2] من الآية ٩٣ سورة يوسف.

(صناعة تركيبية)

فهو علم يهتم بتركيب الكلمات، لتصاغ منها الجمل.

المبنيات

لكن قد يتعذر ظهور الإعراب فى اللفظ؛ إما لأنه كلمة مبنية، جاءت فى وظيفة نحوية، تستحق الإعراب؛ رفعا، أو نصبا، أو جرا، أو جزما؛ فنكون حينئذ أمام حالة شبيهة بالتناقض؛ فمعنا لفظ، أو جملة يستحق كل منهما أحد أنواع الإعراب، لكن يمنعنا منه أن ذلك اللفظ إما مبنى؛ فلا يتغير حسب نوع الإعراب، وإما جملة، ولا يظهر الإعراب فى الجمل.

وقد حلل النحاة العرب تلك المسألة باللجوء إلى المكان، أو المحل الذى نستخدم فيه ذلك اللفظ داخل جملتنا؛ فمعلوم أن داخل الجملة مواقع، أو قل إنهم تصوروها فراغات، نملأها بكلمات، وكل من تلك المواقع مستحق واحدا من أنواع الإعراب الأربعة، وتكون الكلمة مرفوعة؛ لأنها جاءت فى موقع يستحق الرفع، وكذلك فى النصب، والجر، والجزم، وقد لجأ النحاة إلى تلك الفكرة لحل الإشكال السابق، فقالوا إن اللفظ المبنى، وكذلك الجملة إذا جاء أى منهما فى موقع، يستحق الرفع، صحيح أنه لا يمكن أن نقول إنه مرفوع، لكن يمكن أن نقول إنه فى محل رفع، وكذلك فى النصب، والجر، والجزم، وفى تطبيق ما سبق يمكن النظر فى قول الحق:

﴿ ... إن هؤلاء متبر ماهم فيه ... ﴾[1]

[1] من الآية١٣٩ سورة الأعراف.

الكلمة(هؤلاءِ)عرفنا أنها مبنية على الكسر دائما، لكنها جاءت فى ذلك الجزء من الآية الكريمة فى موقع، يستحق النصب؛ فهى اسم(إن)، ولا يمكن إظهار ذلك النصب؛ بحكم أنه نقيض البناء، لذلك يقف النحاة حديثهم عن اللفظ(هؤلاء)، ويتجهون بحديثهم إلى المحل الذى استخدمنا فيه ذلك اللفظ المبنى(هؤلاء)، فيقولون إن تلك الكلمة فى محل نصب؛ لأنها اسم(إن).

ويمكن تطبيق ذلك على الجملة فى الآية:

﴿ ... إن هؤلاء يحبون العاجلة ... [1] ﴾

فالجملة الفعلية:

(يحبون العاجلة)

لا يمكن تحليلها نحويا فى نوع الإعراب بأنها مرفوعة؛ فالرفع للاسم المفرد، لا للجمل، وفى الوقت نفسه جاءت تلك الجملة فى موقع، يستحقه ذلك الاسم المفرد خبرا، يعرب بالرفع، بعد(إنَّ)؛ لذلك اتجهوا بتحليلهم لا إلى الجملة، وإنما إلى محلها الذى شغلته بدل الاسم المفرد، ومن ثم قالوا إنها فى محل رفع خبر بعد(إنَّ)؛ " فأصول الوظائف للمفرد، وغيره نائب عنه فيها " [2] .

طريقة أخرى

ومما يجدر ذكره هنا أن الإعراب المحلى الذى سبق ذكره للجمل هو إحدى طريقتين للنحويين، وهو الطريقة المشهورة، لكن بجوارها طريقة

---

[1] من الآية ٢٧ سورة الإنسان.

[2] الأشباه و النظائر ١/٢١، ٢٢، ١٧٦ ، ٢٨٤.

أخرى غير مشهورة، هى ما يمكن تسميته إعراب الحكاية للجمل، وذلك بأن نتخيل الجملة كتلة صوتية واحدة، كأنها اسم مفرد، فنقول إنها مثلا خبر (إن) مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة، منع من ظهورها انشغال المحل بحركة الحكاية.

والألفاظ التى يلجأ فيها النحويون إلى الإعراب المحلى منحصرة فى ثلاثة أصناف من الكلم:

- الأسماء المبنية بناء صيغيا جميعا (الضمير، الإشارة، الموصول، الشرط، الاستفهام، بعض الظروف) فى جميع استخدامات تلك الكوكبة من الأسماء المبنية داخل الجمل.
- الأسماء المبنية بناء وظيفيا؛ منها اسم (لا) التبرئة إذا جاء مفردا، والمنادى إذا جاء مفردا، أو نكرة مقصودة.
- الأفعال المبنية؛ بشرط استخدامها فى موقع، يستحق واحدا من أنواع إعراب الفعل؛ أى (الرفع، أو النصب، أو الجزم).
- الجمل بأنواعها؛ إذا استخدمناها فى موقع، يستحقه عندهم الاسم المفرد.

المقدمة الثالثة

النكرة والمعرفة

التعريف والتنكير من مقولات علوم متعددة، منها الصرف، والنحو، والمعجم، والدلالة ؛ فصرفًا هما من خواص الأسماء، ونحوًا هما من عناصر المطابقة، ودلالةً يتضح ذلك فى علاقة التعريف بالتعيين، والتحديد، وفى علاقة التنكير بالشيوع، والعموم.

الاسم النكرة

ويصنف الاسم من حيث تحديد دلالته إلى نكرة، ومعرفة ؛ فالاسم(النكرة)هو اسم مبهم الدلالة، بمعنى أن دلالته غير محددة فى فرد معين من أفراد الجنس، وإنما هى دلالة شائعة بين جميع أفراد ذلك الجنس، ومن نماذج ذلك:

(بيت، جهاز، عمل، كتاب، تجارة، صلاة، ... إلخ.)

فكل من تلك الأسماء نكرة؛ لأن دلالته مبهمة، وعلامة النكرة قبول(أل)، وإفادة التعريف بعد دخولها، بمعنى أن الاسم النكرة هو الاسم الذى يمكن إدخال(أل)قبله، فتحول دلالته من دلالة شائعة إلى دلالة معينة؛ فالكلمة(بيت)نكرة؛ لأن دلالتها شائعة فى كل بيت؛ ولأنها تقبل دخول(أل)، فيقال(البيت)، وحينئذ تحدد الدلالة فى بيت معين، هو المتفق عليه بين المتكلم والمستمع، وهكذا جميع الأسماء النكرات، عدا اسم نكرة

---

[١] القاعدة النحوية ٧٩.

[٢] من النحويين من يوجد صنفا ثالثا؛ فالأول عندهم(معرفة)، هو المعرفة من دون استخدام(أل)؛ كالضمير، والإشارة، والموصول، والعلم، والثانى عندهم(نكرة)، هو ما تحوله(أل)إلى(معرفة)، والثالث(بين بين)، أو قل(فى منزلة بين المنزلتين)، هو ما لا يقبل(تنوين التنكير)، ولا(أل)التعريف، ومنه عندهم(ما)الموصولة، و(من)؛ ينظر فى ذلك منحة الجليل ١/ ٨٨ .

واحد فى العربية، هو الكلمة(ذو)، ولذلك يضع لها النحاة استثناء، فيقولون إنها نكرة؛ لا بحكم قبولها(أل)، وإنما بحكم كونها بمعنى اسم آخر نكرة، ويقبل دخول(أل)، وهو الكلمة(صاحب) .

الاسم المعرفة

والاسم(المعرفة)هو اسم محدد الدلالة ، بمعنى أن دلالته محددة بين المستمع، والمتكلم فى فرد واحد من أفراد الجنس، وهذا التحديد فى الدلالة يعترى الاسم من أكثر من زاوية، وبتعدد تلك الزوايا تعدد أنواع المعرفة، ولعل هذا هو السبب فى كون النكرة مجموعة واحدة من الأسماء، فى حين الاسم المعرفة يعدد النحاة له أنواعا سبعة، يدرجونها طبقات، بعضها فوق بعض، هى على غير ترتيب(الضمير، العلم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، المسبوق بـ(أل)التعريف، المضاف إلى أى من الأنواع السابقة، النكرة المقصودة)، وقد سبق حديث عن بعض أنواع تلك المعارف، وهو الضمير، والإشارة، والموصول، ومن ثم لا إعادة للحديث السابق عنه هنا إنما يمكن الإضافة، والبناء عليه، ثم يتم تفصيل الحديث عن الأنواع الأخرى للمعرفة، وهى:

(العلم، المسبوق بـ(أل) التعريف،

والمضاف إلى المعرفة، ثم النكرة المقصودة).

يقول ابن مالك:

نكرة قابـــــل(أل)مـؤثرا أو واقع موقـــــــع ما قد نكرا

وغيره معرفة كـ(هم)و(ذى) و(هند)و(ابنى)و(الغلام)و(الذى)

أصناف المعرفة

سبق أنها أصناف سبعة(الضمير، الإشارة، الموصول، العلم، المقترن بـ(أل)التعريف، المضاف إلى أى من المعارف، النكرة المقصودة)، لكن الأمر الغريب هنا هو ذلك الترتيب الطبقى بين تلك المعارف، بما يصنع منها هرما؛ إذ يرفعون بعضها فوق بعض درجات ، فأعرف المعارف، أو قل رأس الهرم عندهم لفظ الجلالة، ثم ما يعود عليه، وبعد ذلك ضمير المتكلم، ثم ضمير الخطاب، ثم يتبوأ كل من العلم، والمضاف إلى أى من ضميرى التكلم، أو الخطاب درجة واحدة، ثم تأتى درجة ضمير الغياب، ثم فى درجة واحدة يضعون اسم الإشارة، والنكرة المقصودة، ثم تأتى درجة تشمل كلا من الاسم الموصول، والمقترن بـ(أل)، أما المضاف إلى أى من هذه المعارف فإن درجته هى درجة ما يضاف إليه، إلا المضاف إلى أى من ضميرى التكلم، والخطاب؛ فإنه يقل درجة عن ذينكم الضميرين، فيكون فى درجة العلم، وفيما يلى نرصد معلومات عن كل منها.

[٢]

الضمير

هذا مصطلح بصرى، وهم يسمونه أيضا(المضمر)، وكلا المصطلحين يعنى(الاسم المختفى)، ولم يبعد عن هذا المعنى اصطلاح

---

[١] فى(كتاب سيبويه)٢/٥ رتبها فى قوله(هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها؛ فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التى هى أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، والألف مع اللام، والأسماء المبهمة، والإضمار ...).

[٢] ينظر فى ذلك شرح التصريح ١ /٩٥ ، القاعدة النحوية ٨٩.

الكوفيين عنه(الكناية)، وتعريفه أنه اسم وضع لتعيين مسماه، وهو كله مبنى . [1]

يقول ابن مالك:

وكل مضمر له البنا يجب ولفظ ما جر كـ لفظ ما نصب

تصنيف الضمير

وهو إما مستتر، وإما بارز؛ فالمستتر لا لفظ له، وكل ما يمكن فى تصوره هو تقدير النحاة فيه بصنفيه الواجب والجائز، يقول ابن مالك

ومن ضمير الرفع ما يستتر كـ(افعل أفق نغتبط إذ تشكر)

أما البارز فله عندهم تصنيف إلى منفصل، أو متصل، وتحت كل صنف منهما تصنيفات، يمكن إيجازها فيما يأتى.

الضمير البارز المنفصل

حسب وظيفته هو عندهم صنفان؛ ضمير رفع، أو ضمير نصب، وكلا الصنفين ينقسم حسب دلالة المرجع المتحدث عنه بذلك الضمير إلى:

(متكلم، أو مخاطب، أو غائب)

---

[1] سبق فى مبحث البناء والإعراب تفسير بناء الضمير بما أسمو(الشبه الوضعى)مع الحرف، وهنا نضيف أن من النحويين من يفسر ذلك البناء فى الضمير بصنف آخر من أصناف الشبه مع الحرف؛ يسمونه(الشبه الجمودى)، والمعنى أن كلا من الحرف، والضمير جامد عددا، ونوعا؛ فلا يمكن تصريفه من مذكر إلى مؤنث؛ إنما الموجود منه فى اللغة من صنفى النوع لم يأت من خلال التصريف، إنما من خلال المعجم، وكذلك فى مسألة الإفراد، والتثنية، والجمع.

على التفصيل الآتى.

ضمير الرفع المنفصل

للتكلم ضميران اثنان؛ هما

(أنا، ونحن)

أنا

. فالضمير (أنا) مبنى على سكون المد، ورأى آخر فيه أنه مبنى على الفتح فوق النون، حيث إن الألف ليست منه فى هذا الرأى، بل زائدة لتحلية النطق؛ بدليل الاستغناء عنه نطقا عندما يليها ساكن.

ويستخدمه المفرد مذكرا، كما فى قول الحق:

﴿ ... أنا خير منه ... [1] ﴾

أو مؤنثا، كما فى قول الحق:

﴿ ... أنا راودته عن نفسه ... [2] ﴾

نحن

. والضمير (نحن) مبنى على الضم فى اللغة الغالبة؛ لكن روى سيبويه له فى بدايات كتابه لغة، يبنيه أهلها على الفتح.

ويستخدمه الاثنان، والاثنتان، كما فى قول الحق:

﴿ ... حتى يقولا إنما نحن فتنة ... ﴾[1]

---

[1] من الآية ١٢ سورة الأعراف.

[2] من الآية ١٢ سورة يوسف.

ويستخدمه الجمع مذكرا، كما فى قول الحق:

﴿ ... نحن أولو قوة ... [٢]﴾

أو مؤنثا، كما فى قول رملة الخزاعية(على نغم الخفيف):

نحن من ساكنى العراق و كنا قبله قاطنين مكة حينا

كما يستخدمه المفرد العظيم، كما فى قول الحق:

﴿ ... نحن نرزقهم و إياكم ... ﴾ [٣]

أو المعظم نفسه، كما فى قول عدى للمنذر(على نغم الرمل):

نحن كنا قد علمتم قبلكم عمد البيت وأوتاد الإصار

ضمير الخطاب

وللخطاب خمسة، هى:

(أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن)

ـ فالضمير(أنتَ)مبنى على الفتح، ونستخدمه فى خطاب المفرد المذكر، كما فى قول الحق:

﴿ ... إنك أنت العليم الحكيم﴾ [٤]

ـ والضمير(أنتِ)مبنى على الكسر، ونستخدمه فى خطاب المفردة المؤنثة، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة(على نغم السريع):

قلت لها بل أنت معتلة فى الوصل يا هند لكى تصرمى

---

[١] من الآية ١٠٢ سورة البقرة.

[٢] من الآية ٣٣ سورة النمل.

[٣] من الآية ٤٧ سورة الإسراء.

[٤] من الآية ٣٢ سورة البقرة.

. والضمير (أنتما) مبنى على سكون المد، ونستخدمه فى خطاب الاثنين، كما فى قول الحق:

﴿ ... أنتما ومن اتبعكما الغالبون﴾ [1]

وفى خطاب الاثنتين، كما فى قول مزاحم (على نغم الطويل):

أيا شفتى مىٍّ أما من شريعة من الموت إلا أنتما توردانيا

ـ والضمير (أنتم) مبنى على سكون الوقف، ونستخدمه فى خطاب جمع الذكور، كما فى قول الحق:

﴿ ... واتقوا الله الذى أنتم به مؤمنون﴾ [2]

. والضمير (أنتن) مبنى على الفتح، ونستخدمه فى خطاب جمع الإناث، كما فى قول معن بن أوس المزنى (على نغم الطويل):

أولئك لا أنتن كن فوارسى بهم كنت أستخشى العدا وأدافع

ضمير الغياب

وللغياب خمسة هى:

(هو، هى، هما، هم، هن)

ـ فالضمير (هو) مبنى على الفتح، ونستخدمه للحديث عن المفرد المذكر عادة ، كما فى قول قيس بن ذريح (على نغم الطويل):

وإنى لمفنٍ دمعَ عينىَّ بالبكا حذارا لما قد كان أو هو كائن

---

[1] من الآية ٣٥ سورة القصص.

[2] من الآية ٨٨ سورة المائدة.

[3] نحترز بذلك عن استخدامه ضميرا للشأن، كما هو آت؛ فحينئذ يستخدم ذلك الضمير لغير المفرد، و لغير المذكر.

. والضمير (هى)مبنى على الفتح، ونستخدمه للحديث عن المفردة المؤنثة، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة(على نغم الخفيف):

هى أهل الصفاء و الود منى وإليها الهوى فلا تعذلانى

. والضمير (هما)مبنى على سكون المد، ونستخدمه للحديث عن الاثنين، والاثنتين، كما فى قول المجهول(على نغم الوافر):

هما موتان موت هوى وهجر وموت الهجر شرهما سبيلا

. والضمير (هم)مبنى على سكون الوقف عادة ، ونستخدمه للحديث عن جمع الذكور، كما فى قول الحطيئة(على نغم البسيط): [1]

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

. والضمير (هن)مبنى على الفتح، ونستخدمه للحديث عن جمع الإناث، كما فى قول طرفة(على نغم الطويل):

فلولا ثلاث هن من عيشة الفتى وجدك لم أحفل متى قام عودى

يقول ابن مالك:

فما لذى غيبة أو حـــضور كـ(أنت)و(هو)سم بالضمير

وذو ارتفاع وانفصال(أنا)(هو) و(أنت)والفروع لا تشتبه

ضمير النصب المنفصل

للتكلم ضميران

(إياى، إيانا)

---

[1] نحترز بذلك عن تحريك آخره بالضم فى الشعر، و تطويل الضم إلى واو من أجل الوزن.

. فالضمير (إياى)مبنى على الفتح، ويستخدمه المفرد مذكرا، أو مؤنثا، كما فى قول الأسود بن يعفر (على نغم الطويل):

أ حقا بنى أبناء سلمى بن جندل وعيدكمُ إياى وسط المجالس

ـ و الضمير (إيانا)مبنى على سكون المد، ويستخدمه الجمع مذكرا، أو مؤنثا، كما فى قول رؤبة(على نغم الوافر):

أرانا لا يفيق الموت عنا كأن الموت إيانا يكيد

الخطاب المنفصل

وللخطاب خمسة:

(إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن)

فى كل منها خلاف عن كونه بسيطا، أى هو كلمة واحدة، أو كونه مركبا من كلمتين؛ أولاهما الكلمة(إيا)، والأخرى كاف الخطاب، وما بعدها.

. فالضمير (إياكَ)مبنى على الفتح، ونستخدمه فى خطاب المفرد مذكرا، كما فى قول حماد(على نغم البسيط):

وأعرضت ثم قالت وهى باكية يا ليت معرفتى إياكَ لم تكنِ

. والضمير (إياكِ)مبنى على الكسر، ونستخدمه فى خطاب المفردة، كما فى قول بشار(على نغم الخفيف):

إن حبى إياكِ قد سل جسمى ورمانى بالشيب قبل الشباب

. والضمير (إياكما)مبنى على سكون المد، ونستخدمه فى خطاب الاثنين، والاثنتين، كما فى الحديث مخاطبا الشيخين:

(إن الملائكة لتحبكما بحب الله إياكما ...)

ـ والضمير (إياكم)مبنى على سكون الوقف، ونستخدمه فى خطاب الجمع مذكرا، كما فى قول عامر بن الطفيل(على نغم الطويل):

تخطفهم إياكمُ عند ذكرهم كخطف ضوارى الطير طيرا تصيدها

ـ والضمير (إياكن)مبنى على الفتح، ونستخدمه فى خطاب الجمع مؤنثا، كما فى قول أحدهم:

إن صحبتى إياكن لا تؤثمنى

الغياب المنفصل

وللغياب خمسة:

(إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن)

ـ فالضمير (إياه)مبنى على الضم، وهو للمفرد مذكرا، كما فى قول عمر ابن أبى ربيعة(على نغم الطويل):

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد و الإنسان قد يتغير

ـ والضمير (إياها)مبنى على سكون المد، وهو للمفردة ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة(على نغم البسيط):

وقلت أهلا وسهلا من هداك لنا إن كنت تمثالها أو كنت إياها

ـ والضمير (إياهما)مبنى كذلك على سكون المد، ونستخدمه للحديث عن الاثنين، والاثنتين، كما فى قول المعرى(على نغم الطويل):

ولامهما عن فرط حبهما له وفى بغضه إياهما عذلاه

ـ والضمير (إياهم)مبنى على سكون الوقف، ونستخدمه للحديث عن الجمع مذكرا، كما فى قول أم حمير(على نغم الطويل):

قتيل بنى عوف فيا لهفتا عليه وما كنت إياهم عليه أحاذر

. والضمير (إياهن)مبنى على الفتح، ونستخدمه للحديث عن الجمع مؤنثا، كما فى قول جميل(على نغم الطويل):

ويحسب نسوان من الجهل أننى إذا جئت إياهن كنت أريد

يقول ابن مالك:

وذو انتصاب فى انفصال جعلا (إيا)والتفريع ليس مشكلا

الضمير البارز المتصل

حسب وظيفته هو عندهم صنفان، ضمير رفع، و ضمير نصب، أو جر على ما يأتى.

ضمير الرفع المتصل

ستة ضمائر، يدرسها النحويون فى مجموعتين:

١) منها ثلاثة متحركة : [١]

- (تاء الفاعل)مبنيا على الضم متكلما، كما فى(سمعْتُ)، أو على الفتح مخاطبا، كما فى(سمعْتَ)، أو على الكسر مخاطبةً، كما فى(سمعتِ).

. (نا الفاعلين)مبنيا على سكون المد للمتكلمين الاثنين، أو للمتكلمتين الاثنتين، وللمتكلمين الجمع مذكرا، أو مؤنثا، كما فى قول أى من هؤلاء(سمعْنا).

---

[١] لعلك تلحظ معى هنا مدى التعدد، أو قل المراوغة فى أساس التصنيف؛ فهنا بين(المتحرك، والساكن)بصرف النظر، أو قل مع الخلط بين(التكلم، والخطاب، والغياب)، وقبلها كان بين(التكلم، والخطاب، والغياب)؛ بصرف النظر، أو قل مع الخلط(بين المتحرك، والساكن).

. (نون النسوة)مبنيا على الفتح للحديث عن الغائبات، هن(سمعْن).

٢) ومنها ثلاثة ساكنة؛ أى مبنية على سكون المد:

ـ (واو الجماعة)نخاطب به جمع الذكور، كما فى(تعلمون)، ونتحدث به عن جمع الذكور الغائبين، كما فى(يعلمون).

. ألف الاثنين نخاطبهما به ذكرين، أو أنثيين، كما فى(تعلمان)، ونتحدث به عنهما غائبين، كما فى(يعلمان)، أو غائبتين، كما فى(هما تعلمان).

. (ياء المخاطبة)نخاطبها به، كما فى(تعلمين).

يقول ابن مالك:

وألف والواو والنون لما غاب وغيره كـ(قاما) و(اعلما)

ضمير النصب أو الجر المتصل

اثنا عشر ضميرا، منها اثنان للتكلم، وخمسة للخطاب، وخمسة للغياب.

<u>فللتكلم</u>:

(ياء المتكلم، و(نا)المفعولين).

. فالضمير(ياء المتكلم) مبنى على سكون المد ، يستخدمه المفرد متحدثا به عن نفسه مذكرا، أو مؤنثا، كما فى: [١]

(تسمعنى).

. والضمير(نا الفاعلين) مبنى على سكون المد، يستخدمه جماعة الذكور، وجماعة الإناث فى الحديث عن الذات، كما فى:

---

[١] هذا فى الاستعمال الشائع، لكن توجد استعمالات أخرى، يبنى فيها ياء المتكلم على غير ذلك، وليس هنا موضع ذكره، بل تأتى لاحقا.

(تسمعنا)

يقول ابن مالك:

للرفع والنصب جر (نا) صلح كاعرف بنا فإننا نلنا المنح

وللخطاب خمسة:

(كَ، كِ، كما، كم، كن)

- فالضمير (كاف الخطاب) مبنى على الفتح فى خطاب المفرد المذكر، كما فى (أسمعكَ)، وعلى الكسر فى خطاب المفردة المؤنثة، كما فى:

(أسمعكِ)

- والضمير (كما) مبنى على سكون المد، ونستخدمه فى خطاب الاثنين، والاثنتين، كما فى:

(أسمعكما)

- والضمير (كم) مبنى على سكون الوقف، ونسخدمه فى خطاب جماعة الذكور، كما فى:

(أسمعكم)

- والضمير (كن) مبنى على الفتح، ونستخدمه فى خطاب جماعة الإناث، كما فى:

(أسمعكنَّ)

وللغياب خمسة (ـهُ، ها، هما، هم، هن)

- فالضمير (ـهُ) مبنى على الضم، ونستحدمه فى الحديث عن المفرد المذكر غائبا، كما فى:

(نسمعه)

. والضمير(ها)مبنى على سكون المد، ونستخدمه فى الحديث عن المفردة غائبة، كما فى:

(نسمعها)

ـ والضمير(هما)مبنى على سكون المد، ونستخدمه فى الحديث عن الاثنين ، أو الاثنتين غيابا، كما فى:

(نسمعهما)

. والضمير (هم) مبنىعلى سكون الوقف، ونستخدمه فى الحديث عن جمع الذكور الغائبين، كما فى:

(نسمعهم)

. والضمير(هن)مبنى على الفتح، ونستخدمه فى الحديث عن جمع الإناث الغائبات، كما فى:

(نسمعهن)

يقول ابن مالك:

وذو اتصال منـــه ما لا يبتدا ولا يلى(إلا)اختـــــيارا أبدا
كالياء والكاف من ابنى أكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك
وفى اختيــار لا يجيئ المنفصل إذا تأتى أن يجىء المتـــــصل

إضافة

نضيف هنا أن النحاة يحدثوننا عن(الضمير)بقضيتين متناقضتين؛ فهو فى إحداهما فى الدرجات العلا من سلم التعريف، وهو فى الأخرى تعريفه غيرى، لا ذاتى؛ فالضمير فى حاجة ماسة، ودائمة إلى ما يسمونه المرجع، ومن دون ذلك المرجع يفقد الضمير تعريفه، ويصير مبهما

غامضا؛ أى فى درجة أقل من درجة النكرة الشائعة الدلالة فى أفراد جنسها.

ثم هم فى مرجع الضمير ينصون على ضرورة المطابقة بين[1] الضمير، ومرجعه عددا، ونوعا، وجهة، وهذا يقتضى أن مرجع الضمير ينبغى أن يكون معرفة دائما، لكن واقع اللغة يستعمل النكرة فى ذلك الموضع؛ من ذلك ما ورد فى قول المجهول(على نغم الكامل):

كبهيمة عمياء قاد زمامها أعمى على عوج الطريق الأعوج

فتعيد الضمير(ها)على المرجع النكرة(بهيمة عمياء)، وكذلك فى قول المجهول(على نغم الوافر):

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وهنا يظهر موضع جديد للتناقض؛ فإما أن تصح قاعدة عد الضمير معرفة، وحينئذ تكذب نقيضتها، وهى ضرورة المطابقة بينه وبين مرجعه الذى يمكن أن يكون نكرة، وإما العكس، والمتناقضتان لا تصدقان معا، ولا تكذبان معا، بل تصدق إحداهما، على أن تكذب الأخرى.

رأى

وربما ظن الفارسى، والزمخشرى، وابن عصفور ، وابن يعيش، والرضى أنهم قد فكوا ذلك التناقض حين ذهبوا إلى أن الضمير آنئذ يصير

---

[1] ينظر شرح المفصل ٩٤/٧، شرح الكافية ١٢٨/٢، خزانة الأدب ١٦٢/٧، ٤٧٢/١٠.

[2] ينظر شرح المفصل ٩٤/٧، شرح الكافية ١٢٨/٢، خزانة الأدب ١٩٢/٧، حاشية الأمير ١٢٠/١.

نكرة؛ حتى يتطابق مع مرجعه فى التنكير، لكن الحقيقة أن فى هذا الرأى هدما لمقولة التعريف من أساسها، وتدميرا لدلالة ذلك المصطلح.

وتبقى مسألة هى موضع استخدام المتصل، أو المنفصل ، ومن ذلك قولهم:

" إنك إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتى بمنفصل "

" فإذا قدرت على الضمير المتصل لم تأت المنفصل " .

وذلك على شاكلة قول الحق:

﴿... فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم[٣]﴾

شواهد مخالفة

لكن وردت شواهد، خرجت على تلك القاعدة، منها قول المجهول(على نغم البسيط):

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

فالمتوقع قاعديا:

(ألا يجاورنا إلا إياك ديار)

أى استخدام ضمير النصب المنفصل فى وظيفة المستثنى المستحق النصب، لكن نغم البسيط لم يسمح للشاعر بذلك؛ فقوله(إلاك ديار)يقابل فى النغم:

(مستفعلن فاعل)

---

[١] المقتضب ١٥٨/١ .

[٢] اللمع فى العربية ١٠٢/١ .

[٣] من الآية١٣٧ سورة البقرة.

(/٠/٠/ ٠//٠/٠/)

ولو فصل الضمير لاختل النغم.

ومثله قول المجهول(على نغم الطويل):

أعوذ برب العرش من فئة بغت علىَّ فما لى عَوْضُ إلاه ناصر

وكذلك فى قول الفرزدق(على نغم البسيط):

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهارير

حيث كان المتوقع أن يقول(ضمنتهم)بالضمير المتصل(هم)، لكن ضرورة النغم أجبرت الشاعر على استخدام الضمير المنفصل(إياهم)؛ فقوله:

(إياهم الأرض فى)

يقابله فى نغم البسيط:

(مستفعلن فاعلن)

(/٠//٠/٠/ ٠//٠/)

وبالضمير المتصل يختل ذلك النغم.

وكذلك فى قول المتنبى(على نغم الكامل):

خلت البلاد من الغزالة ليلها فأعاضهاك الله كى لا تحزنا

بدلا من:

(فأعاضك إياها)

أو:

(فأعاضها لك).

اسم الإشارة

أسماء الإشارة جميعها مبنية، عدا المثنى؛ بعضها مبنى على الكسر، مثل أسماء الإشارة للمفردة المؤنثة القريبة(ذه، ته)، وكذلك اسم الإشارة للجمع القريب بنوعيه(ؤلاء)، وبعضها مبنى على سكون المد، كما فى اسم الإشارة للمفرد المذكر البعيد(ذا)، و للمفردة المؤنثة(ذى، تى)، وفى ذلك كله تستخدم(ها)التنبيه قبله؛ فتقول:

(هذا، هذه، هاذى، هاته، هاتى، هؤلاء)

يقول ابن مالك:

بـ(ذا)لمفرد مذكر أشـــــر بـ(ذى، تى، تا)على الأنثى اقتصر
وبـ(أولى)أشر لجـــمع مطلقا والمد أولى ...
وبـ(هنا)أو(هاهنا)أشـــر إلى دانى المكان وبـــــه الكاف صلا
فى البعدأو بـ(ثم) فه أو(هنا) أو بـ(هنالك) انطـــــقن أو(هَنَّا)

شواهد مخالفة

وقد يستخدم اسم الإشارة(هذا)للجمع، ربما لسبب بلاغى، وربما لسبب عروضى، ومنه قول لبيد(على نغم الكامل):

ولقد سئمت من الحياة و طولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد

واسم الإشارة(أولئك)مختص بالجمع العاقل، كما فى قول حجية بن المضرب(على نغم الطويل):

أُولئكَ قَوْمٌ شَيَّدَ اللّهُ فَخرَهُمْ فما فَوْقَه فَخرٌ، وإن عَظُمَ الفَخرُ

لكن لسبب بلاغى، أو عروضى ورد استخدامه لغير العاقل، كما فى قول الحق:

﴿إن السمع و البصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا[1]﴾

وكما فى قول جرير(على نغم الكامل):

ذُم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

وتحذف من آخره همزة المد؛ كما فى قول حجية بن المضرب(على نغم الطويل):

أولاك بنو الأحساب لولا فعالهم درجن فلم يوجد لمكرمة عقب

هاء التّنبيه

وقد سبق أن(هاء)التنبيه يتصدر اسم الإشارة للقريب، ويجوز باتفاق تصدره اسم الإشارة للبعيد المفرد، فتقول(هذاك)، كما فى قول طرفة(على نغم الطويل):

رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ولا أهل هذاك الطراف الممدد

أما المثنى، والجمع ففيهما خلاف، يمنعه الجمهور، ويبيحه على قلة أبو حيان اعتمادا على وروده فى قول[2]العرجى(على نغم البسيط):

يا ما أميلح غزلانا شدنَّ لنا من هؤليائكن الضال و السمر

ودخول(هاء)التنبيه قبل اسم الإشارة للبعيد ممكن، كما أن دخول اللام عليه للدلالة على البعد أكثر ممكن، لكن لا يصح الجمع بينهما، تقول:

(هذاك)

ولا تقول:

(هذلك)

---

[1] من الآية ٣٦ سورة الإسراء.

[2] ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٣٤ .

وعليه جاء قول طرفة السابق.

درجة التعريف

ثم فى هذا الموضع نذكر درجة التعريف التى بوأه النحاة إياها بين طبقات المعارف، وقد سبق أيضا أنه فى ذلك يحتل مع النكرة المقصودة درجة واحدة، تعد الدرجة السابعة فى سلم المعارف(لفظ الجلالة، ما يعود إليه، ضمير التكلم، ضمير الخطاب، العلم مع المضاف إلى أى من ضميرى التكلم، أو الخطاب، ثم ضمير الغياب، ثم تأتى درجة اسم الإشارة مع النكرة المقصودة، وبعده تأتى درجة الاسم الموصول مع المقترن بـ(أل).

فدرجة اسم الإشارة تعد عند النحويين فى التعريف الدرجة قبل الأخيرة، وهذا يعنى أن التعريف فيه قليل إذا قيس إلى بقية الأسماء المعارف، ولعل ذلك يعود إلى أن تعريفه غيرى، لا ذاتى؛ فاسم الإشارة يأخذ تعريفه من قرينة الحضور، أى كون مستخدمه حاضرا مع المستمع فى السياق نفسه مكانا، وزمانا، وأحداثا؛ حتى يمكن لكليهما رؤية المشار إليه، وتسطيع الذهاب إلى أن المشار إليه هو مصدر التعريف لاسم الإشارة، ولذلك لابد من حضور أطراف ثلاثة فى سياق الاستخدام؛ حتى يتم ذلك التعريف؛ المستمع، والمتكلم، والمشار إليه؛ حيث إن التعريف يتم هنا من خلال الإشارات الحسية، وإلا فإن غياب أى من هذه الأطراف الثلاثة ينتج إبهاما فى اسم الإشارة، يسلكه بين النكرات.

الاسم الموصول

الأسماء الموصولة جميعها مبنية، عدا المثنى منه، وهى صنفان؛ مختص، ومشترك:

الموصول المختص

يقصد هنا(الذى)، وأخواته، وهو الاسم الموصول الذى يختص بنوع، وعدد محددين؛ فـ(الذى) للمفرد المذكر، وهكذا، وبناؤها على سكون المد فى المختص(الذى، التى، اللاتى، اللواتى، اللائى، الألى)، ومبنى على الفتح فى(الذين)، وعلى الكسر فى (الأولاء).

والاسم الموصول(الألى)يستخدم للجمع المذكر عاقلا، أو غير عاقل، وقد ورد لهما فى قول أبى ذؤيب(على نغم الطويل):

وتبلى الألى يستلئمون على الألى تراهُنَّ يوم الروع كالحدأ القُبْل

ويستخدم للعاقلات، كما فى قول المجنون(على نغم الطويل):

محا حبها حب الألى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

والهذليون من العرب يستخدمون اسم الإشارة(الذين)بإعراب جمع المذكر السالم؛ أى بالياء نصبا، وجرا، وبالواو رفعا، ومن الرفع بالواو قول ليلى الأخيلية(على نغم الرجز):

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النُّخيل غارة ملحاحا

يقول ابن مالك:

موصول الاسماء الذى الأنثى التى واليا إذا ما ثنيا لا تثبت

بل ما تليه أوْلِهِ العلامه والنون إن تشدد فلا ملامه

والنون من ذين و تين شددا أيضا و تعويض بذاك قصدا

جمع الذى(الألى، الذين)مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا

باللات واللاء(التى)قد جـــــــمعا واللاء كـ(الذين)نـــــــــزرا وقعا

الموصول المشترك

هو الذى لا يختص بنوع، أو عدد؛ إنما يستخدم للمذكر، والمؤنث، ويستخدم للمفرد، والمثنى، والجمع، وهو ست كلمات، وذلك منه ما يبنى على سكون الوقف(من)، و(أل)، وما يبنى على سكون المد(ما)، و(ذو)، و(ذا)، وما يبنى على الضم، أو يعرب، وهو(أى)، كان هذا فى الموصول المشترك هو الموجز، وإليك ـ قارئى العزيز ـ المعلومات ببعض تفصيل.

ـ تستخدم(من)للعاقل، كما فى قول العباس بن الأحنف(على نغم الطويل):

أ سرب القطا هل من يعير جناحه لعلى إلى من قد هويت أطير

ولكنها تستخدم لغير العاقل لسبب بلاغى، كما فى قول الحق:

﴿ ... فمنهم من يمشى على بطنه ... ﴾

ـ وتستخدم(ما)لغير العاقل، كما فى قولك(لك ما تتمنى)، لكنها تستخدم للعاقل، كما فى قول الحق:

﴿ ... فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث و رباع ... ﴾

ـ وتستخدم(ذو)عند طيئ موصولا مشتركا، و من شواهد ذلك قول الطائى(على نغم الوافر):

فإن الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت و ذو طويت

وقوله(على نغم الطويل):

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فإن المشرفى الفرائض

---

[1] من الآية ٤٥سورة النور.

[2] من الآية ٣ سورة النساء.

وقول أبى تمام(على نغم الكامل):

أنا ذُو عَرَفْتَ فَإنْ عَرَتْكَ جَهَالَةً فأَنا المُقيمُ قِيَامةَ العُذَّالِ

وما أنشد أبو زيد الأنصارى(على نغم البسيط):

فإن بيتَ تميم ذو سمعتَ به بيتٌ به رَأست فى عِزِّها مُضر

. وتستخدم(ذا)موصولا مشتركا للعاقل وغيره، للمفرد وغيره، وذلك باجتماع شروط ثلاثة فى تركيبها:

(سبقها بـ(ما)، أو(من)الاستفهاميتين، مع

عدم نية التركيب بين(ذا)والاستفهاميتين، عدم دلالتها على الإشارة)

ومن شواهد استخدامها موصولة، وقد اجتمعت فيه تلك الشروط ما ورد فى قول المجهول(على نغم الكامل):

مَنْ ذا يُعيرك عينه تبكى بها أرأيت عينًا للبكاء تعارُ

وقول عمر بن أبى ربيعة(على نغم الكامل):

مَنْ ذا نواصل إنْ صَرَمْتِ حبالنا أو من نَحدِّثُ بعدك الأسرارا

. وتستخدم(أل)موصولا مشتركا كما فى قول الفرزدق(على نغم البسيط):

ما أنت بالحكم التِرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

وقول ذى الخرنق(على نغم الطويل):

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليُجدع

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع

وتأتى صلتها اسما مفردا، لا جملة، كما فى قول المجهول(على نغم الوافر):

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد

ـ وتستخدم(أى)موصولا مشتركا، كما فى قول غسان بن علة(على نغم المتقارب):

إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل

و(أى)الموصولة لها سبع صور فى التركيب على الشكل الآتى:

١)علمت أيهم( )الشاعر ـــ هنا(أى)مضافة إلى ضمير، وصلتها جملة اسمية، وصدر صلتها ضمير محذوف، وهذا هو الصنف الوحيد المبنى، وبناؤه دوما على الضم.

٢)علمت أيهم(هو)الشاعر ـ هنا(أى)مضافة إلى ضمير، وصلتها جملة اسمية، وصدر صلتها ضمير مذكور، وهى هنا معربة حسب الوظيفة؛ فإما رفعا على الابتداء، وإما نصبا على المفعولية.

٣)علمت أيٌّ(أيا)(هو)الشاعر ـ هنا(أى)غير مضافة، بل مقطوعة عن الإضافة، ولذلك هى منونة، وصلتها جملة اسمية، وصدر صلتها ضمير مذكور، وفيها يجوز النصب على المفعولية، أو الرفع على الابتداء، وربما الجر إن جاء سببه.

٤)علمت أى(أيا)الشاعر ـــ هنا(أى)غير مضافة، ولذلك هى منونة، وصلتها جملة اسمية، وصدر صلتها محذوف، وفيها يجوز النصب على المفعولية، أو الرفع على الابتداء، وربما الجر إن جاء سببه.

٥)علمت أيهم محمد شاعره ـــ هنا(أى)مضافة إلى ضمير، وصلتها جملة اسمية، وصدر صلتها اسم ظاهر، وهنا يجب نصب(أى)على المفعولية.

---

[1] لك عندنا حديثا شافيا عن القطع فى الإضافة، وهو جاهز لك فى الحلقة الخامسة من سلسلتنا هذى(تنويع التركيب فى الجملة العربية بين الاسمية والفعلية) ١٢٠.

٦)علمت أيهم يسمو شعره ــ هنا(أى)مضافة إلى ضمير، وصلتها جملة فعلية، وهنا يجب نصب(أى)على المفعولية.

٧)علمت أيهم معك ــ هنا(أى)مضافة إلى ضمير، وصلتها شبه جملة، وهنا يجب نصب(أى)على المفعولية.

تعريف الموصول

يبقى هنا ذكر درجة التعريف التى بوأ النحاة الموصول إياها فى سلم درجات المعارف؛ حيث إنه يحتل مع الاسم المقترن بـ(أل)درجة قبل الأخيرة من درجات ذلك السلم، وهى الدرجة الثامنة.

وتعريفه أيضا غيرى، لا ذاتى؛ فهو يستمد تعريفه من صلته؛ بحيث إنه يضرب فى متاهات الإبهام من دون ذكر تلك الصلة، ويعد فى حيز النكرات آنئذ.

صلة الموصول

لابد لكل موصول من صلة؛ أى جزء من الكلام، يتمم معنى الكلام مع الموصول، يفتقر الموصول إلى صلته افتقار الضمير إلى مرجعه، وللصلة ثلاثة أصناف؛ مفرد، وجملة، وشبه جملة.

الصلة مفردا

يحدث ذلك عندما يكون الموصول(أل)، فتكون صلته ذلك الاسم

المشتق الذى يلحقها؛ ومما ورد من اسم الفاعل فى ذلك قول الحق:

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [٢]

فكأن الآية قالت:

إن الذين يسلمون، واللائى يسلمن، والذين يؤمنون، واللائى يؤمن، والذين يقنتون، واللاتى يقنتن ... إلخ.

ومما ورد من اسم المفعول فى ذلك ما ورد فى قول الحق:

﴿وإذا الموءودة سئلت بأى ذنب قتلت﴾

فكأن الآية قالت:

وإذا التى توأد تسأل

الصلة جملة

---

[١] شريطة أن يكون وصفا صريحا؛ أى لا تغلب عليه(الاسمية)؛ إنما يبقى قريبا من المجال(المغناطيسى)للفعلية، واعتبار الصلة حينئذ من باب(المفرد)اعتبار يعلى من جانب الشكل، وإلا فإن فى ذلك المشتق ضميرا يقع مرفوعا لذلك المشتق، ومن مجموعهما معا يتكون ما يصنفه بعضهم جملة، وما يضمه بعضهم الآخر فى حيز(شبه الجملة).

[٢] من الآية ٣٥ سورة الأحزاب.

[٣] من الآية ٨، ٩ سورة التكوير.

تأتى الصلة جملة اسمية على قلة؛ كما فى:

﴿ادفع بالتى هى أحسن﴾ [1]

وكما فى قول معين بن أوس المزنى(على نغم الطويل):

ويسعى إذا أبنى ليهدم صالحى وليس الذى بينى كمن شأنه الهدم

وكما فى قول المتنبى(على نغم البسيط):

واحر قلباه ممن قلبه شبم ومن بجسمى وحالى عنده عدم

وقوله(على نغم البسيط):

أعيذها نظرات منك صادقة أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم

وتأتى جملة فعلية كثيرا؛ كما فى قول الحق:

﴿ذلك ظن الذين كفروا﴾ [2]

ولابد فى جملة الصلة من شرطين شهيرين : [3]

أولهما أن تكون تلك الجملة خبرية؛ هذا يعنى(بمفهوم المخالفة)أنه لا يجوز أن تكون جملة الصلة جملة إنشائية؛ فلا يصح أن تقول:

جاء الّذى هَلْ قَامَ

أو

جاء الّذى لا تَضْرِبْهُ

---

[1] من الآية ٩٦ سورة المؤمنون.

[2] من الآية ٢٧ سورة ص.

[3] وثلاثة شروط أخرى، لكنها غير شهيرة؛ أولها أن تكون بعد الموصول، لا قبله، والثانى عدم الفصل بينها وبين الموصول، والثالث دلالتها على غير معلوم بالضرورة؛ فلا يصح قولك(جاء الذى أنفه فى وجهه).

والشرط الآخر اشتمالها على ضمير، يربطها بالموصول، ولابد فى ذلك الضمير من مطابقته ذلك الموصول فى ثلاث جهات من المطابقة؛ أى لابد من المطابقة بينهما عددا، ونوعا، وشخصا، والأخيرة هى التفرقة بين(التكلم، والخطاب، والغياب).[1]

وأحيانا يحل الاسم الظاهر محل ذلك الضمير ، ومن ذلك ما ورد فى قول الحق:[2]

﴿ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار﴾

ومنه ما جاء فى قول المجهول(على نغم الطويل):

سعاد التى أضناك حب سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا

فالمتوقع:

سعاد التى أضناك حبها

---

[1] جهات المطابقة أربع، لا ثلاث؛ فقد جرت العادة فى مراجع النحو حديثها فى المطابقة عن ثلاث جهات؛ هى الإعراب، والعدد، والنوع، ولا تكاد تجد حديثا عن الجهة الرابعة، وهى جهة الشخص؛ أى(التكلم، والخطاب، والغيبة). ويحدث الخروج على تلك المطابقة لأداء مطابقة أخرى، نحو: أنا الذى عاهدتك على الوفاء ما عشتُ. أو أنا الذى عاهدك على الوفاء ما عاش، وقد يختلفان كما فى قول الشاعر:

نحن الذين بايعوا محمدًا على الجهاد ما بقينا أبدا

[2] هنا واحد من مجموعة مواضع يتجلى فى كل منها سير القاعدة النحوية فى عكس اتجاهها؛ فالمتعود عليه حلول الضمير محل الظاهر، وهنا عكس ذلك كما ترى؛ يستخدم الظاهر مكان الضمير، ومنه فى رأى كل من أبى الحسن، والأخفش ما ورد فى قول الحق(إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ الله لاَ يُضِيعُ أَجْرَ المحسنين)من الآية ٩٠ سورة يوسف.

[3] من الآية ٢٧ سورة ص.

وكذلك فى قول المجهول(على نغم الطويل):

فيا رب ليلى أنت فى كل موطن وَأَنْتَ الَّذِى فِى رَحْمةِ اللَّهِ أطْمعُ

فالمتوقع:

وأنت الذى فى رحمته أطمع

الصلة شبه جملة

يأتى كل من الظرف، والجار مع مجروره فى صلة الموصول، (وشَرْطُهما أن يكونا تامَّيْنِ) ؛ أى شريطة أن يكون أى منْهما متعلقا بواحد من ثلاثة أفعال الكون العام:

(يكون، يوجد، يستقر)

حتى تتم الفائدة، فلا يقال:

جاءَ الذى الْيومَ

ولا يقال:

جاءَ الذى بِكَ

لكن من شواهد شبه الجملة صلة للموصول ما ورد فى قول الحق:

﴿... ويعلم ما فى الأرحام ... ﴾ [٣]

﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾

---

[١] وهنا يشار إلى ذلك الخلاف بين النحويين فى شبه الجملة هل هو نفسه يأخذ الوظيفة النحوية، وهو رأى ابن هشام، ورأى الجمهور بأن ما يتعلق به شبه الجملة من فعل مقدر من ثلاثة أفعال الكون العام(يوجد، يكون، يستقر)هو الذى يأخذ تلك الوظيفة النحوية.

[٢] ينظر شرح شذور الذهب، باب النكرة والمعرفة.

[٣] من الآية ٣٤ سورة لقمان.

[٤] من الآية ٤٤ سورة الإسراء.

﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾[1]

﴿ولهُ مَنْ فِي السَّمواتِ والأرْضِ ومَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونُ ... ﴾[2]

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ ... ﴾[3]

ومن ذلك ما ورد فى الحديث الشريف:

(رب السموات السبع وما فيهن، ورب الأرضين السبع ومن فيهن ...)

والحديث الشريف:

(... فإن فيها ما فيها...)

ومن ذلك ما ورد فى قول المجنون(على نغم الطويل):

فلو أن ما بى بالحصا فلق الحصا وبالصخرة الصماء لانصدع الصخر

ولو أن ما بى بالوحش لما رعت وَلاَ سَاغَهَا المَاءُ النَّمِيرُ وَلا الزَّهْرُ

ولو أن ما بى بالبحار لما جرى بِأمْوَاجِهَا بَحْرٌ إذا زَخَر الْبَحْرُ

وقول ابن الفارض(على نغم الطويل):

فإن الجبال الشم وهى رواسخ لو احتملت بعض الذى بى لدكت

ومنه أيضا ما ورد فى قول المتنبى(على نغم الطويل):

إذا طَلَبوا جَدواكَ أُعطوا وَحُكِّموا وَإن طلَبوا الفضْلَ الذى فيك خُيِّبوا

وكما فى قول المتنبى(على نغم البسيط):

واحر قلباه ممن قلبه شبم ومن بجسمى وحالى عنده عدم

النكرة المقصودة

---

[1] من الآية ٤ سورة الصافات.

[2] من الآية ١٩ سورة الأنبياء.

[3] من الآية ٧٠ سورة الحج.

يستخدم النحاة هذا المصطلح فى باب النداء، ولا يصح لى، ولا لغيرى المرور على هذا المصطلح دون إنعام النظر فيه؛ فهو مكون من اسمين متناقضين فى الدلالة؛ فالاسم الأول يعنى الشيوع، والإبهام، على حين يعنى الآخر القصد، والتحديد؛ فالتنكير يعنى عدم القصد، ولا أدرى كيف يمكن الجمع بين تناقضهما؛ فقد تعلمنا:

المتناقضتان لا تصدقان معا، ولا تكذبان

معا، بل تصدق إحداهما، على أن تكذب الأخرى.

ودرجة التعريف عند النحويين لهذا الصنف تأتى مع اسم الإشارة، أى فى الدرجة قبل الأخيرة فى سلم درجات المعارف، أى الدرجة الثامنة.

وهى لابد أن تكون اسم جنس معين:

(رجل، أسد، شجرة...إلخ)

وتعريفها يأتى من خلال التوجه، والقصد بالنداء، بل يعرفونها بأنها نكرة، يزول إبهامها بسبب ندائها، فيأتى قصد فرد من أفراد جنسها؛ بما يعنى أن الاتجاه إليها وحدها بالخطاب يصيرها مثل المعرفة، تدل على واحد معين، بعد أن كانت دالة على واحد غير معين.

شواهد

ومنها قول المجهول(على نغم الرجز):

جارى لا تستنكرى من عذيرى سيرى وإشفاقى على بعيرى

وقوله(على نغم الرجز):

أطرق كرا أطرق كرا إن النعام فى القرى

وقول المجهول(على نغم البسيط):

يا دار بين النقا والحزن ما صنعت يد النوى بالألى كانوا أهل البلاد

وقول المجهول(على نغم المجزوء الكامل):

يا ليل طل يا نوم زل يا صبح قف لا تطلع

وقول المجهول(على نغم المجزوء الكامل):

يا طير والأمثال تضـ رب للبيب الأمثل

دنياك من عاداتها ألا تكون لأعزل

ويمكن تنوينها فى نغم الشعر، كما فى قول المجهول(على نغم الرجز):

يا قمرٌ لا تفش أسرار الورى وارحم فؤاد الساهر الولهان

ومنه قولهم فى المثل:

(افتد مخنوق)،

(أصبح ليل)

العلم

يعرفه النحويون بأنه لفظ، يعين مسماه تعيينا مطلقا، وهم بقولهم(مطلقا)يحترزون عن التعيين المقيد بأى من قرائن التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، على ما رأيناه فى تعريف الضمائر، وعن الإشارة، حسية كانت، أم معنوية، وعن الزيادة، كما رأينا فى جملة الصلة فى تعريف الموصول.

ودرجة التعريف التى يتبوأها العلم فى سلم درجات المعارف تعد فى درجة وسطى، أو قل فى منزلة بين المنزلتين؛ فهو فى الدرجة الخامسة من بين تسع درجات لذلك السلم، أى بعد درجات(لفظ الجلالة، ما يعود

إليه، ضمير المتكلم، ضمير المخاطب)، وهو يشغل تلك الدرجة مع المضاف إلى أى من ضميرى التكلم، أو الخطاب.

ذلك رغم أن العلم، والمقترن بـ(أل)مثل لفظ الجلالة فى أن كلا منها تعريفه ذاتى، لا غيرى؛ بمعنى أنه لا يعتمد على أية قرينة خارجه للحصول على درجة التعريف، ولذا كان يتوقع عقلا أن يستولى كل من العلم، والمقترن بـ(أل)على درجة عليا فى سلم درجات التعريف، شأنهما فى ذلك شأن لفظ الجلالة، لكن واقع ذلك السلم يقول ترتيبا غير ذلك.

والعلم يستخدم للدلالة على الجماد، أو الكائن الحى إنسانا، أم حيوانا، وهو ـ فيما ينبغى ـ علامة، تخص المسمى به، دون غيره، وتكفى للدلالة عليه؛ فعندما تقول(مكة)فإن وصول هذا القول إلى عقل المستمع تتم ترجمته إلى أنه علم، أو قل اسم، يدل على مسمى، هو ذلك المكان المقدس عندنا نحن المسلمين؛ فالعلم اسم، يدل على مسمى، وهكذا فى أعلام الأشخاص على مسماها . [1]

تصنيف العلم

يأتى تصنيف العلم من أربع زوايا؛ الدلالة، واللفظ، وحسب الأصل، وحسب تاريخ الاستعمال على التفصيل الآتى.

---

[1] يخطئ كثير من الناس فى الخلط بين الاسم، والمسمى، لدرجة أنهم يتحدثون عن العلم بأنه المسمى، فيقولون مثلا إن المسميات المعاصرة تتسم بكذا، و كذا، وليس لدينا مسميات معاصرة، و إنما لدينا أسماء معاصرة، أى لدينا موجودات معاصرة، نستخدم لكل منها اسما خاصا بها، ربما يكون هذا الاسم قديما، وربما يكون معاصرا.

التصنيف الدلالى

يصنف العلم دلاليا ثلاثة أصناف؛ كنية، ولقب، واسم، كما يأتى:

. (الكنية)العلم الذى فى أوله واحدة من عشر كلمات(أب، أم، ابن، ابنة، أخ، أخت، عم، عمة، خال، خالة) تقول:

أبو الحسن، أبو زيد، أبو بكر، أبو العينين

أم كلثوم، أم أيمن، أم السعد، أم على

ابن مريم، ابن عباس، ابن عمر، ابن العاص

ابنة الفاروق، بنت الصديق، بنت الشاطئ

أخو قيس، أخو الهجرة، أخو العز، أخو العرب

أخت الأنصار، أخت هارون، أخت الصدق

عم العرب، عم الناس، عم الشباب

عمة العز، عمة الحنان، عمة المحبة

خالة الإخلاص، خالة التعاون، خالة الحب

خال الصدق ، خال العون ، خال الحب

. (اللقب)هو العلم الذى يشعرنا نطقه بمدح صاحبه، أو ذمه، مثل:

خالد، جميل، باسم، الرشيد، الصديق، الفاروق.

صخر، عباس، برغوت، جربوع، الحطيئة، السفاح.

. (الاسم)هو العلم الدال على الذات، وليس كنية، ولا لقبا، مثل:

مريم، هالة، بثينة، زينب، إبراهيم، إسماعيل، إسحق.

وقد عنى النحويون أنفسهم بمسألة الترتيب بين هذه الأصناف الثلاثة عند اجتماع أكثر من واحد منها فى تركيب واحد، فذهبوا إلى أنه لا ترتيب فى ذلك بين الاسم والكنية، تقول:

(أبو زيد إسماعيل رجل صادق)

ويقال: (إسماعيل أبو زيد رجل صادق)

وقد ورد تقديم الاسم على الكنية فى قول حسان بن ثابت(على نغم الطويل):

وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو

بتقديم الاسم(سعد)على الكنية(أبى عمر)، ولا ترتيب أيضا بين اللقب والكنية؛ حيث يمكن تقديم أى منهما على الآخر، فيقال:

(أبو بكر الصديق خليفة الرسول)

ويقال: (الصديق أبو بكر خليفة الرسول)

لكن عند اجتماع الاسم ، واللقب يجب تقديم الاسم، وتأخير اللقب، فلا يقال إلا:

عمر الفاروق هو العادل

وعكس ذلك لا يصح فى القاعدة، لكن ورد فى الاستعمال عند اجتماعهما فى قول جنوب بنت العجلان(على نغم البسيط):

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوى حوله الذيب

فالشاعرة عكست الأمر؛ فقدمت اللقب(ذا الكلب)قبل الاسم(عمرو)، ومن ذلك أيضا ما ورد فى قول أوس بن الصامت(على نغم الوافر):

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى أبوه عامر ماء السماء

حيث تقدم اللقب(مزيقيا)على الاسم(عمرو)، والقاعدة عكس هذا، أما إذا كان اللقب هو الأشهر من الاسم فحينئذ يجوز تقديم أى منهما على الآخر؛ فيقال:

(عيسى المسيح لم يتزوج)

ويقال:

(المسيح عيسى لم يتزوج)

التصنيف اللفظى

يصنف العلم هنا صنفين كبيرين، هما علم مفرد، وعلم مركب، كما يأتى

- (العلم المفرد)هو العلم المكون من كلمة واحدة، مثل

هانم، جمال، سيد، يعقوب ... إلخ.

- (العلم المركب)هو العلم المكون من أكثر من جزء، وهو بذلك ثلاثة أصناف:

المركب المزجى

هو العلم المكون من كلمتين، اختلطا معا، لدرجة أنهما صارتا كأنهما كلمة واحدة، مع اتصال نهاية الأولى ببداية الأخرى، وصيرورة علامة الإعراب لهما معا على نهاية الأخرى منهما فقط، ومن نماذجه:

بعلبك، حضرموت، معديكرب، السلاحدار،

البندقدار، الخازندار، سيبويه، خالويه ... إلخ.

والعلم المركب مزجيا يأخذ الإعراب الظاهر على عجزه(رفعا، ونصبا، وجرا)، إلا إذا كان مختوما بـ(ويه)، فإنه حينئذ يكون مبنيا على الكسر، فى محل رفع، أو نصب، أو جر حسب الموقع، وذلك هو الرأى الراجح عند النحاة، سواء فى إعراب العلم المركب المزجى، أم الإضافى، أم الإسنادى.

المركب الإضافى

هو العلم المكون من اسمين ،اسمين،بينهما علاقة إضافة، فتكون الأولى مضافا، والأخرى فى موقع المضاف إليه، ومن نماذجه:

عبد السلام، عز العرب، صلاح الدين،

سعد الله، ست الكل ... إلخ.

والعلم المركب إضافيا يأتى إعرابه على صدره المضاف رفعا، ونصبا، وجرا، فى حين يبقى عجزه المضاف إليه دائما فى حال الجر بالإضافة.

المركب الإسنادى

هو العلم المكون من جملة فعلية، أو جملة اسمية، ولذلك نسميه المركب الإسنادى؛ فهو يتكون من مسند، ومسند إليه، المسند هو الفعل فى الجملة الفعلية، أو الخبر فى الجملة الاسمية، ومن نماذجه:

جاد الحق، جاد الكريم، جاد الرب،

تأبط شرا، فتح الله، سر من رأى... إلخ.

محمد حماسة، سيد قشطة، عادل بلية،

أحمد أمين، محمد جاد، مصطفى قمر ... إلخ.

والعلم فى تلك الحالة نستخدمه بعلامات إعراب مقدرة، منع من ظهورها انشغال المحل بحركة الحكاية، بمعنى أننا نحكى العلم المركب إسناديا، كما سمعناه، ولا نغير آخره إعرابيا.

حسب الأصل

العلم هنا إما منقول، وإما مرتجل؛ كما يأتى.

العلم المنقول

هو العلم الذى جاء استخدامه فى العلمية بعد استخدامه فى أمر آخر سابق، وهذا الاستخدام السابق إما أن يكون الفعل، أو المصدر، أو المشتق، أو الجملة؛ كما يأتى:

- العلم المنقول من الفعل الماضى؛ مثل:

جاد، رضى، سما، صفا ... إلخ.

- العلم المنقول من الفعل المضارع؛ مثل:

يسرى، يزيد، تغلب، يشكر، أحمد ... إلخ.

- العلم المنقول من الفعل الأمر؛ مثل:

فاضل، رابح، راجح، سالم، عادل، صادق ... إلخ.

- العلم المنقول من المصدر، مثل:

سعد، فضل، مجد، عتاب، نصر ... إلخ.

- العلم المنقول من الصفة المشبهة؛ مثل:

حسن، جميل، رغدة، شيماء ... إلخ.

- العلم المنقول من اسم التفضيل؛ مثل:

أجمل، أجهز، أفضل، أبتر، أكرم ... إلخ.

. العلم المنقول من اسم التفضيل المؤنث؛ مثل:

نجوى، لبنى، ليلى، لمياء، رغداء ، نجلاء ... إلخ.

. العلم المنقول من اسم الفاعل؛ مثل:

المتولى، المستهدى، المعز، ساهر ... إلخ.

. العلم المنقول من اسم المفعول، مثل:

محمود، منصور، مهاب، مراد، معاذ ... إلخ.

. العلم المنقول من صيغ المبالغة؛ مثل:

عباس، شحات، الجزار، نجار، همام ... إلخ.

. العلم المنقول من الجملة:

يمكن أن يتم نقل العلم من الجملة، لاسيما الفعلية؛ سواء كان الفاعل اسما ظاهرا؛ مثل:

جاد المولى

شاب قرناها

أم كان الفاعل ضميرا بارزا، مثل العلم(أطرقا)الذى تسمى به الصحراء، ومما جاء فى ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى(على نغم المتقارب):

على أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العصى

أم كان الفاعل ضميرا مستتر مثل:

(تأبط شرا، نحمده، يزيد).

ومن شواهد ذلك قول رؤبة(على نغم الرجز):

نبئت أخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد

فالعلم(يزيد)منقول عن الجملة الفعلية؛ حيث إنه فعل، وله فاعله الضمير المستتر فيه.

العلم المرتجل

هو العلم المستخدم فى مجال العلمية منذ بدايته، ولم يسبق استخدامه فى غير العلمية، مثل:

(سماء، زكريا، مريم، عماد، شلبى، هيكل ... إلخ.)

حسب تاريخ الاستعمال

العلم هنا إما علم بالغلبة، وإما علم بالوضع، وفيما يلى تفصيل الحديث عن هذين الصنفين:

العلم بالغلبة

هو اللفظ الذى اشتهر به بإطلاقه على فرد معين دون غيره، ولا تؤثر فيه(أل)التعريف؛ مثل:

المصحف، الرسول، السنة،

ابن العاص، ابن عفان، سيبويه، حاتم، الهرم... إلخ.

العلم بالوضع

هو العلم الموضوع من بدئه ليكون علما، وهو نوعان:

علم الشخص

هو ما نطلقه على جسم، له وجوده الحقيقى المحسوس، وليس أمرا عقليا، ويستخدم للدلالة على الإنسان؛ مثل:

(هناء، وسلوى، ومحمود)

كما يستخدم على الحيوان مثل:

(الكحيل)علما لحصان الهلالى.

ومثل:

(الحمرا) علما لفرس خليفة الزناتى ... إلخ.

ومنه أعلام البلاد، والقبائل، والأماكن، والمؤسسات، والشركات.

علم الجنس

هو العلم الدال على كل فرد من أفراد جنسه، ولا يدرك العقل معناه إلا باستحضاره فردا من أفراد ذلك الجنس، ومن نماذجه(أسامة)علما للأسد، و(ثعالة)علما للثعلب، و(أبو الخرطوم)علما للفيل، و(ابن دأية)علما للغراب، و(ابنة اليم)علما للسفينة، ومثل(هيان بن بيان)، أو(طامر)علما للإنسان المجهول نسبه، ومثل(أبو المضاء) علما للفرس، ومثل(أبو صابر)علما للحمار، ومثل(أبو أيوب)علما للجمل، ومثل(أبو الدغفاء)علما للأحمق، ومثل(أم صبور)علما للشدائد، ومثل(أم قشعم) علما للموت، ومثل(كيسان)علما للغدر، ومثل(شبوة)علما للعقرب ... إلخ.

ومن علم الجنس(فجار)علما للفجور، و(برة)علما للبر، ومما جاء فى ذينك قول النابغة(على نغم الكامل):

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدى إلىَّ غرائب الأشـــعار

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى تحت العجاج فما شققت غبارى

أنا أقتسمنا خطتينا بينـــنا فحملت برةٍ واحتملت فجـــار

ومثل ذلك قول النمر بن تولب فى أخواله(على نغم الطويل)

إذا مادعوا(كيسان)كانت كهولهم إلى الغدر أدنى من شبابهم المرد

يقول ابن مالك فى باب العلم:

اسم يعين المســـمى مطلقا علمه كـ(جعفر وخـــــرنقا)

واسما أتى وكنيـــــة ولقبا وأخرن ذا إن ســـواه صحبا

ومنه منـــقول كـ(فضل وأسد) وذو ارتجـــال كـ سعاد و أدد

وجملة وما بمـــــــزج ركبا ذا إن بغير(ويه)تم أُعـــربا

وشاع فى الأعلام ذو الإضافة كـ عبـــد شمس وأبى قحافة

ووضعوا لبعض الأجناس علما كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

من ذاك أم عريـــط للعقرب وهكذا ثعـــــالة للثعلب

الاسم المقترن بـ(أل)

من وسائل تعريف الاسم أن تستخدم قبله(أل)التى تفيده التعريف، أى تحوله من نكرة إلى معرفة، مثل:

(كتاب ـ الكتاب)

(شجرة ـ الشجرة)

وليس كل استخدام من استخدامات(أل)يفيد التعريف، وإنما(أل)لها أصناف ثلاثة:

(موصولة، وزائدة، ومعرفة)

وفيما يلى تفصيل ذلك.

أل الموصولة

سبق الحديث عنها مع الاسم الموصول، وهنا إضافة أخرى؛ فـ(أل) تستخدم فى الجملة العربية اسما موصولا للعاقل، وغير العاقل، للمفرد، وغير المفرد، وعندما تكون موصولة فإن صلتها بعدها تكون دائما وصفا، مشتقا؛ مثل:

(أل + كاتب ـ الكاتب)

بمعنى:

(الذى هو كاتب)

ومن شواهد استخدام(أل)اسما موصولا فى العربية قول الحق:

﴿ إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات﴾

ويمكن أن تكون صلتها جملة على قلة حسب مصطلحهم، ومما ورد فى ذلك قول الفرزدق(على نغم البسيط):

ما أنت بالحكم التِرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

حيث جاء الموصول(أل)، وبعده صلته(ترضى).

أل الزائدة

قولنا زائدة لا يعنى أنه يمكن إسقاطها، والاستغناء عنها، وإنما يعنى أنها ليست موصولة، وليست للتعريف، وهى(أل)التى نستعملها قبل

الاسم؛ معرفة، أو نكرة؛ فلا تفيده التعريف، وخروجها عليه لا يصيبه بالتنكير، وهى ثلاثة أصناف:

(أل) للغلبة

وقد سبق الحديث عنها عند كلامنا عن الغلبة، وهى التى تسبق ذلك النوع من الأعلام؛ مثل:

المصحف، الرسول، البيت الحرام

فكل علم منها هو معرفة دون(أل)، وإنما غلب استعمالها معه؛ كما فى قولنا:

العقبة، المدينة، الأعشى، الكعبة ... إلخ.

(أل)للمح الأصل أو للمح الوصف

هى(أل)نستخدمها قبل العلم المنقول من الوصفية؛ لتدل على أصل ذلك العلم، وهو الوصفية؛ كما فى قولنا:

المنصور، الرشيد، الحسن، العدل، العادل، العقاد،

العباس، الضحاك، القاسم، الأمير،

الفضل، الحسين، الحارث

فكل علم مما سبق معرفة دون(أل)، ودخولها عليه لم يعطه تعريفا، وإنما فائدتها قبله هى أن تجعل المستمع يلمح الأصل الذى أخذنا عنه ذلك العلم، وهو مجال الوصفية، والاشتقاق، قبل أن يكون علما.

(أل)الزائدة لا للغلبة ولا للمح الأصل

وهى التى نستخدمها فى ثلاثة أصناف من الأسماء:

مجموعة من الأعلام

ليست منقولة، وإنما هى مرتجلة؛ مثل:

اللات، العزى، اليسع، السموأل، التبع، الزناتى ...

ومن شواهدها قول المجهول(على نغم الكامل)

ولقد جنيتك أكموًا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فالشاهد فيه هو ذلك العلم(بنات الأوبر)؛ بمعنى التمر غير الجيد؛ فقد دخلت فى ذلك العلم(أل)زائدة؛ فهو معرفة دونها، لكنه ورد دائما معها.

ومما جاءت فيه(أل)زائدة قول اليشكرى(على نغم الطويل)

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

فقوله(النفس)فيه(أل)زائدة؛ حيث إن الموقع يحتاج تمييزا، ولابد فى التمييز من التنكير، وكان المتوقع:

(وطبت نفسا)

مجموعة من الأسماء الموصولة

هى المختص منها:

(الذى، التى، اللذان، اللتان، الذين، اللاتى)

بعض الظروف

مثل(الآن).

فكل كلمة مما سبق لاتستعمل إلا بـ (أل)، وهى زائدة.

(أل) المعرفة

هى التى تدخل على الاسم النكرة، فتحوله إلى معرفة، وهى ثلاثة أصناف نرصدها فيما يلى:

(أل) العهدية

بمعنى التى نستخدمها؛ لتدل على أمر متفق عليه بين المتكلم والمستمع، وهذا الاتفاق هو الذى نسميه العهد، فبين المتكلم، والمستمع عهد سابق عن الاسم الذى بعد(أل)العهدية، وذلك العهد صنفان:

(ذهنى، وذكرى)

عهد ذهنى

بمعنى أن العهد الذى بين المتكلم، والمستمع هو عهد فى ذهن كل منهما، ولا ذكر لذلك العهد، ومن شواهده(أل)المستخدمة فى بدايات الأسماء فى قول الحق:

﴿الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ...﴾[1]

عهد ذكرى

بمعنى أن العهد الذى بين المتكلم، والمستمع له ذكر سابق بين كل منهما، ومن شواهده قول الحق:

﴿ ... كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسولا ﴾

---

[1] الآيتان ٢،٣ من سورة الفاتحة .

فـ(أل)فى الكلمة(الرسول)هى(أل)العهد الذكرى؛ بحكم أن تلك الكلمة سبق ذكرها فى الآية التى قبلها، وكذلك فى قول الحق:

﴿ كمشكاة فيها مصباح المصباح

فى زجاجة الزجاجة كأنها كوكب درى﴾[٢]

فـ(أل)فى الكلمتين(المصباح، والزجاجة)هى ذات العهد الذكرى؛ بحكم أنه قد جاء قبل كل منهما ذكر لهما.

(أل)الجنسية

بمعنى التى تجعل الاسم الذى بعدها يدل على مفهومِ جنسه، بصرف النظر عن أفراد ذلك الجنس، فعلى سبيل المثال قولنا(المنزل)نجد(أل)فى أولها تجعلها تدل على مفهوم جنس المنزل، بلا تحديد لمنزل معين، دون غيره، ومثل ذلك(أل)فى مثل:

العمل، البيت، الصحيفة، الرحمة،

البحر، النهر، الملك، المعدن، السيف ... إلخ

وعلامتها أنها لا يصح استبدال الكلمة(كل)بها.

(أل)الاستغراقية

بمعنى(أل)التى تجعل الاسم بعدها يشمل فى دلالته جميع الأفراد المندرجة تحت جنسه، ومن نماذج ذلك قولنا:

الرجل أقوى من المرأة

---

[١] من الآيتين ١٥، ١٦ سورة المزمل.

[٢] من الآية ٣٥ سورة النور.

والمرأة أجمل من الرجل

فالكلمة(الرجل)لو جاءت دون(أل)لكانت دلالتها نكرة، بمعنى أنها تدل على فرد معين من جنس الرجال، لكن دخول(أل)جعلها تشمل فى دلالتها جميع أفراد الرجال، وكذلك الكلمة(المرأة)أيضا، وعلامتها أيضا أنها يصح استبدال الكلمة(كل)بها، ومن نماذج ذلك:

(البنت أهدأ من الولد)

(البترول معدن نفيس)

(الذهب أغلى من الفضة)

(القطن المصرى طويل التيلة)

يقول ابن مالك عن أصناف(أل):

(أل)حرف تعريف أو اللام فقط		فنمط عرفت قل فيه النمط
وقد تزاد لازما كالات		والآن والذين ثم اللاتى
وبعض الأعلام عليه د خلا		للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان		فذكر ذا وحذفه سيان
وقد يصير علما بالغلبة		مضاف او مصحوب(أل)كالعقبة

المضاف إلى إحدى المعارف

إذا استخدمنا الاسم النكرة فى موقع المضاف، وجاء بعده المضاف إليه واحدا من أصناف المعرفة الخمسة:

(الضمير الإشارة، الموصول، العلم، المقترن بـ(أل)

فإن ذلك الاسم الذى كان نكرة قبل ذلك الاستخدام يصير معرفة بتلك الإضافة، ويمكن رصد ذلك، وملاحظته فى:

. التعريف بالإضافة إلى الضمير:

فالكلمة(كتاب)نكرة، لكنها تصير معرفة عند إضافتها إلى أى من الضمائر؛ كما فى قول الحق:

﴿... اذهب بكتابى هذا...﴾[1]

﴿... فأولئك يقرأون كتابهم ...[2]﴾

﴿ ... كل أمة تدعى إلى كتابها...﴾[3]

﴿ ... فمن أوتى كتابه بيمينه ...﴾[4]

﴿ ... هذا كتابنا ينطق عليك بالحق ...﴾[5]

﴿... اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا ...[6]﴾

. التعريف بالإضافة إلى الإشارة:

فالكلمة(مثل)من الأسماء الموغلة فى التنكير، لكن إضافتها إلى الضمير تعطيها كثيرا من التخصيص؛ كما فى قول الحق:

﴿... لمثل هذا فليعمل العاملون ...[7] ﴾

---

[1] من الآية ٢٨ سورة النمل .

[2] من الآية٧١ سورة الإسراء .

[3] من الآية ٢٨ سورة الجاثية .

[4] من الآية ٧١ سورة الإسراء .

[5] من الآية٢٩ سورة الجاثية.

[6] من الآية ١٤ سورة الإسراء.

[7] من الاية ٦١ سورة الصافات.

. التعريف بالإضافة إلى الموصول

الكلمة(لسان)نكرة، لكنها تصير معرفة عند إضافتها إلى أى من الأسماء الموصولة؛ كما فى قول الحق

﴿... لسان الذى يلحدون إليه أعجمى ...[1]﴾

. التعريف بالإضافة إلى العلم

الكلمة(قوم)نكرة، لكنها تصير معرفة عند إضافتها إلى أى من الأعلام؛ كما فى قول الحق:

﴿... ألا بعدا لعاد قوم هود ... ﴾[2]

﴿ ... وقوم نوح وعاد وثمود ...[3]﴾

﴿ ... وقوم إبراهيم وأصحاب مدين ...[4]﴾

. التعريف بالإضافة إلى الاسم المعرف بـ ـ(أل)

من شواهد ذلك الكلمة(جزاء) نكرة، لكنها تصير معرفة عند إضافتها إلى الاسم المقترن بـ(أل) كما فى قول الحق:

﴿...وذلك جزاء الكافرين ...[5]﴾

---

[1] من الآية ١٠٣ سورة النحل.

[2] من الآية ٦٠ سورة هود.

[3] من الآية ٧٠ سورة التوبة.

[4] من الآية ٧٠ سورة التوبة.

[5] من الآية ٢٦ سورةالتوبة.

الكلمة(دابر)نكرة لكنها تصير معرفة عند إضافتها إلى الاسم المعرف بـ(أل) فى قول الحق:

﴿... ويقطع دابر الكافرين ﴾ [1]

بحمد الله تمت

ثم إنى:

لم أطلب العلم لأبلغ أقصاه،
ولكن لأعلم ما لا يسعنى جهله

[1] من الآية ٧ سورة الأنفال.

مكتبة العمل

مرتبة ألفبائيا بعد القرآن الكريم

ـ آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب، بحث للدكتور محمود شرف الدين، منشور، فى حولية دار العلوم، العدد ١٣، سنة ١٩٩١م، ص ٢١٣ ـ ٢٤٠.

. إتحاف فضلاء البشر، أحمد الدميطى البنا، تحقيق د.شعبان إسماعيل، طبعة عالم الكتب، بيروت.

. الإتقان فى علوم القرآن، السيوطى.

. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، طبعة ١٩٥١م، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسى، تحقيق مصطفى النماس، طبعة أولى.

ـ أسس علم اللغة ماريوباى ترجمة أ. د. أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م، عالم الكتب.

. الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د.محمد عيد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، سنة ١٩٨٨م.

. أسرار العربية، أبو البركات الأنبارى، تحقيق محمد بهجة البيطار، طبعة دمشق، سنة ١٩٥٧م.

. أسس الإعراب ومشكلاته، د.طاهر سليمان حمودة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية.

. الأشباه والنظائر، السيوطى، طبعة بيروت.
. أصول النحو العربى فى نظر النحاة، ورأى ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، د.محمد عيد، سنة ١٩٨٧م .
ـ الأصول فى النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلى، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨٨.
. إعراب الأفعال، د.على أبو المكارم، طبعة دار الثقافة العربية، ١٩٨٩م.
. الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، دون تاريخ.
. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، د.محمود شرف الدين، طبعة أولى، سنة ١٩٨٤م، دار مرجان للطباعة.
. الاقتراح فى علم أصول النحو، السيوطى، تحقيق د.أحمد قاسم.
. الأمالى الشجرية، ابن الشجرى، طبعة حيدر أباد، دون تحقيق، ١٣٩٤هـ .
. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية،١٩٥٠م.
ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنبارى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الاستقامة بالقاهرة، سنة ١٩٤٥م.
ـ أنغام الشعر العربى، صفاء النغم، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٠م.
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد، طبعة دار الفكر، دون تاريخ.
. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسى، الطبعة الثانية، دار الفكر.

ـ البرهان فى علوم القرآن، الزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٧٢م.
ـ تركيب الجملة الفعلية، التركيب الأساسى، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٠م.
ـ تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة دار الكتب للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٧م.
ـ التوابع بين القاعدة والحكمة، د.محمود شرف الدين، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.
ـ الجمل، الجرجانى، دون تاريخ.
ـ الجملة الحكمية الفعلية، د.محمود شرف الدين، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، ١٩٩٠م.
ـ جملة الفاعل بين الكم والكيف، د.محمود شرف الدين، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
ـ الجملة الفعلية أساس التعبير فى العربية، على الجارم، بحث منشور فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد٧، ١٩٥٣م، ص٣٤٧.
ـ حاشية الأمير على مغنى اللبيب، الطبعة الأولى، الخانجى، سنة ١٣٢٨هـ .
ـ حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة الحلبى، دون تاريخ.
ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ.
ـ حاشية ياسين على التصريح، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٥هـ.

ـ حروف المعانى، الزجاجى، تحقيق د.على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م .
ـ حولية دار العلوم، العدد ١٣، سنة ١٩٩١م .
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادى، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة.
ـ الخصائص، ابن جنى، تحقيق محمد على النجار، طبعة بيروت، ١٩٥٢م.
ـ دراسات نقدية فى النحو العربى، د.عبدالرحمن أيوب، طبعة مكتبة الأنجلو، سنة ١٩٥٧م .
ـ ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى، تحقيق محمد عبده عزام، الطبعة الثانية، دار المعارف، دون تاريخ.
ـ ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، دون تاريخ.
ـ ديوان ذى الرمة غيلان بن عصبة العدوى، شرح أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى، تحقيق د.عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الثانية، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م .
ـ ديوان طرفة بن العبد، تحقيق على الجندى، طبعة الأنجلو، سنة ١٩٥٨م.
ـ ديوان عمر بن أبى ربيعة، طبعة الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٨م.
ـ ديوان الفرزدق، شرحه، وضبطه على قاعود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م .
ـ الرأى الوسط فى الدراسات النحوية، د. حسن مغازى، بحث قيد النشر.

ـ الرد على النحاة، ابن مضاء الأندلسى، تحقيق د.شوقى ضيف، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٢م.
ـ روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، الآلوسى طبعة دار إحياء التراث العربى، بيروت، دون تاريخ.
ـ السبعة فى القراءات، ابن مجاهد، تحقيق د.شوقى ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٠م.
ـ سنن الترمذى، شرح أبى بكر بن العربى، تحقيق عبد الواحد محمد، الطبعة الأولى، مطبعة الصاوى، ١٩٣٤م..
ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبع دار النهضة المصرية، دون تاريخ.
ـ شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبعة بيروت، سنة ١٩٨٥م.
ـ شرح التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، سنة ١٣٢٥هـ .
ـ شرح السيرافى على كتاب سيبويه، فى هامش طبعة بولاق، ١٣١٦هـ.
ـ شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دون تاريخ.
ـ شرح الكافية، الرضى، الطبعة الثانية، بيروت.
ـ شرح المفصل، ابن يعيش، طبعة إدارة الطباعة المنيرية، دون تاريخ.
ـ الشيرازيات، أبو على الفارسى.
ـ صحيح مسلم، طبعة دار الشعب بالقاهرة، دون تاريخ.

ـ صياغة الفعل العربى، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٢م.
. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٤م.
. طموح الأمل، ديوان شعر، د. حسن مغازى، طبعة دار الثقافة العربية، سنة ١٩٨٧م.
. ظاهرة الافتراض النحوى، د.حسن مغازى، رسالة الدكتوراه، مكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، ابن قيم الجوزية، طبعة مكتبة المتنبى بالقاهرة، دون تاريخ.
ـ فى النحو العربى، نقد وتوجيه، د.مهدى المخزومى، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤م.
. القاعدة النحوية، دراسة تحليلية نقدية، د.أحمد عبد العظيم عبد الغنى، طبعة دار الثقافة، سنة ١٩٩٠م.
. القرائن النحوية اللازمة فى سبك الجملة العربية، الدكتورة فاطمة الزهراء عبد الله محمد، رسالة الماجستير، فى مكتبة آداب قنا.
ـ قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، سنة ١٣٨٣هـ.
. كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة .
. الكتاب، سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٦هـ.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، الزمخشرى، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٤هـ.
. الكفاية فى النحو، د.عبدالرحمن السيد، مكتبة الشباب، سنة ١٩٨٧م.
ـ كناشة النوادر، عبد السلام هارون، الطبع الأولى، مكبة الخانجى بالقاهرة، ١٩٨٥م.
ـ الكواكب الدرية فيما يتخرج على الأصول النحوية والقواعد الفقهية، الإسنوى الشافعى.
. لسان العرب، ابن منظور،الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.
. اللغة، فندريس، تعريب الدواخلى والقصاص، طبعة لجنة البيان العربى، مكتبة الأنجلو، سنة.
. اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، سنة١٩٩٨م.
ـ اللمع فى العربية، ابن جنى، تحقيق د.حسين شرف، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.
. لمع الأدلة الأنبارى، تحقيق سعيد الأفغانى، طبعة دمشق، سنة ١٩٥٧م.
ـ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنى، تحقيق على النجدى ناصف، وآخرين، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
. مخالفة السماع فى القاعدة النحوية، دراسة تحليل ونقد، الدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله محمد، رسالة دكتوراه، آداب قنا.
ـ معانى القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، طبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٥م.

. معجم الأدباء، ياقوت الحموى، دون تاريخ.
. معجم القراءات، د.أحمد مختار عمر، وآخرون، الطبعة الأولى، الكويت، سنة ١٩٨٤م.
ـ معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مطبعة الخانجى، سنة ١٩٧٢م.
. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة دار الحديث، دون تاريخ.
. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، طبعة دار الفكر، ١٩٩٤م.
ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق د.مازن المبارك، وآخرين، الطبعة الأولى، دار الفكر، سنة ١٩٩٢م.
ـ المفصل فى علم العربية، الزمخشرى، الطبعة الثانية، بيروت، دون تاريخ.
ـ المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة.
ـ مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج، د.محمود شرف الدين، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة ١٩٨٨م.
. مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة، دراسة نقد وتحليل، د.حسن مغازى، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية.
ـ المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبدالله الجبورى، طبعة بغداد، سنة.
. النحو المصفى، د.محمد عيد، مكتبة الشباب سنة ١٩٨٤م.

ـ النحـو الـوافى، عبـاس حسـن، الطبعـة الثالثـة، دار المعـارف، سـنة ١٩٦٦م.
ـ نزهـة الألبـاء فـى طبقـات الأدبـاء، الأنبـارى، تحقيـق إبـراهيم السـامرائى، طبعة بغداد، دون تاريخ.
ـ النصـب بـين اللفـظ والمعنـى، دراسـة تفسـيرية، د.حسـن مغـازى، رسـالة الماجستير، مودعة فى مكتبة دار العلوم.
. همع الهوامع، شرح جمع الجوامع فى علم العربيـة، السيوطى، طبعة دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.
ـ وظيفـة الأداة فـى الجملـة العربيـة كما تبدو فـى القرآن الكريم، د.محمود شرف الدين، رسالة الدكتوراه، مودعة فى مكتبة دار العلوم.
. وفيات الأعيان وإنباه أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دون تاريخ.

أعمال أخرى للمؤلف

سلسلة تراكيب العربية (ثمانية أجزاء)

ـ مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثالثة، عام ٢٠١٧م.

ـ تركيب الجملة الاسمية بين النسخ والإطلاق، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تركيب الجملة الفعلية(الفعل والفاعل)، دراسة تحليل، ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تركيب المكملات بين الامتداد والاجتزاء، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تنويع التركيب فى الجملة العربية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تركيب شبه الفعل بين الاسمية والفعلية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ توابع التركيب خوالفه فى الجملة العربية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٦م .

ـ المبادئ الحاكمة فى الفكر النحوى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، قيد النشر .

سلسلة صيغ العربية (ستة أجزاء)

. صياغة الفعل العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ صياغة شبه الفعل العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

. صياغة الاسم العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٧م.

ـ صياغة التغيير فى الكلمة العربية بين القاعدة والاستعمال، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٧م.

. صياغة المهمل لدى الصرفيين العرب، دراسة تحليل ونقد، قيد النشر.

. كذب القاعدة الصرفية، دراسة تحليل، ونقد، قيد النشر.

سلسلة موسيقى العربية (ثمانية أجزاء)

. أنغام الشعر العربى، نشأة النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

. أنغام الشعر العربى، صفاء النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية ٢٠١٢م.

. أنغام الشعر العربى، تنويع النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية ، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

. أنغام الشعر العربى، تقفية النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية ، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

. أنغام الشعر العربى، الخروج على النغم، دراسة جمع وتصنيف وتحليل، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فى المرسل، والمُقَطَّع، والموشح، قيد النشر.

. أنغام الشعر العربى، نشاز النغم، دراسة جمع وتصنيف وتحليل ونقد، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فيما يسمى (الشعر الحر) قيد النشر.

ـ أنغام الشعر العربى، شعبية النغم، دراسة مسح وجمع وتصنيف وتحليل، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فى أوزان فنون الأدب الشعبى من موال، ودوبيت، وكان كان، ومربع، وواو، وأغنية، ومديح، ومونولوج، وطقطوقة، وإسكتش، وتواشيح، وعدودة، وكف، وحضرة، و ... ، قيد النشر.

. أنغام الشعر العربى، دوائر النغم بين الفك والتركيب، دراسة تحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، قيد النشر..

. أنغام الشعر العربى، نشأة النغم وتطوره، دراسة تحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، قيد النشر.

سلسلة تحليل الأدب العربى (باللغة الإنجليزية)

-Arabic texts in the english language part 1
-Arabic texts in the english language part 2

* سلسلة(تحليل العربية)

بضعة أجزاء فى تحليل نصوص الأدب العربى، دراسات فى التحليل اللغوى:

. مستويات تحليل النص فى علوم العربية وفنونها، دراسة استقراء ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

ـ قصيدة(لا هارحوماه)للشاعرة شريفة السيد، دراسة فى التحليل اللغوى للشعر، من المنشورات الإليكترونية للهيئة المصرية العامة للكتاب، وورقيا قيد النشر.

* سلسلة(تصحيح العربية)

خمسة أجزاء فى تصحيح الأخطاء الشائعة على ألسنة مستعملى العربية:

ـ تصحيح ألف خطأ وخطيئة لدى مستعملى العربية؛ دراسة استقراء، وتصنيف، وتحليل، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

سلسلة التكوين العلمى والفنى(قيد النشر)

ـ رسالة الماجستير(النصب بين اللفظ والمعنى، دراسة تفسيرية)، مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة.

. رسالة الدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى، دراسة تحليلية نقدية فى المنهج والتطبيق)، مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة.

. طموح الأمل، ديوان شعر.

. حياتى، ديوان شعر.

. أريج البحر ديوان شعر.

. طرح البحر ديوان زجل.

. ارتجال البحر ديوان السجال مع إخوتنا من الشعراء، والزجالين

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

٢٠٠٩/١٩٨٧٨

الرقم الدولى

I . S . B . N

٠٩٧٧/١٧/٧٧١٧/٣

حقوق الطبع و النشر محفوظة للمؤلف